

الدكتور حسن خميس المله

التفكير العلمي
في

النحو العربي

الاستقراء - التحليل - التفسير



التفكير العلمي في النحو العربي

الاستقراء - التحليل - التفسير

التفكير العلمي في النحو العربي

الاستقراء - التحليل - التفسير

تأليف

الدكتور حسن خميس الملقح



2002

رقم التصنيف: 415.10

المؤلف ومن هو في حكمه: حسن خميس المثلخ

عنوان الكتاب: التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء، التحليل، التفسير

الموضوع الرئيسي: 1- اللغة العربية

2- قواعد اللغة

رقم الإيداع: 2001 / 10 / 2116

بيانات النشر: عمان: دار الشروق

● تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل المكتبة الوطنية

ردمك 6-173-00-9957 ISBN

● التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء، التحليل، التفسير .

● الدكتور حسن خميس المثلخ .

● الطبعة العربية الأولى: الإصدار الأول، 2002 .

● جميع الحقوق محفوظة © .



دار الشروق للنشر والتوزيع

هاتف: 4618190 / 4618191 / 4624321 فاكس: 4610065

ص.ب: 926463 الرمز البريدي: 11110 عمان - الأردن

دار الشروق للنشر والتوزيع

رام الله: المنارة - شارع المنارة - مركز عقل التجاري هاتف: 02/2961614

نايبل: جامعة النجاح - هاتف: 09/2398862

غزة: الرمال الجنوبي، قرب جامعة الأزهر هاتف: 07/2847003

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو إستنساخه بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No Part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

■ التنفيذ والاعراج الداخلي وتصميم الغلاف وفرز الألوان والأفلام :

دائرة الإنتاج / دار الشروق للنشر والتوزيع

هاتف: 4618190/1 فاكس: 4610065 / ص.ب. 926463 عمان (11110) الأردن

Email : shorokjo@nol.com.jo

فهرس المحتويات

٥	فهرس المحتويات
١٣	المقدمة
١٥	التمهيد: خط البداية
١٧	التفكير العلمي في النحو العربي
١٧	إضاءة على مفهوم التفكير العلمي
١٩	بنية التفكير العلمي
٢١	الاستقراء
٢٢	التحليل
٢٤	الصياغة العلمية
٢٤	الموضوعية
٢٥	التنظيم المنهجي
٢٦	التفسير
٢٨	علمية النحو العربي
٢٩	التفكير العلمي ومناهج البحث
٢٩	من روايات تعقيد النحو العربي .. مثل من القديم الموروث
٣٠	من توصيف الدكتور نهاد الموسى .. مثل من الجديد المستحدث
٣٢	التفكير العلمي بين المعرفة والتنظير
٣٤	العقل العلمي .. هل كان الإناء فارغاً؟
٣٦	أصول النحو والبحث عن نظرية علمية للنحو العربي
٣٩	جناح الموروث النحوي
٣٩	القاعدة .. النحو
٣٩	التعقيد .. نظرية النحو ومناهجه

٤٠	البناء والمهندس العرب والنحوي
٤١	النحو والتطور
٤١	النحو المتغير
٤٢	النحو الثابت
٤٤	سؤالات الدراسة
٤٦	الدراسات السابقة
٤٨	هوامش التمهيد
٥٣	الفصل الأول: الاستقراء النحوي
٥٥	الصواب النحوي في العصر الجاهلي
٦٠	الصواب النحوي في عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم -
٦٣	الصواب النحوي في عهد الخلفاء الراشدين والأمويين
٦٥	رعاية العباسيين نحاة العربية
٦٧	الاستقراء النحوي
٦٧	هدف الاستقراء النحوي في العربية
٦٩	نواة الاستقراء : العينة الأولية
٧١	مادة الاستقراء : العينة الموسعة
٧٢	الاستقراء النحوي في ضوء الاستقراء العلمي
٧٢	درجة الدقة
٧٣	درجة التعميم
٧٣	درجة التباين
٧٤	النجاح في الاختبار
٧٥	كفاية الاستقراء الناقص
٧٦	الشاهد النحوي
٧٧	العصمة اللغوية

٨١	الشخصية العلمية لعلماء اللغة والنحو
٨٢	الموثوقية
٨٥	المعرفة
٨٧	الموضوعية
٩١	التحقق والاختبار
٩١	الشروح اللغوية للنصوص الأدبية
٩٣	مجالس العلماء
٩٤	كتب الرد
٩٥	اختبار الأعراب
٩٧	هوامش الفصل الأول

١٠٥	الفصل الثاني التحليل النحوي
١٠٨	اللغة وسيلة
١٠٩	الطريق إلى تفسير الكلمة
١٠٩	التمييز بالمعنى المفرد والمستقار
١١٠	المعنى المعجمي
١١٠	المعنى الدلالي
١١١	التمييز بالمبنى الصرفي
١١٢	تقسيم الفعل بين المعنى والمبنى
١١٣	الطريق إلى أقسام الفعل
١١٧	تقنين العلامات
١١٧	الطريق إلى تقنين العلامات
١١٨	المتغير علامة
١١٨	موقع العلامة
١١٩	العلامات العارضة
١١٩	العارضة الملازمة

١٢٠	علامات التصنيف المحايدة
١٢١	علامات الإعراب والبناء
١٢٧	خواصّ الكلم
١٢٧	الصّحة والاعتلال
١٢٩	الجنس وثنائية المذكر والمؤنث
١٢٩	معيّار العلامة
١٢٩	معيّار المطابقة الحقيقيّة
١٢٩	معيّار الإشارة
١٣٠	تمييز الأسماء بدلالة العدد
١٣١	الاختصاص بالاقتران
١٣٤	الطّريق إلى اكتشاف الجملة
١٣٦	بيّن نواة الكلمة ونواة الجملة
١٣٧	ثنائية الإسناد ونوعا الجملة
١٣٧	العمدة والفضلة
١٣٨	الإسناد بيّن المجاز والحقيقة
١٣٩	وضع المصطلحات
١٤١	تعريف المصطلحات
١٤٢	التّعريف بالمثال
١٤٢	التّعريف بالمعنى الوظيفي
١٤٣	التّعريف بأصل التّحويل
١٤٣	التّعريف بالضدّ
١٤٤	التّعريف بالخاصيّة
١٤٤	خاصيّة المبني
١٤٤	خاصيّة الاقتران
١٤٥	خاصيّة الموقع الإعرابي
١٤٥	التعريف بالماهية

١٤٦	فوائد التعريف
١٤٦	الاستدلال
١٤٦	التفريع
١٤٧	الكليات النحوية
١٤٨	اتجاهات تشكيل المادة النحوية
١٥٠	نحو المسائل
١٥٢	نحو الأبواب
١٥٣	نحو الأحكام
١٥٣	نحو الظواهر
١٥٤	الاستقراء والتحليل : جدل النص والقاعدة
١٥٥	نحو النص
١٥٦	نحو القاعدة
١٥٩	هوامش الفصل الثاني
١٦٥	الفصل الثالث: التفسير النحوي
١٦٩	تفسير تقسيم الكلام
١٦٩	التفسير الصرفي
١٧٦	التفسير النحوي
١٧٦	تفسير أصول الاسم
١٧٧	فصل الشكل عن المعنى
١٧٩	الشبه
١٨٠	الاستبدال
١٨١	الشذوذ
١٨٢	تفسير أصول الفعل
١٨٢	إعراب المضارع . . منطقة الأعراف

١٨٢	تحول الفعل إلى اسم الحسامية السباقية
١٨٣	الشدود
١٨٤	الضرورة الشعرية واللهجات
١٨٥	تفسير أصول الحرف
١٨٥	دعوى التركيب
١٨٥	الامتراح بالاسم أو الفعل
١٨٦	الانكسار وتفسير الاحتصاص
١٨٦	الشدود
١٨٧	تفسير الحمة
١٨٧	الموجود في القوة والمحتفي في الظاهر
١٨٨	العصنة والمعاني الإضافة
١٨٩	التقاطعات الإعرابية
١٩٢	الاستبدال المعجمي
١٩٥	التفسير بالصمائم الموقعية
١٩٦	الصمائم البسي
١٩٩	الصمائم اليسرى
٢٠٠	التفسير بالنيانة
٢٠٢	النيانة عن الموقع
٢٠٣	الانتقال نحو اليمين
٢٠٤	الانتقال نحو اليسار
٢٠٥	النيانة عن المنى الصوفي
٢٠٥	النيانة عن لوازم الموقع
٢٠٦	التفسير بالحلون والسداد
٢٠٩	التفسير بالتأويل النحوي
٢١١	أين التفسير بنظرية العامل؟

- ٢١٣ _____ الاستدلال على العامل
- ٢١٥ _____ العوامل المغطاة
- ٢١٦ _____ العو من المعنوية
- ٢١٧ _____ العو من النائية عن معاسها
- ٢١٧ _____ تبس عامر الباب وعامل المسألة
- ٢١٨ _____ هل يقع الخطأ في التفسير العلمي؟
- ٢٢١ _____ هو مش الفصل الثالث
- ٢٢٤ _____ الخاتمة .. خط النهاية الأول
- ٢٢٥ _____ المصادر والمراجع

المقدمة

التفكير العلمي وصفٌ للانتقال المذهبي المثل المدرس بين حوثيات القصبة العدمية أو الحثائية الواحدة ، ذلك أنه يحول الإحساس بمشكلة علمية ما إلى عمل معرفي علمي يبدأ من تحديد المشكلة ، ثم تحليل معطياتها وجرثياتها ، ثم تفسيرها ، وهو بهذا التعميم إدراكٌ بشري عام يسوق تقين سكون Bacon له في عصر النهضة الأوروبية باسم المذهب العلمي

والعلوم عامة تستمد قوتها وتربط مسائلها واستمرز بقائها من تمتعها بالخصائص العلمية الثلاث الصب في القواعد والقوانين ، والتفسير في الكلّيات والخرثيات التطبيقية والنظرية ، والتوقع لما يمكن أن يطرأ على المنظومة العلمية من تعيرات في المستقبل ، وهذه الخصائص الثلاث الصب والتفسير والتوقع خصائص مدركة في بعض العلوم الموروثة كعلم النحو العربي ؛ ذلك أن قواعد النحو العربي ونظرياته ومناهجه ونارجه مثال واضح دال على التفكير العلمي الذي أدركه علماء العربية في بينهم صرح النحو العربي

فالنحو العربي ظهر بعد أن اجتمعت المقدمات الضرورية لظهوره ، وجعلت من ضروره تعيد اللغة العربية مشكلة ستدعي الحل العلمي الدح ؛ لأن اللغة العربية ركن من أركان الأمة العربية الإسلامية ؛ فحدد النحاة لأونل المشكلة ، واستخدموا تفهيم العينة لأولية ثم العينة الموسعة في استقراء علمي مدروس لنصوص التي تصلح لاستخلاص القواعد منها بأساليب التحليل العلمي في قرر المسائل والأنواع ، وصياغة القواعد والقوانين ، وتنظيمها في ظل درجة عالية من الموضوعية العلمية ظهرت في براهم العدمية ، وسعه معرفهم وتوزيعهم لأساليب احبار المادة المستمرة حتى اطمأنوا إلى نتائج تحليلهم وأهدوا للأمة علم النحو بشقه القاعدة والتفعيد

والتعريق بين القاعدة والتعميد أمر أساس في دراسة التفكير العلمي في النحو العربي ؛ فالتفعيد وسيلة إنتاج القاعدة ، ومذهب دراستها وتفسيرها ، وهو بهذا المعنى

الجزء المتغير من النحو ، أما القاعدة فهي ثبوتية ، إذ نستند إلى وصف الواقع الثابت من الاستعمال الدعوي الصحيح الذي ارتصاه العرب وعلماء الأمة العربية في عصر الاستقرار والاحتجاج

وما هذا الكتاب إلا برهان علمي على أن النحو العربي قد استكمل شروط التفكير العلمي ، وصفاته في منهج الاستقرار ، ومنهج التحليل ، ومنهج التفسير ، وليس المراد منه الدفاع عن النحو العربي وإن كان هذا الهدف قد تحقق صمماً لأن التجربة التاريخية أثبتت نجاح علم النحو العربي ومتانته في قواعده أي في الجزء الثابت منه أما وسائل التعقيد فمن الوهم العلمي أن بطر بعض المطلعين على النحو العربي أن التعقيد جزء من القاعدة ، وأن تيسير النحو يعني تيسير قواعده ، والقاعدة لا تيسر ، إنما يمكن تيسير منهج تعقيدها

وقد حظيت بعض أفكار هذا الكتاب بمناقشات ممتعة مفيدة متحالمة حييها ومتوافقة أحساناً مع الرملاء ، لأعزاء الدكتوروة سهى فتحي والأستاذ الدكتور شكري الماصي والأستاذ الدكتور سعيد الريدي والدكتور أمان أبو صالح فلهم مني الشكر الموصول والثناء الموفور

وبعد ، فالكتاب محاولة أولى في فهم النحو العربي وتاريخه ونظرياته من وجهة نظر التفكير العلمي ، حاولت فيه أن أحلل منهجية البحث النحوي في طارة الموروث منوسلاً منظار منهج البحث العلمي الحديث في قراءه المطلقات المنهجية الثلاث في النحو العربي : الاستقرار ، والتحليل والتفسير والله الموفق للصواب في القول وفي العمل

د . حسن خميس الملح

عمّان

٢٥/٩/٢٠٠١م

التمهيد

التفكير العلمي في النحو العربي

خط البداية

إضاءة على مفهوم التفكير العلمي:

البحث في التفكير العلمي لأي علم من العلوم بحث في منهجيته العلمية وفلسفته العامة، وهو بحث في عصار العلم، ومعبّر العلم «عرضه لأول من فهم طرق الفكر والطرق»^١ بالعبور من قواعد العلم وفوائده إلى مطلقه الأساسي وأساسه المنهجية من غير انكفاء في تاريخ العلم، أو وفوق عدد حداث السؤ بمسئله، بد يعت تاريخ العلم في منظور التفكير العلمي ممارسة لطرائق التفكير العلمي وماهجه تتفرد فيها العلماء والساحئون

ومصطلح "التفكير العلمي" مصطلح إدراكي، يستشعر معناه من عسر أن تستطيع تحديده حديدًا دقيقًا على نحو ما محدّد مصطلح الفاعل أو المفعول بكلمات دالة على كل واحد منهما، تمار أول ما تمار بأنها قادرة على فرر محال كلّ منهما فرراً دقيقاً، يؤمن من الخلط بينهما

فقد يستدلّ المعلم بتفكير التلميذ من حلّ مسألة من مسائل الفيزياء بأنه ذو تفكير علمي كما يلحق راكب السيارة بسمة التفكير العلمي بالسائق الذي تعادى أرمات السير عبر طرق فرعيّه محتصره وده أعجب قارئ مثقف بحث علمي في حفل ما، علّق قائلاً: إنّ الساحت أشع في منهجه التفكير العلمي، وإذا أردت مؤسسه علميّة أن يحرر نفسها أعلنت أنّها تعلم طلبتها التفكير العلمي فما التفكير العلمي؟^٢

تحدّث الدكتور فؤد دكربا تأطير مفهوم التفكير العلمي في إطار محدّد إلى ربطه بسمة محدّدة تصلح علامة فارقة له، وهي «أن يكون منظماً»^٣، فالانتقال المنظّم من فكرة إلى أخرى، ومن نقطة إلى أخرى، ومن خطوة إلى أخرى، يدلّ على التفكير العلمي والتسليم بسع من ترابط الخطوات بأن تُسلم كلّ خطوة إلى السبي بينها قنصاء أو استدراماً، يمكن المودة على صحّته، فالتفكير فربس التفسير بمعنى المرهه والتفسير شحى سبي م حساب مة مة، أو مذكرات عقبيّة، أو عبيهما معاً

وكلمة العلميّ مسبوقة إلى العلم الذي هو في جوهره قوانين تجريديّة لإساح المعرفة في حفل من الحفول ، كقانون الحادسة في الفيزياء الذي سُيت عليه معارف بشرية أدب إلى تطبيقات عمليّة كثيرة ، وما ترال تحمل وعداً بمزيد من العطاء ، ومثلها حلّ قوانين النحو العربيّ ، فبحر في تدريس النحو العربيّ تعلّم قوانين نحويّة ، بوصفها بشوهد وأمثلة ، لتكون فيما بعد وسائل لإنتاج جعل صحيحة نحويّة ، وصواباً تعصم من الوقوع في الخطأ ، ومقاييس نقيس بها صواب التركيب النحويّ النحويّ من خطئه

إنّ تقييد للتفكير بصفة العلميّة ، هدفه استبعاد أيّ تفسير لا يرتكز على قوانين العلم ونظريّاته ؛ ذلك أنّ التفكير العلميّ يسي على العامل المنظم مع الملاحظات والموازين التي يمكن إثباتها بالامسناد إلى نظريّة عامّة^(١٢) ولا يُشترط في التفكير العلميّ أن يؤدي إلى الصواب المطلق ، بل إنّ كلّ فكرة علميّة لا تحمل في ثاياتها ما ينافي لمشاهدة والخبرة المؤيدة بالبرهان المنطقيّ ، أو التجريبيّ فكرة صحيحة بسبب^(١٣) ؛ لأنّ الحكم المعياريّ "صواب" في البحث العلميّ نتيجة اتّحاد مذهبين معاريتين

أولاهما الانتقال المنظم المسي على الترابط ، وإمكانية البرهنة بين خطوات البحث ، أي صحّة العلاقات بين خطوات البحث من حيث خطوات البحث العلميّ والتفكير السليم

وثابتهما صحة القانون أو القاعدة التي تصب كلّ خطواته على حده ، أي صحّة المعلومة

فالتفكير العلميّ يسعى أن يتصف بصواب المسجع وصواب المعلومة معاً

وقد شاع بين الباحثين استخدام مصطلح "البحث العلميّ" بدلاً مرادفاً على نحو ما لمصطلح "التفكير العلميّ"^(١٤) مع أنّ بينهما فارقاً ، ذلك أنّ التفكير العلميّ مشاع بين البشر ، لا يستلزم بالضرورة تأهلاً علمياً ، فيكفي أن يكون عبر متناقض ، أو أن يكون معللاً تعليلاً منركه المرء ببديهة العمن ، أو قريبة للمشاهدة ، ولا يشترط أن يكون وسيلة إلى الاحتراع أو الاكتشاف أمّا البحث العلميّ فهو تفكير العدماء والباحثين في مشكلته محلّته بهدف إيجاد حلّ علميّ لها^(١٥)

وم دام التفكير العلمي أعم من البحث العلمي وأوسع فهو في مجال عمل الباحث والمختصين دراسة مجموعة من المسائل البحثية في إطار علم محدد ، وليس تنحصر لمسألة محدده من ذلك العلم ؛ ذلك أنه بحث في الروابط المهيمنة لمسائل بحث العلم لكشف مدى تنظيم تلك الروابط وعلاقتها ببعضها البعض ، وطريقتها العامة ، وفوائدها التفسيرية ، وفدريتها على التسؤ بما يمكن أن تؤود إليه طواهر ذلك العلم ، وهذه حملت هذه الدراسة عنوان "التفكير العلمي في النحو العربي" لتكون دراسة استكشافية في احاط النظرية النحوية من النحو العربي بمسائله المعقنة في الكتب النحوية ، وبأريجه الذي يمكن استجماع صورته من دراسة تراجم النحاة

ودائرة مصطلح النحو في هذه الدراسة تحتوي ما عُرف بعلم الإعراب ، وعدم الصرف ، فالإعراب هو التطبيق على القواعد العربية ، ويشمل جهات ثبوت الإعراب (المعرب) وفيه (المبني) أي أنه تحليل تطبيقي للقاعدة النحوية ، لأنه يعيد الجملة إلى صورته القاعده المؤسسة لها ، فإعراب كلمة (ريد) في قولنا "جاء ريد" فاعل ، وهذه الإعراب أمشد كلمة (ريد) إلى قاعده الفاعل المحررة والصرف - وإن كانت رائحة استعماله عن النحو تفوح منه - يتداخل مع النحو حد الاتحاد ، فعمل المصادر والمشتقات في النحو مبني على مصادر الشكل الصرفي لتكلمه مع الشروط النحوية لعملها عمل الفعل ، والترجح بين الحال والتمييز يرد التسا في بعض العمل يمكن أن يكون بحمل الحال على الاشفاق والتعبير على الحمود ، ومصطلح الحمود ولاشفاق من مصطلحات علم الصرف

بنية التفكير العلمي

للتفكير العلمي سبه إخراجية بحدوث البحث في أي علم أن يتترم حظوظها العامة ، إن لم يكن بظرفها من عسر أن يعي أنه يحثي الأعدح العلمي في التفكير ؛ لأن سميير معرفة التفكير العلمي من نفسه

ولا سهف التفكير العلمي على مستوى البحث إلا بوجود اثنين معاً مشكلة تستأهل البحث ، وباحث بحث بها عن حل وفق منهج من مناهج التفكير العلمي

وسية التفكير العلمي هرمية ، قاعديها نقياس الاستقراء ، وواسطتها أساليب التحليل ، ودورها التفسير والاستقراء ، والتحليل ، والتفسير مرحلٌ ولكن مرحلته طرفها الخاصة بها^{١٨}

ولاستقراء ، مهما تعددت أشكاله ووسائله ، دورٌ في ذلك الوصف ، في حين يؤدي التحليل إلى النقيس والتعقيد ، ثم تأتي التفسير بطريقة تفسر الاستقراء والتحليل أي الوصف والقانون ، لهذا يصح أن نقول إن سبة التفكير العلمي الهرمية في الدرامات اللعونة المختلفة تطلق من الوصف ثم تمرر إلى قوانين مجردة ، ثم ترتقي إلى مستوى النظرية والوصول إلى النظرية الهدف الأساس للعلم^{١٩} لأن النظرية سبب من المفاهيم المرصطة ، والمعرفات والمقولات التي تعدم نظرة نظامية إلى الحوادث مع ما يقع تحت الاستقراء - بواسطة تحديد العلاقات بين المتحولات بهدف تفسير الحوادث والسبب بها^{٢٠}

ولأهمية النظرية في التفسير يعد فلاسفة العلوم التفسير أسمى أهداف المشروع العلمي^{٢١} ، إذ الاكتفاء بالوصف والتحليل غير كافٍ لاكتساب صفة العلم ، فبدلاً من النظر أحدنا إلى قدم رصاص في قدره ماء بهراً ، مسح العلم مكسوراً إن وصف هذه الظاهرة أن نقول ينكسر العلم إذا وضع في قدره ماء بهراً والقانون المستط منها أن الخشب ينكسر في ماء بهراً

إن الاكتفاء بهتين المعلومات لا يعلق دائرة البحث ، فهناك - على الأقل - سؤالان هل الانكسار حقيقي أم صوري؟ وما تفسيره؟

إن تفسير انكسار القلم ينكسر أشعة الشمس صمان لصحة البحري التي تثبت أن انكسار العلم صوري شكلي لا حقيقي

وهذا لمثلان - على ساطنه - دو دلالات خطيرة في التفكير العلمي منها أن الوصف يعتمد الشكل أي المظهر ، والمظهر ليس بالضرورة دلاً على الجوهر ، ومنها أن المساعدة تجريد للوصف ، لأنها بعيدة عن الوصف ، فإذا كان الوصف حاداً كان الماعده كذلك ، ومنها أن التفسير يتجاوز الوصف والقاعدة معاً لأن هدفه الجوهر لا المظهر

إذن ، فمهم التفكير لا يكتمل إلا ثلاث طغيات الاستقراء ، والتحليل ، والتفسير

١ الاستقراء

"لحقه أم الاحتراع" تختصر هذه الحكمة بوحدة فلسفه لاستقراء، لأن الإحساس بوجود مشكلة ما يجعل الناس في حاجة إلى حل لها، ييسره الله سبحانه وتعالى على يد باحث ما، فينم التعرّف على المشكلة وتحديدّها^{١١} Indntifying متكرراً ملاحظتها والملاحظة بسند إلى الحسن التحريسي في كل ما يقع في عالم المحسوسات؛ فلو ظهر مريض جديد فجأة، فإن الخطوة الأولى نحو الحل التأكد من ظهور مرض بمعاينة بعض مصادره، لئلا يكون ظاهرة طبيعية منوثة

والظاهرة قد تكون كبيرة فلا يمكن استقراء عناصرها كلّها، كاللغة مثلاً، من هذا جاءت فكرة العينة، والعينة تطبيق علمي لبدا القائل إن جزء الشيء يحصل صفات الشيء في جوهره، والطبيب قد يطلب إلى المريض أن يحلّ دمه، ولا يمكن للإنسان أن يتسرع بدمه كاملاً من أجل تحليل طبي لأنه سيموت، بهد يكتفي في المختبر بأحد عينيه من دم المريض على شكل قطرة أو قطرات، ثم يقوم بتحليلها، وكتابة تقرير بالسيحة إلى الطبيب الذي لا يتوهم عن تعميم النتيجة؛ لأن هذا الجزء دلّ على الكل بالصورة

بعد كان في المختبر مؤهلاً لأحد عينة الدم من المريض، وهذا يعني أن الذي يجمع عينات لمشكته ينبغي به أن يكون مؤهلاً للقيام بهذا الجمع، كما ينبغي مختل العينات أن يكون مؤهلاً لما سيفقوم به

وعند نقل التفكير لاستقراءني إلى النحو، نجد أن النحو لا يمكن أن يوجد اعتباطاً، فتمه أسس طبيعة بقدها العقل وتؤيدها أحداث التاريخ، تشير إلى بروز مشكته ما، جاء نصيب النحو حلاً لها، وقد أسى هذا الحل في مرحلة الاستقراء على أحد عينيه لعبوة مسوغة من لسان العرب وفق مهج مؤطر بمكان ورمز، فلا يمكن أحد العينة النعوية اعتباطاً من أي قبيلة عربية بعض النظر عن المكان الذي يسكن فيه من حريرة العرب، تماماً كما كان محالاً على في المختبر أن يأخذ الدم من أي مكان من جسم مريض؛ لأن اختيار المكان له شروطه ومحدداته

وحامع النعة الذي يقدم المعطيات الأولية لنقيس النحو مؤهل للقيام بهذه المهمة؛ بهذا يعدو البحث في صفده البحثية مطناً من مطالب هذه الدراسة

إنَّ هدف الصرب من لاستقراء بحث في أوثبات العلم من حيث أسباب وضعه ، وعينه التي تُرى عليها ، وصفات فريق البحث الذي قدم بجمع العينة من مكتب محدّد شروط محدّده ، وهذا الصرب لمؤسّس من الاستقراء لا يقطع بعد بناء العنم لأنّ العنم ليس نهائياً في أحكامه ، من هذا يمكن أن تُحتسّر نتائج لاستقراء بالعوده إلى عينه لاستقراء ، لهذا تستصحب العينة أهميتها مع الزمن وتتحول إلى شاهد ، لأنّ الخطأ في تحليل المادة المستقرة أمر ممكن وارد ، لهذا إذا فُتّر لأيّ عنم أن يتعمّد ويتطور ، فإنّه يحصع لاحسار أحكامه وبنائحه^(١٣) لأنّها أولاً ليست مطلقة ، وثانياً قابلة للتطوير والتعديل ومن الاستقراء استقراء الساتح لا المقدمات ، فمما ينبغي لمباحث في النحو العربي أن يأخذ به نفسه استقراء عينة من التراث النحويّ تصم بالضرورة أمهات الكتب النحويّة

٢ التحليل

إنّ الهدف من دراسة المشكلة أهمّ محدّد لأساليب التحليل ، ذلك أنّ تحليل العلميّ أساليب ووسائل مسوعة كثيرة ، تعدو دققة متشابهة معقده كلما كان الهدف من تحليل عينه الظاهره بجاورها الدائم لا محرّد حلّها مؤقت ، فالمرار الذي يقطع القطعة الأولى من النص مثلاً ، يمرر هذه القطعة وفق الحجم أو درجة النصوص أو ما شابه ، أي أنّه يقوم بتصنيف العينة التي قطعها بما يظهر دقة تجانسها الداخليّ ، ومن كان اختلاف الحجم أو درجة النصوص لا يعني انتماء أحده الكبيره أو غير الناصحة إلى ظاهرة ساب النص

وفي الدراسات اللغويّة نكون المادة المستقره - الخريبات - أشبه بحشّ صحف العدد لكنه معشر ومتفرّق^(١٤) ، لهذا يأتي التصنيف في مقدمة الإجراء التحليليّة للمادة المستقرة

وبينه التصنيف هرميّة تبدأ من العامّ الكبير تنتهي بالخاصّ الصغير ، وهذا ما يفسّر جعل النحاة أقسام الكلمة المدخل الأوّل للنحو العربيّ إذ يبدو واضحاً أنّ نحاة العرسيّة اسفلوا بشكل هرميّ من تصف الكلمة إلى تصنيف الاسم والمفعول ، حتى إذا ما اطمأنوا إلى التصنيف الأولى للكلمة ، انقلوا إلى تصنيف الجملة وهلمّ جرّاً

والتصنيف لا يكون عشوائياً بل يتبع مبدأ علمياً ، وهو ضرورة الاشتراك في صفة ما
تجمع ما ائلف ، وتُفرّق ما اختلف ، فإذا أردنا أن نحلل المجموعات الآتية

$$أ = ٨ ، ٥ ، ٣ ، ١٥ *$$

$$ب = ٩ ، ٤ ، ٦ ، ١٥ *$$

$$ج = ٩ ، ٨ ، ٥ ، ٣ *$$

$$د = ٢ ، ٧ ، ٣ ، ١٥ *$$

$$هـ = ٩ ، ٨ ، ٤ ، ٢٥ *$$

فيما مسجّد النتائج الآتية

المجموعة أ + ب + د تشترك في صفة العدد ١٥ *

المجموعة أ + ج تشترك في صفة العددين ٩ ، ٣ *

المجموعة ج + هـ تشترك في صفة العددين ٩ ، ٨ *

وثمة وجوه أخرى يمكن أن نشترك فيها هذه المجموعات ؛ فالتصنيف يجب أن يكون
قرراً دائماً على الاتصاف لا لافتراق ، فلا يمكن أن يجمع صفة الاسمية بين الكلمات
قريد ، حاء ، إن* ، لكنها بالضرورة تجمع بين الكلمات قريد ، كتاب ، ورقة ،
الحو* ،

والصفة التي تجمع بين حُرُوب مؤتلفة من المادة المستقرّة تحتاج إلى تعريف يوضح
مفهومها أو ماهيتها أو وجه افتراقها عن غيرها من الصفات ، فنشأ الحاجة إلى تعريف
الصفة المشتركة التي قد تصبح حدّاً عدلّاً لكل ما يصوي تحته

ويرتبط باكتشاف الصفات المشتركة (مبادئ القرر والتصنيف) ضرورة تعميم النتائج
على لمادة كاملة لا العنّة المستقرّة فقط ، لأنّ التعميم Generalizing تعويض منهجي
عن عدم القدرة على الاستقراء ، فإذا كنشفا مثلاً أنّ الأعداد الأولية ٣ ، ٥ ، ٧* لا
تصل القسمه بعير كسور إلا على نفسها أمكن أن نعمّم هذه النتيجة ، فنقول : الأعداد
الأولية لا تقسم رياضياً من غير كسور إلا على نفسها ، ولا نحتاج في هذه الحالة إلى
سرد قائمة الأعداد لأولية كاملة .

إنَّ التعميم مدخل بناء القاعدة ، وانعكاسة هي الصور الثاني من الفرصة ، إذ إنَّ القاعدة تكون أول الأمر فرصة عامة كافتراض أنَّ كلَّ فعل مصرع يتدئ بأحد أحرف كلمة (بأتي) رائداً على الخدر ، وهذا الافتراض يتحول إلى قاعدة بعد احتداه

واحتار الفرصة ضرورة في التحليل العدمي لإثباتها أو نفيها ، فليس هناك خطأ في أن ثبت أن فرصة م خطأ ، كما أن إثبات صوب الفرصة يرفعها إلى مستوى القاعدة ، وبناء القاعدة على حصار جزئي معي أنها تنصف بالتعميم ، وقد لا يسط هذا التعميم المائدة كملة ، لأنه «ليس ممكناً في جميع الحالات»^٥ لكنه مع هذا ينفي أقصى أهداف العلم^٦

إنَّ وجود م لا يسطه القاعدة نبيحة مقبولة في التحليل العلمي بشرط أن نحصر للتفسير على محور ما

وسنقي القاعدة قوتها ومصدقتها من ثلاثة مصادر تشكّل روافد أساسية لإمداد القاعدة بظرفها لإباحتها ، وهذه المصادر الثلاثة هي

أ الصياغة العلمية

صياغة القاعدة صياغة دقيقة من يقوم على التحريد ، والممثل الرياضي الرمزي ، واستعمال لغة لمصطلحات المحددة الدلالة ، وفقر القواعد في مستويات وضمات ، والقاعدة العامة غير القاعدة الخاصة ، فإذ أعلى السحاة أن الأصل في الفاعل أن يكون اسماً ، فإنَّ صوره هذا لأصل في القاعدة العامة أن يقال الفاعل اسم إلح ، أما إذ قيل الفاعل اسم أو ما في تأويله إلح ، فإنَّ العيد الثاني "م في تأويله" ليس من القاعدة العامة بل هو من القاعدة الخاصة التي بظهر عند شرح لاسم ومثلاته في باب الفاعل ، ذلك أنَّ الجمع بينهم جمع بين فاعله عامة وأخرى خاصة في سن واحد ، وهذه انحراف عن متطلبات الصياغة العلمية للقاعدة

ب- الموضوعية

وهي انعكاس مدى صدق المحلل في تحليل الظاهرة ، ذلك أنَّ الظاهرة محور الدراسة

قد تكون ذات صلة بـ مع المحلل ، أو تكون للمحلل رغبة في الوصول إلى نتيجة معينة ، يستفيد هو نفسه من ورثتها ، لهذا يُسحخت أن يقوم بالتحليل العلمي فريق ، والعمل الجماعي أدعى للموضوعية ، والصدق

ويظهر أثر الموضوعية عند اختيار النتائج ، فوأن نحويًا من المتقدمين أختار من غير قيد أو شرط ساء سم لمفعول من الفعل الثلاثي الأحوف بالإنتم من غير حذف ، نحو "مذئبون" من الفعل "ذن" وليس عليها "مبيوع" من "باع" ، فإن كلمة "مبيوع" قد تكون على خلاف ما ورد في الاستقراء ، وهو "مبيع" فيأتي من بعيد النظر في أساس ساء القاعدة^{١٧} ، وهذا من أسرار المحافظة الشديدة على الشواهد التي تُبي عنها النحو العربي

وتختصي لموضوعية Subjectivity بقضاء الخبرة الذاتية الشخصية للمحلل والساحث^{١٨} فلا يظهر أثر خبره بأن يجعل من نفسه شاهداً على صدق نتيجته التحليل ، وإن كان موضوع البحث يطوق عليه ذلك أن الفرق بين الأعربي والنحوي - بـ كان في عصر الاحتجاج كأبي الأسود الدؤلي وبعض تلامذته - أن الأعربي يتكلم وفق الطبع والسلفه بعيداً عن التفكير بالماعدة النحوية أو الخطأ والصواب في اللغة ، على حين يسبق التفكير النحوي المعساري كلام النحوي ، لأنه يعلم أن عمله صسط المباني اللغوية ، مما يجعل منه رقباً لغوياً على نفسه

وليس من الموضوعية أن يُدّجحل المحلل العلمي هوذا الساسي ، أو مذهبه الفكري إلى مادّة البحث العلمي ، لأن الأصل في القواعد أنها تمثّل تجريدياً للوصف ، فيكون قووم القاعدة وصف الأشياء وتحرير حالتها بصورة محرّدة^{١٩} ما أمكن

ولا يسعني غنل العلمي الموضوعي عن ثقافة معرفيته وسعة نصلح عومأله في عمله

ح- التنظيم المسهجي

سيف لإشاره إلى أن التنظيم سمة التفكير العلمي السليم ، فإن نتائج التحصيل العلمي سعي بها أن تساق على نحو منظم منسق ، وهذا انتظم لا يكون إلا بافرص

علاقته بين نتائج البحث يمكن الرهنة على صحتها عند التفسير ، فتتظم قوعد النحو العربي يعني حصوع هذا السطيم كيما كان إلى مبدأ «السنة العامة» ^{١٧} Universal Causality لأن التظم لم يتم اعتباطاً بل تم وفق رؤية سببية عامة تربط اللاحق بالسابق ، ونبرر لانساق بين المواعد

إن تتظم نتائج التحليل يمنع باب الأسئلة المادية^{١٨} ، لأن امرء إذا تفاجأ به لم ينوقعه سأل غالباً عن السبب ، ومع كلمة "لماذا" ندخل دائرة العلم الصحيح ، للبحث عن نظرية محمي نتائج التحليل ، ونفسرها ، ونوقع أو نساها به يمكن أن بصراً على الظاهرة العممة من تعبير

، ن وضع الطرته لافتراضية أثناء التظم قد يحتاج إلى شيء آخر غير الاستقراء والتحليل ، وهو الموهبة^{١٩}

٣ التفسير

التفسير فرع الإدراك ، فإذا كان الإدراك مبدئياً فسبكون التفسير نقلياً منكث على لممول ومشتقاً من نتائج تحليله ، وإذا كان الإدراك عقلياً منولداً بالاسساح العقلي القائم على تحاور الوصف العقلي للظواهر التي يستقصيها فإنه سيكون عقلاً نظرياً

ولا يعني السية الهرمية للتفكير العلمي أن التفسير لا يبدأ بالضرورة إلا عقب الانتهاء من الاستقراء والتحليل ، لأن التفكير بالتفسير يصبح استقراء الظاهرة وتحليلها ، يد يتم التفكير بتفسيرات أولية تأخذ صورها الأولى شبه المتكاملة عند تنظيم نتائج التحليل ، فتكون افتراضاً معتبراً إلى النقي أو الإثبات أو التعديل ؛ ذلك أن التفسير يعووض عن جميع نتائج التعميم ، كما أنه يعووض عن شحة نقص القدرة التحليلية أحياناً عن الصمد المأم

ويأخذ التفسير صورة دائرة تتسع شيئاً فشيئاً ، تبدأ باخرئيات ثم يبنى من هذه الخريئات بعد تعميمها واحسارها والتوثق من قدرتها التفسيرية مودح عام يسمى الطرته ، ويمكن أن نسمى الخريئات التفسيرية نظريات ، على مقصد القول بالنظرية الصغرى الخريية ، والنظرية الكبرى الكلية

ولا يعني الأحد بالنظرية إيقان تطبيقها ، كما لا يعني الاختلاف فيها ، أو في بعض جوانبها اختلافاً في مادة الاستقراء ، أو نتائج التحليل ، فهو نظراً إلى تناول نحاة العربية تطبيق نظرية العامل - وهي جزء من نظرية النحو العربي - لوحداً اختلافاً في التطبيق ، يذهب جمهور الكوفيين إلى أن العامل في المفعول المصب الفعل والفاعل جميعاً ، نحو «صرب ريدَ عمرًا» وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل وذهب حنف الأحرار من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية^{٢٢}

هذا لاختلاف شكليّ إدا يصدر عن اتفاق على الأحد بنظرية العامل ، وإن حدث اختلاف في التطبيق ومردّه هذه السمة في التفسير عدم الاتفاق على الساء النظريّ لسطرية ، أو الخطأ في التطبيق ، أو عذّ كلّ تعليل جزء من التفسير النظريّ ، مع أن التعليل قد يكون حراً لمسألة أو كلمة ، وقد يكون كدياً لطاهرة تكملها ، فهو في لأولى اجتهد من الساحت ، لكنه في الثانية جزء من التفسير ، وعلى هذّي هذا التوضيح بهم قول أبي منصور الأزهري «وكان أبو عثمان المارسي ، وأبو عمر الحرّميّ يحددان حدود سيويه في النحو ، ورّما خالفوه في العلل»^{٢٣} وسيويه والمارسيّ والحرّميّ يجمع بينهم وهم بصريّون نظرية في دراسة النحو

وبشرط البحتون في فلسفة العلوم ثلاثة شروط للنظرية الملائمة لطاهرة ، مرد تفسيرها ، وهي^{٢٤}

أ- ينبغي أن تكون النظرية في مقولاتها كلّها سبيحة منطقية لتحليل الطاهرة المراد تفسيرها ، ويجب أن تكون مشتقة من معلومة المنصّنة في الطاهرة ، كاشفاق نظرية العامل من ملاحظة طاهره العيّر لإعرابيّ في العربية

ب- ينبغي أن تشمل النظرية على قو بن عمدة مشتقة من الطاهرة المراد تفسيرها ، بسط بها ، حصاع الطاهره كلّها للسط من جهة ، والتفسير من جهة أخرى ، كقول جمهور النحاة «إن الأصل في الاسم لإعراب»^{٢٥} إدا ينتج عن الأحد به إحصاع لأسماء المبينة عبر المعربة إلى تفسير يشب اصطاطها في القانود النظريّ العام للاسم

ج- على النظرية بكلّ مقولاتها أن تكون قابلة من حيث المدأ للاحتسار التجريبيّ أو

الملاحظي، فنقول جمهور النحاة إنَّ الفعل المضارع المتصل اتصالاً مباشراً بنون التوكيد الخميفة أو الثغينة في محل رفع أو نصب أو حرم قولاً يمكن بحسبه تجريباً، إذ حذف حرف التوكيد يُظهرُ علامته لإعراب مسسه

وسيعودو هذه الهرم الثلاثي للتفكير العمي بصفاته الثلاث مفصل هذه الدراسة وفصولها، فسكون الفصل لأول للاستفراء، والثاني للتحميل، والثالث للتفسير، وذلك تداول موزع حسب الطاقة للتفكير العلمي في النحو العربي

علمية النحو العربي

ثمة صفات علمية تحقق مرة العلم في أي معرفة، ذلك أنه لا تصح للمبل والهوى واختلاف الأدواق والخرافة، وإن حار أن يكون شيء من الاختلاف في نتائجها، فقد يكون راجعاً إلى الخطأ في تطبيق قوانينه ومعاييره، أو إلى ما سمي بصوابط البوحية التي نعني أن الخروج من القاعدة لا يكون إلا بقاعدة

وقد رأى الدكتور تمام حسَّان أن خصائص العلم المبسوط أربعة أولها موضوعية التي تتحقق بالاستمرار الباقص، ثم ضبط نتائجها وثباتها الشمول بالالتكافؤ على مبدأ الحتمية في التعميم، ثم تجريد الثوابت على شكل قوانين وفوائد معبراً وثالثها التماسك بأن يكون بين عناصر الموضوع المدرس ترابطاً عضويّاً يمثل عدم التناقض فلا يطعن بسبحة بأخرى، وبالنصيف للسطرة على مفردات العلم ورابعها الاقتصاد بأن يستعني بالأصناف عن المفردات، وبأن تقتصد القاعدة كل الخثرات التي تنطبق عليها^{٢٧}

وقد بين الدكتور تمام حسَّان أن خصائص العلم المبسوط تنطبق على النحو، فعند النحو علماً^{٢٨}، وقد قيل في تعريفه إنه «صناعة علمية»^{٢٩}

إن اقتراب الدكتور تمام حسَّان الشديد من سببه التفكير العلمي بالخصائص التي جمعها على النحو العربي لا يلعب أنه أهمل خصيصتين بحسب أنهما على قدر كبير من الأهمية، وهما

١- البرهنة، فالعلم مبني أن يكون قادراً على تقديم البرهان أو البراهين التي تجدد مصداقيه دائماً، لأن البرهنة تعد الشك عن نتائج العلم

٢ تكوين ، طار نظري مرحمي للعلم "نظرية" تمثل المثالية المنظمة للعلم في التعبير والنسب والصسط

وقد فسّر الدكتور عمر الدين محدوب هذا النقص في التصور عند عالم حليل في مثل ساهة الدكتور تمام حساس ، وصدق حماسه للسايات والبحث العلمي المبهجي بأنه من تأثير نسل آراء بعض دعاة "اليسير" إلى مشروعه العدمي ، ولا سيما إبراهيم مصطفى في كتابه المشهور "إحياء النحو"^(٣٠) إذ حنط بين القاعدة والبقعة

التفكير العلمي ومناهج البحث

لا نعرض بين سية التفكير العلمي ومناهج البحث على تباينها وتمايزها ، ذلك أن حصوب لأسلوب العلمي في التفكير تكاد تكون هي نفسها خطوات أي منهج بحثي مع وجود بعض التباين التي قد تختلف باختلاف مناهج البحث^(٣١) بسبب مصصيات المنهج أو طبيعته الزمان ومستوى التقدم ، نهد مسكنمي بالوقوف على نموذج من الدراسات النحوية أحدهما قديم ، والآخر حديث

من روايات تقعيد النحو العربي.. مثل من التقديم الموروث:

كما يساق من روايات التقعيد الأول لسحو العربي -على ما قد يكون فيها من عدم الدقة- أن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ورصي عنه - خطا الخطوة الأولى في تقعيد النحو العربي ، فأمل على أبي الأسود الدؤلي وهو من المتحفيين بصحبته ومحبيه حو معه وأصوله ، من حملتها أن الكلام كنه ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف^(٣٢) ، وقد علق ابن أبي الحديد على هذه الرواية قائلاً «وهذا يكاد يلحق بالمعجرات ، لأن القوة الشرية لا تعي نهد الحصر ، ولا نهض بهذا لاستساطة»^(٣٣)

ودكر عن أبي الأسود الدؤلي أنه قال «جمعت منه أي النحو أشياء ، وعرضتها عليه -أي علي الإمام علي رصي الله عنه- فكان من ذلك حروف البصب ، وذكر منها إن وأن ، وليست ، ولعل ، وكان ولم أذكر (نكن) ، فقال لي لم تركتها؟ فقلت لم أحسبها منها ، فقال بل هي منها ، فردّها فيها»^(٣٤)

إن استنساخ الإمام عليّ رضي الله عنه لأقسام الكلمة تصنف قائم على الاستمرارية على نحو ما ، قد يكون بالتفكير في شيء من العربية في القرآن وبعض كلام العرب ، دليل على ذلك أن من فلاح اليميني وهو من أسد وضع التحول للإمام عليّ رضي الله عنه استند على محصر قسمه الكلمة في العربية بثلاثة أقسام بأربعة وحده أولها الاستقراء^(٢٥)

وأغودح باب إن إروى عدد في الأسود الدؤلي مبيّن على الاستقراء على نحو ما ، ثم التصنف وهو مبدأ الصفة لمشرکه ، إذ لاحظ أبو الأسود الدؤلي سمياً واحداً منتظم عامة التركيب التي تصدره "إن ، وأن ، ولست ، ولعل ، وكأن" فجعلها رمزه واحدة ، وعندما عرّضها على الإمام عليّ رضي الله عنه - إن صحّت الرواية - تأكد له ذلك السميت بتدليح ثم راد عليها (لكن) بعد أن ثبت عنده اتصافه بذلك السميت والإمام عبيد رضي الله عنه وأبو الأسود الدؤلي طيّفا بعض تعيّن الاستقراء والتحليل

من توصيف الدكتور نهاد الموسى . مثل من الجديد المستحدث

لأستاذي العزيز الأستاذ الدكتور نهاد الموسى دراسة عميقة ، بها فيها نحو توصيف جديد للعربية في ضوء الدراسات الحاسوبية ، جاء فيها مثل دلّ على حضور التفكير العنمي في منهج الدراسات الحاسوبية ، وذلك عند توصيفه "الواو" في العربية ، استمرى موقعها على صورته قاعدة ومثال ، فقال عن وقوع الكلمة يسار الواو

عن اليسار

- | | | |
|---|--------------------|-------------------------------------|
| ١ | تقع قبل قد | صدر العرر وقد ورع الصلحة |
| ٢ | تقع قبل كن | الاقتصاد مردهر ولكن المديونية عالية |
| ٣ | تقع في فوايح الفقر | صرح وزير الخارجية |

(في سياق النص) وأصاف الورير

ويرى المراقبون

ولم يحتلف المؤثر

٤- مع فل وما

إما أن تأتي إلنا وإما أن تأتي إلنا

أب حر في أن تكون إما فانياً وما طيباً

٥- مع فل لا

لا في الصحيفة خبر ولا تعليق

وفي المثل فلان لا في العبر ولا في المصير

٦- يكثر محبتها بعد (س) هن نمرح العلاقات بين الشرق والغرب»^{١٣}

من الواضح أن أسادي الدكتور بهاد موسى قد صدر عن استقراء موقع الواو في العربية، آية ذلك الأحكام التفسيّة التي استدلّها بقوله "نقع" و"نكثر" ثمّ جاء بمثال يوضح الحكم المقرّر، فيكون قد تجاوز لاستعراء إلى التصييف والتفسير والتعميم والتطعيم، أي إلى التحليل

ثمّ استمر أسادي بوصفه لكون عياراً ودليلاً يميز الصواب من الخطأ، فقال «ويكون من هذا أن يستوعب "العمر" المواقع التالية يدلّ بها على أن الواو تكون مفعلة، ويكون ورودها فيها من "الأخطاء الشائعة"

* بين الفعل الماضي و"أن"، كما في سبق وأن ذكرنا

* بين "كما" والفعل، كما في تشكر المؤسسة ورره الإعلام على عنايتها بشر
أخصائكم كما وتشكر ورره المخطوطة بدعمها لمشروع

* بعد "بل"، كما في لم يكتف المسؤولون بسببه الموظف بل وطلب إليه الاعتذار
عفاً^{١٤}

إن من نتائج تحليل المادة المنسقراة الوصول إلى الصان أو القاعدة ، ومن وظائف القاعدة أنها عيار في مثر الصواب من خطأ ، فيكون أستاذي قد حدى حدى السه العامة للتفكير العلمي مع أنه بقي ملتزمًا بمتطلبات منهج عدم الدعة الحاسوبية ، كما يعني أن التفكير العلمي أعم من المنهج ، كأنه استخلاص كلي منها ، أو كأنها توليد منه ، فقد قيل في تعريف المنهج إنه من التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة^{٢٨} وقس إنه طريقة تنظيم كساب المعرفة العلمية^{٢٩} والتنظيم علامة التفكير العلمي المارقة

التفكير العلمي بين المعرفة والتنظيم

ثم بكر من وكند البحث أن يصح شيئا من مساحته يحدث عن خذل التفكير العلمي بين المعرفة والتنظيم لولا ضرورة الآخر من أمرين مهمين ، يمكن أن يسو أحدهما أو كلاهما معاً إلى دهر بعض القراء ، فلا يقع كلاماً منه بوقع الذي يرحوه ، ويصو إليه ، وهذان الأمرين هما

الأمر الأول كيف يُدرس التفكير العلمي في النحو العربي مع أن منهج البحث العلمي الحديث الذي تعرفه بعض الباحثين منهج عربي ، نسب ظهوره إلى الفسوف الإنجليزي فرنسيس بيكون F Bacon (١٥٦١ - ١٦٢٦) الموقى في القرن السابع عشر الميلادي بعد أن كان النحو العربي قد قطع قرواً من تاريخه بعمو وبتطور وبتوسع؟

الأمر الثاني لبس من العطفة والإنصاف الاستعانة ببطير فلاسفة العلم في العرب للتفكير العلمي ومنهج البحث العلمي الحديث ، لأن المسلمين ساهوا العرب إلى اكتشافه قبل عصر سكون بمرون عديدة

ولأول بحمي بهمة الإسعاط ، والثاني بحمي بهمة جهل الدب لخصارئة ؛ ولأحل هدين الأمرين لابد من شيء من التويه والتوصيح

إن التنظير ليس من قبيل الاحراع بل هو أقرب إلى منطق إعادة الاكتشاف ؛ دث أن لمعرفة قد تكون متحققة بالفعل على سبيل الإدراك من غير أن يصرح بإطارها التنظيري البطري ، ثم يأتي من يصوعها على شكل منهج أو بطرئة ، فتسب إليه سسه

لا نعي أنها كانت محققة بالفعل قبله ، ولكن فصل المكتشف يكون بسيط الصوء على الحدس النظري الذي لم يكن بعض الناس يعيرونه لاهتمام وهم يطبقونه خطوة خطوة ، و (بيكون) حول مألوف المعرفة إلى منهج في بيئته ومحيطه في إنجسرا نتيجة بعكره منطق أرسطو وبقده ، ونحسه لسه العلم^١

أما في العالم الإسلامي فقد كان التفكير العلمي معروف بالفعل عند الفلاسفة الذين أضاف بعضهم للمنطق الأرسطي ، أخذ الرابع في القياس ، واشترطوا التحرية والبرهان^٢ ، وعثر أسلافهم العلمي بالانتقال من الملاحظة إلى الوصف ثم التحليل ثم القياس ثم الاستخلاص وفق رؤية إسلامية تجاه العلم والمعرفة ، فجمعوا إلى الدقة في التفكير ، والوصوح في العرض ، السلامة في الاستساح^٣

وقد أشير بعض مفسرين إلى منهج التفكير العلمي عند تفسيرهم قوله تعالى ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً﴾ [سورة الإسراء ، الآية ٣٦] ، فذكر أبو حبيب العرباطي أن في قوله تعالى ﴿إن السمع والبصر والفؤاد﴾ دليلاً على أن العلوم مستفاده من الحواس ومن العقول ، وجاء على هذا الترتيب القرآني في الدعوة ناسمع ثم ببصير ، ثم ببصير ، وأثبت إشاره إلى السمع والبصر والفؤاد ، وهو اسم للجمع مذكر والمؤنث العادل وغيره وعثر عن اسمع والبصر والفؤاد ب (أثبت) لأنها حواس لها إدراك ، وجعلها في هذه الآية مسؤوله فهي في حالة من يعمل^٤

وقد سيّد قطب في طلال هذه الآية «وهذه الكلمات القليلة تقيم منهجاً كاملاً للقلب والعقل ، تشمل المنهج العلمي الذي عرفته البشرية حديثاً ، وبصف إنه ستقدمه القلب ومراقبه انه ، ميره الإسلام على المباح العفوية الحقة فانثبت من كل خير ، ومن كل صخرة ، ومن كل حركة هل يحكم عليها هو دعوة القرآن الكريم ، ومنهج الإسلام الدقيق ومتى ستقدم القلب والعقل على هذا منهج ثم يبق محال بنوهم والخير في عالم انقيده ومن يبق محال للأحكام السطحية والعروض الوهمية في عالم الحوث والتجارب والعلوم»^٥

وليس من وكذ البحث الافتحار بأن الإسلام قد وضع أسس المنهج العلمي

لحديث ، وإنما نؤكد أن المهجية العلمية في التفكير يمكن أن تكون إدراكاً سابقاً على التطير به ؛ مما يعني أننا سندرس التفكير العدمي في النحو العربي بوصفه ممارسة مدركة عند علماء العربية على العموم ، وهذا ما استشعره الدكتور عبدالرحمن الخرج صالح في رده على الدب رعموا أن علماء العربية وقفوا موقفاً غير علمي تجاه اللغة ، وقال «أما أن يقال بأنهم - علماء العربية - وقفوا من اللغة موقفاً غير علمي فلا ؛ لأن العلم لا يحدد بالعادة التي يرمي إليها أصحابه ، وسعياً كانت أم غير اسعائية ، بل بقياس شئ ، هم مشاهد ولا منقرء ، ولا حذر من جهة ، والصناعة العقلية من جهة أخرى ، فكلما دق مباح لمشاهدة والصياغة وأقارب معلومات حديثة ، وكشفت بذلك عن أسرار انطواهر والأحداث ، كتب أخرى بأن يوصف بأنها عدمية»^٤

العقل العلمي.. هل كان الإناء فارغاً؟

ما دام للتفكير العدمي تمثيل قديم في عالم الإدراك ، وإلى أي مدى يمكن الذهاب في نسبه نشأ النحو العربي إلى العقلية العربية المسلمة بعداً عن انتشار المباحح السبعة واستحارب الساحرة كتحرية النحو اليهودي^٥

نقد كان هذا السؤال المصوغ سؤال استفهامي صريح هل كان الإناء فارغاً؟ محور حديث شائق نادلته مع صديقي العربي الأستاذ الدكتور شكري المصبي قبل سنين ، قد إليه أننا نباح في الفروع الثاني النهجري بكتاب ناصح في النحو ، فع سر هذا النصوح؟ وهل كان مصاحناً؟ هل كان عقل العرب والمسلمين في مصب نقطتهم منه الإسلام وإد هم يدعون في شئ مجالاب معرفه حصارة عظيمه و رفة الاطلاق على الإنسانية كلها؟

لقد اتفقت مع صديقي أن ذلك أن هد لإخبار لم يكن مباحثاً فهناك محاولات في التأليف النحوي بعددائه بن أبي إسحاق الحصري (ب ١١٧هـ ، ٧٣٥م) ، ونعيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ ٦٦٦م) ، ولأبي عمرو بن العلاء (ب ١٥٤هـ ٧٧٠م) ، وهذه المحاولات تمثل صف سبب بدايات التأليف ، أو فعل إنها الطريق الموصلة إلى الإخبار المصح في كتب سيبويه ، ت ١٨٠هـ ٧٩٦م)

لا بد أن الإسلام هو الخافز الأول لإبداع العرب المسلمين في العلوم كلها ، والخافز مشجع قوي على إسرار القدرات والمواهب ، لأن العقيدة العميقة تبدو فديحة ، يظهر في إبداع العرب قبل الجاهلية في تحرير العرصة والهلال الحبيب ، فهناك أحبار عن حصارات اليمن والعراق وبلاد الشام ، وهي حصارات دلت فصل على الشربة حمعاء ، ولا علاقة وحبوبة سبرامية بين التفكير العميق ودرجة التطور العلمي ، فالذي اكتشف الخبر أو البار فكر بطريقة علمية ، لأن الأتم قد تمر بطور كنه أحمر واجتهاد وإبداع ، ثم يستقر نشاطها الخلاق بل ينوِّف لعدة قرون ، وتنهقر ، وقد يكشف العالم أشياء ، ثم يجتفي ، ثم يعود شعب آخر إلى اكتشافه من جديد^{١٦٦} ، فأهل اليونان وروما قدموا للبشرية إبداعاً كثيراً توقفت في العصور الوسطى إن كان ازدهار الإبداع العربي المسلم ، ثم ساءلوا في العصر الحديث إبداعهم ، فالعقل الحديث لديهم في هذا العصر ما هو إلا عدة تشعل وكتشاف بلدات

إدب ، فسادة العقل ، لم يكن لإبداع فارغاً ، لأن العمدة العلمية موحودة ، لكن السؤال الخطير لماذا يبدع الإنسان هنا ولا يبدع هناك؟ ولماذا أبداع في أمس ومن يبدع اليوم؟ من الأحبار المروية أن لأكتيين عندما هاجروا من الجزيرة العربية إلى بلاد العراق ، وراحوا السومريين فيها اشتكوا معهم في صرع لعوي ، بين الندة الأكديّة ، والدعة انسومريّة سج عنه إحصاع الطلبة أندك إلى حفظ قواعد النحو والمصطلحات اللعوية والأدبية بالاعتماد على ما تم بحارته من معجمات لعوية ، منها معجم مصر يثبت العلامة السمارية وفي برائتها ما يقابنها في اللغة الأكديّة^{١٦٧}

إن هذه الأحبار عن عقيدته علمية لعوية على نحو ما في العرق والعرق مهد الدراسات اللعوية لأول تشير إلى أن التفكير العميق كان أمراً مدركاً في العراق ، وإحصاءه انسومريّة والأكديّة من لخصارات الشرفيّة التي سبقت بالظهور لخصاره انسوية ، من هذا نفهم هشاشه جعل النحو العربي في شأته ومصطلحاته الأولى طلاً بنحو اليوناني والمصنف اليوناني^{١٦٨} ، ولا سيم أن بحث مسألة استعاده إحصاءه اليونانية من حصارات الشرق القديم في العرق والشام ومصر من المسائل التي بدر أن بتناولها الباحثون ، كأن الإبداع قبل اليونانيين كان ديراً

إنَّ البلاغيَّ شرطَينِ: انفعاليَّةُ العلميَّةِ في التفكيرِ، وإخفاءُ المؤدِّي للإبداعِ أمَّا الأوَّلُ فقد كانَ موجوداً، وأمَّا الثاني فقد كانَ هو الإسلامُ

أصول النحو والبحث عن نظرية علمية للنحو العربي

العلوم عند المسلمين مستفادة من «خوارزم ومن العصور»^٤ وهو ما عُرف في تاريخه الثقافي باسم "السمع والقياس"، فقد كانَ عدمُ أصول الدين - فيما يبدو - أول العلوم التي تُحدث من السماع والقياس وما حُمِلَ عليهما مطلقاً من مَهجَةٍ في البحث والتطوُّر، ثمَّ حاول النحاة تقليد علماء أصول الدين فاستعار بعضهم هيكل عدم أصول الدين ليكون مرجعته بهيكل نظري في النحو العربي^٥، ولا سيَّما القياس^٦، والنحو كنه قياس كما قيل^٧

وانسجام والقياس مهج عام في العلوم الإسلامية العربيَّة كُلِّها بفريق، وهو في هذه العموميَّة غير قادر على التعبير عن خصوصية أيِّ علم في الحديث السطريِّ باسمه عدم أصول الفقه الذي تطوَّر منه مهج السماع والقياس، فوضعت به أسس وصوابط وقواعد أصوليَّة توصَّحه وتضبط شروطه، بل إنَّ الفقهاء لأصوليين كسو فيه دراسات محلَّله بحث حواشي بحثاً مرصَّناً عنه، أمَّا النحو، فكيف عدم أصوله قبلة ككتبت "الخصائص" لاس حسي (ب ٣٩٢ هـ ١٠٠١ م)، وكرسالي "لمع الأدب" و"الإعراب في جدول الإعراب" لأبي البركات الأتباري (ت ٥٧٧ هـ ١١٨١ م)، وككتبت "الافتراح" للسوطي (ب ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م) وغيره المديد^٨، ومن تتحاوَر جمهور النحاة السماع والقياس إلى وضع نظرية عامة واضحة معانٍ لنحو العربي، وإن كانت النظرية مدركة مما في أذهانهم، لكنها لم تتحوَّل من إدراك عُرفيٍّ يعرفه شتاعون بالنحو إلى صياغة متكاملة يتحدَّث أهل العرصة حديث فيها، للتطوير والتعديل، بل إنَّ في تاريخ النحو العربي، تحدُّث بين صورتين: الأولى صورة النحويِّ المعنوي، والثانية صورة النحويِّ السطر، فعانم النحو مُعنًى مستوي من النحو، وكم كان المعنوي مشوَّهاً لصورة النحويِّ في العربيَّة أو محملاً لها، فالرَّماني (ب ٣٨٤ هـ ٩٩٤ م) قيل في ثلثه، طبعه في النحو لا يفهمون منه شيئاً على حد قول في مدح السيرافي ت ٣٦٨ هـ ٩١٨ م) إنَّ طلبه يفهمون منه كل كلمة هي النحو^٩ وكلاهما غير مدفوع عن تَبَرُّر واقتدار وقطعه ودكاه

والثابت عديمًا أنه ليس من شروط عالم اللغة أن يكون معنًى ، لأن التعيين من
يحتاج إلى تدرج خاص ، بل إن «معنًى المميز» شأن موهوب بالتعليم ، لكن من شروط
المعنًى أن يكون قابلاً لأراء عالم اللغة العدمية ومُدرَك بها .»

إن السؤال السطحي في شكله الجوهرى في أعاده وخطونه هو : «نظرية النحو العربى؟»
قد يتبادر إلى ذهن بعض العارفين بالنحو أن نظرية النحو العربى هي نظرية العامل ،
ولكن ، أين منهج النظري القابع تحت تقسيم النحو إلى أموب ، أو بيته الخمسة ، أو
الحروف عبر العاملة ، أو التعجيل ، أو جدل السماع والقاعدة؟

إن نظرية النحو توسع من حدود نظرية العامل ، ولكن سحر نظرية العامل عصى
العيوب عن أخوات النظرية الأخرى في نظرية النحو العربى ، وكم سمع في المناقشات
من يقول : «هذا يعارض مع نظرية النحو» من غير أن يقع على تحديد دقيق جداً لمقصده
بمصطلح «نظرية النحو» ؛ لهد يترشح في الذهن أن نظرية النحو مفهوم غريب ما يزال في
حاجة إلى من يهدمه مكتوباً بلغة عدمية ، ليكون محور نقاش بين الباحثين الذين
سيرقدون تلك الصياغة نظرية النحو العربى بأرثهم المفضلة وصولاً إلى تفاد أو شبه
تفاد على مفهوم نظرية النحو ، لكي لا يهمل بعض الدراسات أسيره الخط من النحو
ونظريته ، أي بين القاعدة والتفعيد .

وقد كان التعلم السبب الرئيسى في عدم انفصال نظرية النحو عن النحو ، أو عدم
التمايز بينهما ، إذ إن كُتِبَ النحو العربى في عمومها كُتِبَ بعنونه تقدم المادة النحوية
درساً لمتعلمين على مختلف مستوياتهم ، وقد سجل هذا الدرس ملاحظ نظرية هذا
وهناك ، فبعضُ معنًى أنه بعدم النحو وحده ، وهو في الحقيقة يجمع إليه شيئاً من
نظريته ، فإذا كان في الخائب انطوى مسحة من الصعوبة ، جعلت تلك الصعوبة سبباً
على النحو كنه ، كما في انتقاد شروح الألفية والكافية والخواشي والعالين

إن السمة التعينية لمعظم كتب النحو العربى تجعل من تجميع لخطوط النظرية
مشكلة مع القاعدة النحوية أمراً عسيراً ، لكن محاوله التجميع هذه أمر لا مفر منه إذا
ما كانت هذه لا مستشف حيوية البحث النحوى بشرط أن يعيد القراء لحديثه
صاعه صوائط السماع وهو تصور واضح شروط صباغة النظرية العدمية

أما القياس فمشككه أكثر صعوبة ، لأنه يجعل في كافة أنحاء النحو العربي عد
علائق وسعة مع عموم أخرى كالمصنوع ، وأصول الفقه ، وعلم الكلام ، لأن علماء العرب
أمموا إلى حد كبير بأن قواعد القياس قابلة للتطبيق في كل العلوم ما دامت معن
بصوره الفكر لا مضمونه^{٦٦} إلى حد كبير ، وقد وُصف تفكير العرب في اللغة العربية
بأنه بصورة "أساسية قياسية"^{٦٧}

وثمة سؤال تدعو إلى طرحه أهائو التعالقي العلمي بين تراثا النحوي وعم اللغة
الحدث الذي طوّره الخصاره العربيه ، وهو لما استطاعت الخصاره العربيه بناء علم
للغة يؤطر حواسها النظرية من غير أن يكون جزءاً من الدرس الصرفي أو النحو في أقل
من أربعة قرون من نهضتها الأخيرة ، ولم يستطع الخصاره العربيه الإسلاميه طوان م
يعرب من ثني عشر قرناً أن تقدم تأطيراً واضحاً لنظرية اللغوية بنحو بينها كلها؟

عندما ظهر كتاب سيبويه قبل قول القرن الثاني الهجري تحفة عملاقة في التفكير
النحوي والصرفي والصوبي أدرك الحاجة بذلك أنه كتاب في تعم التفكير العممي في
اللغة عدا تعميم قواعد اللغة ؛ لهذا قال الماربي من أراد أن يعمل كتاباً كسر في النحو
بعد سيبويه فليستحي ، وكان المبرّد يعبر عن دقة كتاب سيبويه بقوله من يريد درسه
عليه هل ركت البحر^{١٩}

إن جمع سيبويه بين النحو ونظرته أمر طبيعي لأنه التجربة الناصحه الأولى ، ولكن
الحده بعده استثماره لأهدافهم العلميه^{٢٠} ، فامت جواب كتاب سيبويه العلميه
في المؤلفات اللاحقة به بعده في حين بقيت الخطوط النظرية بنصاءل شيئاً فشيئاً ، فلم
يتجح النحاة في استخلاص نظرية بنحو بعد كتاب سيبويه ، وإن حاول ابن حني في
الخصائص أن يسر في هذا الطريق ، لكن النحاه وقعوا عند محاولته أبصاً موقفهم من
كتاب سيبويه ، وهو موقف الانبهار

ومألوف أن رمن الانبهار هب سبر ، ولكنه في تاريخ النحو العربي بمدّ طويل ، وقد
مع هذا الانبهار الحاجة من أداء واجب كدت الضرورة العلميه تدعو إليه ، فبقيت كتب
النحو على وجه الاحمال تجارب تعميميه ، ولم تخور بعض النحاه العاية العلميه وحالة
الانبهار لكانوا قد قدّموا للشره هكلاً نصرياً لعلم اللغة من أمه أفرعت حل طاقته في
خدمة كتاب الله سبحانه وعالي ، ثم لعت الخالده بحلوده

وكن ، بما يروع شجره الأمل ، ويبعد طيف الممّني والألم أن تشهد تواتر عدد من الباحثين على دراسة التراث النحويّ ، ومُدارسه ، والاشغال به ، والاشغال به لاستشاف مسيرة النحو العربيّ لعبون مفتوحة على دصري والخاص ، ومتطّعه إلى المستقبل ، وكنّ بعض الباحثين حطّوا بين القواعد والتفصيل ، كما أشار إلى ذلك الدكتور كمال بشر^١

جناح الموروث النحويّ

لعلّ ، لا تصدق قد اعتمد على أن الموروث من النحو العربيّ يتكوّن من قسمين أولهما قواعد النحو العربيّ التي تمثل أحكامه الصائبة للصواب هي التعسير اللغويّ وثانيهما المحوطة منهجيّة التي تتمثل في مقولات الأصل والفرع والتعليل والباب والاحتصاص والعامل والإعراب والشكل والمصنوع وإلح ، وهذه الأقسام حادّ النحو العربيّ في شكله الموروث .

القاعدة .. النحو

القاعدة وسببه بوب ، الصواب في التعبير ومعباه فأحكامها تعلّميّة ، مثل القواعد التفصيليّة لباب "الحال" مثلاً التي بوضّح مفهومه ، وحكمه الإعرابيّ ، وأشكاله التعبيريّة ، وشروطه ، وحكمه في التهديم والتأخير ، إلح من الأحكام الخاصة بالحال في العربيّة ، وهذه الأحكام تعبّر معرّد رمزيّ عما ثبت بالسمع أي أنها تستند إلى اللغة باعتبارها نقلاً يحافظ على استمرار اللغة حنة متدوّلة بين ألسنتها

والقاعدة جزء لا يتجزأ من سبيح اللغة ، وهو الجزء الصائب خواصّها ، والمرشد إلى كفاءات بوطيعة ، وهي بهذا المفهوم "لا تيسر ولا تُسهّل" بالحدف ، أو الإهمال ، أو لا سبغ عن بعض جوابها ، ذلك أنها تسري في جسم اللغة ، ولا تنفك عنها شئاً أم لم شئاً^٢ ، ومجموعة القواعد هي التي تستحق اسم "النحو"

التفصيل .. نظرية النحو ومناهجه

ومائل إنتاج القاعدة وتفسيرها مفكّة عن القاعدة ، والقاع مرفوع ، وكنّ بحث

تجاوز هذه القاعدة بالتعليق أو التفسير يعدّ من التعبد لا من القاعدة ، ومن هه
 التعبد بحث شروط السماع وأبعده وتأويله ، أي أنّ التعبد هو لحسبُ النظريّ في
 «موروث النحويّ» من السّماع والقباس ، وهو الذي ستمي إلى مطرّة النحو وماهجه
 فيكون مناط الاحتهاد ، ومدخل التفسير ، إذ قال الدكتور كمال بشر «إنّما التفسير
 العمليّ اندفق بكونه في نظرنا تفسير التعبد»^{١١}

إنّ توكيد الفرق بين القاعدة والتعبد يوكيد لإمكانة وجود صف من «مشتعش
 بالعربيّة أحدهما يتمي إلى القاعدة النحويّة ، والآخر يسمي إلى التعبد النحويّ» ،
 والفرق سهما هو الفرق بين البناء والمهندس

البناء والمهندس .. المغرب والنحويّ

قد يستطيع النّاء بحسرة أن سي عرفة صغيره ، أو أن يعيم بيتاً صغيراً ، ولكنه لا
 يستطيع بحسرة مهما طالّت أن سي بديّة صحمة في عشرين طناً ، بهذا نراه بعد
 تعليمات المهندس بدقه إنّ الفرق بين المهندس والنّاء أنّ المهندس يعرف عنه كلّ شيء ،
 في النّاء ، يعرف عنه الطول والمساحات والمقاسات وعلاقته بالرمس وغيره ، أمّ النّاء
 فهو مُعَدّ لا يستطيع أن يُحري حسابات دفيقة يحدّد ساحتها توزع المساحات
 والمقاسات ذلك أنّ لمهندس يصدر في عمله عن تصوّر نظريّ علميّ لتأسيس النّاء ،
 أمّ النّاء فلا يملك سوى الحسرة مع شيء من المعرفة القليلة عبر مؤسسة على مطرّة
 علميّة دفيقة

إنّ التفرقة بين البناء والمهندس حاصلة على وجه «مقارنه بين النحويّ والمغرب ، فقد
 كان بن هشام (ب ٧٦١هـ / ١٣٥٩م) يرل معلمي النحو مرله المغربيين الذين يسمون
 صمعه «الإعراب» ، لأنّه العلم الذي يعرفون ، ولذلك كان من المألوف أن يصعدوا من عبر
 قصد في اخطأ و الخلط ، لأنّهم قدّم يسهون على صولة قواعدهم التي يعلمونها ، فهم
 يحفظون القواعد ويطعمونها على أمثلة مقدوده على قدّ القاعده ، فإن قال أحدهم إنّ
 النعب يتبع «نحويّ» في أربعة من عشرة^{١٢} ، لم يتفكّر في أمر الأربعة في نحو
 «هي النحو كتابات كثيرة» ، أو «جاءت رجال كثيرة» ، لأنّ عمه يعيم القاعدة النحويّة ،
 أمّ النحويّ فهو يدفق في القاعدة كأنّه يحري حساباً ، معرفة صوبيتها في الصّاعه

والتطبيق ، لهذا فمشنعون بالعربية صفان معربون ونحويون أي محتصون في النحو ومحتصون في بطلنة النحو ، وبالضرورة يحيد الثاني صفة لأول لكن لأول لا بشرط فيه أن يتجاوز المعرفة العامة بأمرار صفة الثاني

وعمل المدقق في آراء "نصص النحاة" في «مطولات النحوة» ، أو الفرائ في كسب بر حم النحاة لن نجد صعوبة كبيرة في التقاط أمثلة تدل على أن "نصص النحاة" يتمون إلى صفة "عربين" لا طبقه "النحاة" ، لأن النحوي مهندس لغة لكن المغرب بناء لعوي ، وثبات بين المهندس والسء على فصل الاثنين معاً ، وهذا الذي يفسر نقص آراء "نصص النحاة" مثل أبي العباس شعب^{٢٢} ، وهو الذي كان يقول قال العرباء ، وقار الكسائي ، وقد سئل عن نحته والحقيقه في ذلك لم يعرف في النظر إد سم يكن مسنحراً بقياس ولا مطالب^{٢٣} به

النحو والتطور

لا مرء في أن اللغة كائن حي ، يسري عليها سنة التطور والتغير ، ولا مرء في أن القاعدة النحوية ظل لغة ، وقد تغيرت اللغة أو طرأ عليها تطور نرجحي ما فيه بسعي من الحياة النظرية- لقاعدة النحوة أن تسائر هذا التطور ، لكي تبقى حية في لاستعمان ، لا يشعر الدين يسميدون بها نوع من العرلة اللعونة عما يسمعون في محيطهم اللعوي ، وهذا الكلام صحيح إذا كانت اللغة رويه النظر والتحليل ، لكن لو طرأ إلى التطور من راويه القاعدة النحوية فسجد أن القاعدة بوصفها معياراً تمثل كايحاً من كواجح التطور اللعوي ؛ لهذا فالتطور -ولا سيّما في انظام النحوي- بطيء ، نتيجة عارسه القاعدة سلطة ما يجب أن يكون لا ما هو كائن بالفعل أحياناً مع أن التطور حاصل كيف در الأمر ، لهذا تسدو أنظمة النحو على شككين

١ النحو المتغير.

وهو النظام النحوي الذي تستحب فوعده لما يطرأ من تغير في استعمال اللغة من الحياة النحوية ، فيحصع القاعده منه إلى التطور والتعديل والرياده والإلعه وغيرها من نتائج إعادة النظر في مصده فيه ما نسجه القاعدة النحوة ، وعمل من لأمثله اندالة عبي

هذا الشكل من الأنظمة النحوية نحو اللغة الإنجليزية ، فاللغة الإنجليزية المستعملة في أنامنا هذه نختلف نوعاً ما عن اللغة الإنجليزية التي كانت مسائدة قبل ستة قرون في الدلالة والنحو وربما في شيء من الأصوات ، سندل عليه بما يسمى بالأحرف المهملة صوتياً في اللغة الإنجليزية مثل حرف التاء (T) في كلمة (listen) فهو لا يلفظ ، لكن الذي يعلب على الظن أنه كان في الأصل ملفوظاً مكتوباً ، فحصل تطور في اللفظ من غير أن يواريه تطور في الكتابة

ولا يعني هذا أن اللغة الإنجليزية اليوم تختلف جذرياً عن اللغة الإنجليزية الشكسيرية مثلاً ، ولكن قراءة لغة شكسبير كما كتبها فيها صعوبات كثيرة تتجاوز صعوبة معاني الكلمات

إن سرّ تقل القاعدة للتعبير الطيء في مثل هذا الشكل من النحو أن لعنه غير مرتبطة بثبت نفع إخراج أي تعبير جذري على القاعدة

٢ النحو الثابت

وهو النظام النحوي الذي يكون الأصل في قواعده المبينة على الوصف والاستقراء عدم الاستجابة لما يطرأ من تغيير في استعمال اللغة من الدارجة النحوية ، فتحصع القاعدة فيه إلى إعادة النظر في أساليب تعبيدها لا في ذاتها ، كما في قواعد النحو العربي ، ذلك أنها مرتبطة بثابت يقوم عليه كيان الأمة ، وهو القرآن الكريم^(١٥) لهذا ، فإن القواعد النحوية تؤدي وظيفتها في إنتاج كلمات وجمل صحيحة لا تختلف عما يألفه المرء في القرآن الكريم أو الكتابات المعاصرة في الشعر والنثر ، مما يزل العاقل مرفوعاً والمفعول منصوباً ، والمضاف إليه محروراً

والشبهة التي تثار في هذا النحو ، لاختلاف إلى حدّ غير كبير بين اللهجات الدارجة واللغة الفصحى ، فيقال إن اللهجات العربية تختلف من قواعد الإعراب ، وهذا خطأ حطير بين اللغة العمية التي تعبّر عن وحدان الأمة في ميادين الحياة واللغة الإحصائية التي تستخدم أداة للتواصل السريع بين المتحاطبين في نطاق محدود من الموضوعات ، لأن اللهجات الدرجة قاصرة عن الارتقاء الحضاري في التعبير ، أنة ذلك

أنَّ لمواطن العربيّ إذْ تعرّض إلى سؤال من صحفي فإنه يحاول بصورة تلقائية الحديث باللغة العصرية وإن كان لم يدخل مدرسة أو جامعة في حياته ، وتزداد هذه التلقائية عندما يتحدث مع أحسنٍ أعجمي يتقر شيئاً من اللغة العربية ، عد أنه يفهم العصري انصياحه من غير حاجة إلى "مترجم" ، وأحطرها في اللهجات أنها تفرق ، ومن أحسن ما في النحو الموروث أنه يوحد ، وشتان بين التفرق والتوحد

وسبب تسوق التراث العربيّ للإسلامي مع قواعد النحو العربيّ كان التطور فيه محدوداً جداً ، ويتمثل في بروز طاهرة ، وأقول أخرى ، فمثلاً كان من الشائع أن يقع المفعول لأجله بعد فعله الذي يعلّله فيقال "درستُ النحو حتّى فيه" وحتلف النحاة في تصحيح المفعول لأجله لعدم شيوعه في النصوص التي بنيت عليها القواعد النحوية وإن كان موجوداً كقواعد الكميت

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب

ولا لعباً مي ودو الشيب يلعب؟

إذ قدّم المفعول لأجله (شوقاً) على الفعل (أطرب) ، ويظهر لي من عسر إحصاء أن بعض الشعراء -ولا سيّما في الشعر الحرّ- يقدّمون المفعول لأجله^(٦٦) بما يعني ثم هذه الظاهرة

وبكلمة أخرى فإنّ رحمة الأمة في اختلاف أئمة النحو ، فقد برّح رأياً بصراً أو كوفياً كب له الشيوع كتعميم حر (ليس) عليها نحو قولهم "كادباً ليس ريد" ، فكلّ بطور نحوي يسند إلى شيء مسموع مقبول إن لم يتعارض مع سنن العربية ، كتقعيد باب المصدر الصاعلي في الصرف ، فثمة شواهد فصيحة قدعة يمكن أن تُحمل على المصدر الصاعلي مثل "الجاهلية" و"الرهبانة" وعمرهما ، وقد شاعت شيوعاً جعل مجمع اللغة العربية في القاهرة يرى أن حاجة العلم ماسة إلى المصدر الصاعلي للتعبير عن المفاهيم العلمية الحديثة ، فأصدر قراراً بقياسية المصدر الصاعلي على ما ورد من كلام العرب^(٦٧)

ويمكن أن يكون التعبير في النحو الثالث في فترح مُسميات جديدة كتسمية (بائ) (الفعل) التي حلّت محل المصطلح القديم (فاعل ما لم يسمّ عنه)

إنَّ الوحدة اللغوية في التراث العربي الإسلامي هي التي شجعت بعض الأدباء على استحصار رموز الماضي كاستحصار الروائي نجيب الكيلاني شخصية عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رواية (عمر يظهر في القدس) إذ كانت الألفة الدعوية جامعة بين عمر بن الخطاب رضي الله عنه من القرن الهجري الأول ، وشخصيات الرواية من العصر الحديث

وكان الشاعر المصري حافظ إبراهيم قد استحصِر شخصية جاهلية وهي شخصية (الكاهن سطح) في مقدمته أو روايته (سالي سطح) وحوره وناقشه وجعله يسقل يسا من غير أن يستشعر بونا لعونا

فلو لم يكن عمر بن الخطاب رضي الله عنه - ، والكاهن سطح يمثلان اللغة العربية تشبلاً لا يختلف عن اللغة العربية في وقعا لمعاصر لما كان لاستحصارها مسوع مقبوس ، فهو أراد أدب ما أن يستحصِر في رواية خيالية شخصية (بوحده مصر - بحتصر) لكان عليه أن يستحصِر دلالة الشخصية لا نعتها لأن (بحتصر) لم يكن تكلم العربية ، وهذا يعني أن النحو ما يزال مفرص سلطان قوعده على المتحدثين بالعربية والكاتبين بها ، وإن كنا نسمع صوتاً باشر بين مدة وأخرى هنا أو هناك

سؤالات الدراسة

الحكم على الشيء فرع تصوّره ، فلا يمكن أن تقع أحكامنا على شيء ما واقعها من الصور ، لا إذا كانت مستنده إلى فهم صحيح سبباً للشيء ، المحكوم عليه ، لهذا يس من الإنصاف لأنفسنا أو لآرائنا اتحاد موقف الدفاع أو الانتقاد من غير فهم صحيح وتثبت وروية ، والفهم لا يكون صحيحاً إذا كان يمثل وجهة نظر الباحث الذي يدرس الموضوع ، لأن وجهة النظر حكم ، والفهم في حوهره صورة الإدراك الصحيح سبباً للموضوع قبل الحكم عليه وبين وجهة النظر فيه ، ذلك أن فهم الموضوع وهو في هذه الدراسة حناحا الموروث النحوي القاعدة والتقعد هو القاعدة الأسس التي ينبغي أن تكون مرجعية الباحثين جميعاً قديمي ومحدثين في الحكم على الموروث النحوي ، لهذا تفصح هذه الدراسة صفحاتها لعرض فهم يمتاز بالنسبة لسة التفكير العممي في

انحو العربي ، وميرة السسية احتراس لارم للمهم ، لأنّ المهم المطلق نجاوز لسمات
انقصور في الكم والكيف في العقل الشرقي ، وهذه السسية هي التي تمنح باب
الاحلاف المستمر الذي يجعل العلم في حركة دائمة من الشاط السحي

والسؤل الرئيس في الدراسة سطر إلى سبة التفكير العلمي على أنها فراعاء أو
حادث ملؤها العلوم اعتمدة بالشروط التي تحافظ على التوارق بين عمومية سبه التفكير
وخصوصية مادة (علم) التفكير ، فكيف تدرج نحة العرسة وهم يعدون صرح السحو
العربي في تفكيرهم العلمي من المواضع السسية للاستفراء العلمي إلى المشي في
عمق العرب واستخلاص نظرية تفسيرية لسبة لغة العرب الفصحاء مروراً بسلسلة من
بحرءات التحليل العلمي؟

وبيست إجابة هذ السؤل إلا انعكاساً لصورة يمكن وصفها بـ "الأديبة" فلو ختمع
نحة العربية في صعيد واحد يتناقشون في مسائل المهجية التي سبكوها في سسل
السحو العربي ، فهل يمكن أن يكون مُحصله نقاشهم بحره عن السؤل الرئيس الأول؟

جعل كل واحد من السويين السمي أو الإثبات واردة محتمل ، بما يعني أننا أمام
فرصة استحقاق من إثباتها بحار ، وقيام الأدلة على صحتها إيجاباً ، ولتحقق من
الفرصة على الاحتمال بحري الدراسة أجراء بحسب أن فيها نكاملاً ، فمحصر كل
حرء على حده ، حتى إذا ما اكتملت لأجراء نكامت الصورة ، وسهت هذه الدراسة
على وعد معنق بمشيئة الله سبحانه وتعالى أن يكون الحكم التفصيلي موسع عيदान
دراسة أو در ساب لاحقة ، فما الحكم لأولي السري فسوف تتفقت كنماته في هذه
الصفحة وتلك من صفحات الدراسة لسكون مدارات على طريق الدراسة اللاحقة

والسؤالات التي نتحقق فيها من فرصة الدراسة هي

- هل نمة حطة مبهجة تهدى بها عذماء العربية الأوئل وهم يجمعون مادة سحوه
الأولى في تحديد المكان والزمان ولأشخاص وساء العينة؟

ما مواصفات جامع البعة؟

ما مواصفات صاحب البعة الذي تؤحد منه البعة؟

ما دور مؤسسة الدولة في دعم مشروع ساء النحو؟

كيف قرّرت المادة الدعوية التي قام العلماء باستقراءاتها؟

ما نتائج قرار تلك المادة؟

ما أسس النظام التفسيري الذي استنطه الحاجة لتفسير نتائج تحليل المادة الدعوية تحليلًا نحويًا؟

إن هذه السؤالات المعرفية وغيرها مما سكت عنه، تقتصاراً لا اختصاراً، هم علمي مؤرق لنا لسبب

أولهما: خطورة الأحكام التي يمكن أن نصم على صونها النحو العربي إن ثبت على أهل بالإحابة الصحيحة سبباً عن هذه السؤالات أو على الخصاص في الفهم

ثانيهما: عدم إجابة بعض الدراسات التي وقف عليها عن هذه السؤالات كلها أو بعضها

وقد فوّى هذين السببين وجود دراسات حادة بطمح أن تكون در ستند يودن الله استكمالاً بها بفعل الرمن أو بسبب تجاوز تلك الدراسات محور أو أكثر - حسب ما رأى كاسوه (والفصل كن الفصل لمتقدم)

الدراسات السابقة

جعل الدكتور فؤاد زكريا "التراكمية" أولى سمات التفكير العلمي^{١٨١}، يد إن المعرفة العلمية لا تبدأ من فرع، وإهداء الدراسات مجموعة من الدراسات اللغوية الحديثة بس علامة نقص فيها، ولا في در ستند هذه، لأن النص «إنما يكمن في تلك النظرة الفاصرة التي تتصور أن العلم الصحيح هو العلم الثابت والمكتمل»^{١٩١} وأنه ليس بالإمكان أن نضع ما كان؛ لهذا فكر دراسة تمت إلى تاريخ النحو العربي بطو هره وأتممه ومصادره راهد من روه هذه الدر سه، مثلها مثل الدراسات لمعققة بأصو، النحو العربي، أو دعوات تفسير البحر وتجديده

والدر سه مدسة بشكر مصاعف للدراسات التي كان فيها حبط أو نقص أو سوء فهم

من وجهة نظرا- لأن اكتشاف العيوب ليس على معرفة الصواب ، وقد يكون شيء من الصواب من مألوف ما اعتاده لمرء ، فعندما يرى من يجاسه يدرك ضرورة عدّه واحداً يتحسم ظهوره في الدراسة ، بل إنّ مُجاسة الصواب أحبّما حافر من حوافر الكتابة عند الباحثين بشكل عامّ

وقد أفاد هذه الدراسة من عدد من الدراسات الحديثة عدا مصادر النحو العربيّ الأصول التي تظهر في الحواشي وقائمة المصادر ، ولكنّ الاعتراف بالفصل يدعو إلى ذكر عدد منها ، من ذلك بعض دراسات الدكتور عليّ نوّ المكارم ، مثل أصول التفكير النحويّ ، وتعميم الفكر النحويّ ، وتاريخ النحو العربيّ حتى أوّل القرن الثاني الهجريّ ، وبعض دراسات الدكتور محمد حير الحلواني ، مثل المفصل في تاريخ النحو العربيّ قبل سيبويه ، و الخلاف النحويّ بين المصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ، وبعض دراسات أمّادي الأسناد الدكتور بهاد الموسى ، مثل طريقة النحو العربيّ في ضوء منهج النظر اللغويّ الحديث ، والعربية نحو توصيف حديث في ضوء اللسانيات الحاسوبية ، عدد دراسات أخرى لباحثين مثل الدكتور عبدالرحمن الخرج صالح ، والدكتور إبراهيم السامرائي ، والدكتور حمزة بن قنلان المريسي ، والدكتور عرّ الدين محدوب ، والدكتور عبدالله اخثر ، والدكتور سعيد الربيعي ، والدكتور محمود سيمان ياقوب ، وغيرهم ثمّ كانوا دراساتهم مشاعل تهدي إلى الصواب ، والله أعلم بالصواب ؟

هوامش التمهيد

- (١) الغرالي، معيار العلم، ص ٥٩
- (٢) فؤاد ركري، التفكير العلمي، ص ٨
- (٣) انظر في صفة "العلمية" ما كتبه فوزي الشايب، في كتابه "محاضرات في اللسانيات"، ص ٢٠
- (٤) انظر رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي، أساسياته لنظرية وممارسته العملية، ص ١٤٨
- (٥) انظر مثلاً
- رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي، أساسياته لنظرية وممارسته العملية، ص ٣٠، ٢٦
- محمود سليمان ياقوت، منهج البحث النوعي، ص ٩٦
- محمد ريان عمر، البحث العلمي، منهجه ونقباته، ص ٤٤، ٤٦
- (٦) لنوسع، انظر المقدمة التي قدم بها الدكتور فؤاد ركري، كتابه التفكير العلمي، ص ٧-١٨
- (٧) الدسوقي، حاشية الدسوقي على مضي الليب، ج ٢، ص ٤٥٩
- (٨) انظر تيريس مورز وكريستس كارلج، فهم اللغة، ص ١٢
- (٩) انظر رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي، أساسياته لنظرية وممارسته العملية، ص ٢٨
- (١٠) المرجع نفسه، ص ٢٨
- (١١) انظر ما كتبه مجموعة من المختصين في كتاب قراءات في فلسفة العلوم، ص ٢٣، ٢٥، ٣٥
- (١٢) انظر روبرت دي بوجرايد، النص والخطاب والإجراء، ص ٧٤
- (١٣) انظر عبد معصم معص، صاعقة لتقدم، ص ٢٢
- (١٤) انظر قوله بكون شهرة في وصف لحرثيات فيما ذكرته عنه الدكتور عيسى طريف الخولي في كتابها فلسفة العلم في القرن العشرين، ص ٧٢
- (١٥) محمد ريان عمر، البحث العلمي، منهجه ونقباته، ص ٤٤
- (١٦) المرجع نفسه، ص ٤٤
- (١٧) انظر مثلاً النصيحة التي أثارها بعض النحاة على أبي العباس المرز لأنه أجار تمام سم بصوم من لفعل الأجوف الثلاثي عند انصرورة، [إدعم يدق بعض النحاة في اشتراط المرز انصرورة فرما بعضهم بالشذوذ والخطأ
- انظر المرز، مقنصب، ج ١، ص ١٠١-١٠٢ ثم تفكر في مناقشته المحقق محمد عبد الحنان عصيمه، موقف بعض النحاة من المرز في هذه المسألة في حاشية الصفحات المشار إليها
- (١٨) انظر رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي، أساسياته لنظرية وممارسته العملية، ص ٣٢
- (١٩) انظر رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي، أساسياته لنظرية وممارسته العملية، ص ٣٢
- (٢٠) المرجع نفسه، ص ٣٣
- (٢١) انظر ص ١٢٣ ووصل "الأسئلة اللغوية" التي كتبها سليمان بروميرجر ضمن كتاب قراءات في فلسفة العلوم

- (٢٢) نظر عبدالمعزم بليغ ، صناعة التقدّم ، ص ٢١
- (٢٣) أبو البركات ، الأبياري ، الإصناف ، ج ١ ، ص ٧٨ ٧٩
- (٢٤) لأرهري ، تهذيب اللغة ، ج ١ ، ص ١٩
- (٢٥) نظر في هذه الشروط ما كتبه مؤلفو كتاب فرائد في فلسفة العلوم ، ص ٢٧ ٢٨
- (٢٦) انظر ، الكيشي ، الإرشاد إلى علم الإعراب ، ص ٨٢
- (٢٧) انظر ، تكملة حسن ، لأصول ، ص ١٤ ١٩
- (٢٨) انظر مرجع السابق ، ص ٦٣ ٦٧
- وانظر محمد حسن عبد العزيز ، مدخل إلى علم اللغة ص ٢٥ ٦٢ ، بحث السمات
لصورية لدراسة انعمية ، وهي لوصوح والدقة والنظامية والموضوعية ، وهي شروط أساسية
في وصف الدراسات انعمية بأنها علمية
- (٢٩) محمود نجّال ، الإصباح في شرح الاقترح ، ص ٣١ ونظر سائر حدود النحو مستجد أن جنّه
يعرف النحو بأنه "علم" ، المرجع السابق ، ص ٣١ ٣٣
- (٣٠) نظر جميل الدكتور عمر الدين مجدوب لمشروع إبراهيم مصطفى وتكملة حسن ، في كتابه
سواء النحو العربي قراءة لانيه جديده ، ص ١٢-٢٤ ، ٣٧ ، ٤٨
- (٣١) انظر محمد ريك عمر ، لبحث العلمي مهاده وتقنياته ، ص ٤٧
- (٣٢) انظر في هذه الرواية مع اختلاف في الألفاظ والنصوع ما ذكره أبو البركات لأساري في كتابه
برهة لألباء ، ص ١٨ والقطبي في كتابه إسهاء لرواة ، ج ١ ، ص ٣٩
- (٣٣) ابن أبي الحديد ، شرح مذهب السلافة ، ج ١ ، ص ٢٠
- وقد عدّ الحيدرة اليمسي هذا التقسيم المروي عن الإمام علي رضي الله عنه أول دليل على
صحة انقسام الكلام إلى ثلاثة أقسام
- انظر كتابه كشف المشكل في النحو ، ج ١ ، ص ١٦٧ ١٦٨
- (٣٤) نظر لرواية عبد السيوطي في رسالته الأخبار المروية في سبب وضع العربية ، ضمن كتاب
رسائل في لغته ولغته ، ص ١٦٣
- (٣٥) انظر ابن فلاح اليمسي ، المعنى في النحو ، ج ١ ، ص ٨٠
- (٣٦) بهاد لموسى ، العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية ، ص ١٤٣
- (٣٧) انظر المرجع السابق ، ص ١٤٦-١٤٧
- (٣٨) انظر عبد الرحمن بدوي ، مباحث لبحث العلمي ، ص ٤
- (٣٩) يُسمى طريف الخولي ، فلسفة العلم في القرن العشرين ، ص ١٣٤
- (٤٠) نظر في تحليل مذهب العلم عبد يكون ودوره فيه ما كتبه الدكتور يُسمى طريف الخولي في
كتابها فلسفة العلم في القرن العشرين ، ص ٦٣-٧٥
- (٤١) راجع ما وصفا . . . تور عبي سامي انشادي كتابه مباحث لبحث عبد مفكري لإسلام
وكت ف مذهب لنلم لحدث في العالم لإسلامي ، ص ٢٥٢ ٢٥٧

- (٤٢) انظر ما كتبه مؤلفو كتاب تاريخ العلوم العام - العلم القديم والوسيط ، ص ٤٥٥ ثم انظر ما كتبه الدكتور عبد الحليم منتصر في كتابه تاريخ العلم ودور العلماء العرب في تقدمه ، ص ٩٠
- (٤٣) أبو حيان العرباطي ، تفسير البحر المحيط ، ج ٦ ، ص ٣٣
- (٤٤) سيد قطب ، في ظلال القرآن ، ج ٥ ، ص ٣٢٦
- (٤٥) عبد الرحمن لحاح صالح ، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي ، ضمن كتاب تقدم اللسانيات في الأقطار العربية ، ص ٣٧٤
- (٤٦) انظر المرجع السابق ، ص ٣٦٩
- (٤٧) انظر عامر سليمان ، التراث اللغوي ، ضمن كتاب حصارة العراق ، ج ١ ، ص ٢٨٩ و ص عبد الواحد علي ، العلوم الإنسانية في حصارة العراق انقدم ، مجلة صدى التاريخ ، ج ٧ ، ص ١٢ أكد الدكتور حواد عني أن للبابليين ولغيرهم من أهل العراق أسماً في النحو ودراسة للغة انظر كتابه المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ، ج ٩ ، ص ٥٠
- (٤٨) لا سكر استعادة النحو العربي من المطلق بعد مشأته الأولى في القرن الرابع الهجري عندما بدأت ترجمة الكتب اليونانية تؤتي ثمارها لكن بحث هذا التأثير في القرن الثاني الهجري بل في القرن الأول على عهد أبي الأسود الدؤلي مجاورة لفحشيات التفكير العلمي في سيرة العلوم ومسيرتها
- نظر في هذا الخطأ المهجي ما كتبه الدكتور كيس فيرستينج ، في كتابه عاصريونية في الفكر للعوي العربي ، ص ١٦٩ ، ١٧٠ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٢ إذ طبق بحث عن أي تشابه عام أو خاص بين النحو العربي والنحو اليوناني في المسجع أو التقسيمات أو لمصطلح أو لتأريخ مما كل ذلك إلى تأثير النحو العربي بالنحو اليوناني وهسته ومنطقه
- (٤٩) أبو حيان العرباطي ، البحر المحيط ، ج ٦ ، ص ٣٣
- (٥٠) ثمة دراسات عديدة حاولت أصول النحو وفق رؤى مختلفة انظر مثلاً أصول التفكير النحوي ، علي أبو المكارم
- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، حسر حميس الملق
- أصول النحو العربي ، محمود سليمان ياقوت
- محمد خير الحسواني ، أصول النحو العربي
- (٥١) انظر دراسة الدكتور سعيد جاسم الريمدي ، القياس في النحو العربي مشأته وتطور
- (٥٢) انظر دفاع أبي لبركات الأباري عن القياس في كتابه ملح الأدنة ، ص ٩٥-١٠١
- (٥٣) انظر في تطور فكرة الأصل والفرع دراسة نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، ص ٢٧-٧٠
- (٥٤) انظر رواية أبي المركات الأباري في مقدار بحاح اسيرامي ولعارسي والرماسي في التعليم ، في كتابه برهة الألاء ، ص ٢٣٤
- (٥٥) انظر ماريو ماي ، أسس علم اللغة ، ص ٢٥٤

- (٥٦) يُسمى طريف الخولي ، فلسفة العلم في القرن العشرين ، ص ٥٥
- (٥٧) جوريف شاخت ، تراث الإسلام ، ج ١ ، ص ٢١
- (٥٨) نظر في خثران المتأخرين من لحةا كتاب مبيوه ليتوافق وأهدافهم انعميمية م كنه اندكتور مدرن الوعر ، في كتابه جملة اشرد عد اللحةا والأصوليين العرب في صوء نظرية الحقو لعامي تشومسكي ، ص ٧٩-٨٠
- (٥٩) وأكثر ما يبرر هذ الخلط في عصبه انيسير انظر كمال شر ، اللعة لعربية بين الوهم وسوء انهم ، ص ١٥٠
- (٦٠) نظر المرجع السابق ، ص ١٥٠
- (٦١) انظر المرجع نفسه ، ص ١٥١
- (٦٢) انظر بن هشام ، شرح شذور لذهب ، ص ٥٦١
- (٦٣) تتبع آراءه في المطولات مثل شرح المفضل لاسر يعيش وجمع الهوامع لسيوطي ولا سيف في مسائل لعمل
- (٦٤) نظر الريدي ، طبقات السحويين واللعميين ، ص ١٤١
- (٦٥) انظر أبور احدي ، أخطاء المنهج القرسي الوافد في العقائد والماريخ والحصارة واللعة والأدب والاحتماع ، ص ٢٥٥-٢٥٧
- (٦٦) رجع هذ الخلاف عد لسيوطي ، جمع الهوامع ، ج ٢ ، ص ١٠١
- (٦٧) نظر محمد مالم محيسر ، تصريف الأفعال والأسماء في صوء أب سيف لقرآن ، ص ٣٤٥
- ٣٤٧
- (٦٨) انظر مؤاد ركرب ، التكثير العلمي ، ص ٢١ ٣٠
- (٦٩) المرجع نفسه ، ص ٢٦

الفصل الأول

الاستقراء النحوي

ليس من معقول الأمور ، ولا سيما في العلم ، استقراء ظاهرة ما بلا مقدمات أدب إليها ، أو أسس مهتدة السبيل إلى دراساتها ، ذلك أن بوجه الجهود نحو أي عمل علمي منظم ، تفسيره المقبول المعقول هو الضد ، وذا عرف السبب بطل العجب ، والدخول إلى تاريخ النحو العربي في شأنه الأولى وتكوّنه لأولي من عبر دراسة مسابقة روايات شأنه دخول أعز غير متماش ومو بس التفكير العلمي في البحث اللغوي ، وهو مظهر من مظهر "التحيز اللغوي" ^(١) بهذا يقضي الإنصاف العلمي وعدم التحيز إلى لغة العربية أن يستضيء حواش من حالة الصواب النحوي في العصر الجاهلي قبل الإسلام ، وفي زمن الرسول - صلى الله عليه وسلم - ثم في زمن خلفاء الراشدين ، وخلفاء بني أمية وبعض خلفاء بني العباس في أول دولتهم ؛ لكي لا تبدأ الدراسة بصوء كشف على الحس في القرآن الكريم يردد ، ونحو في العراق يُشاد

الصواب النحوي في العصر الجاهلي

لم تكن العرب في جريزتهم في العصر الجاهلي قبل الإسلام دماً عربياً خالصاً ، إذ كان بينهم أحباش وفرس وروم . بعضهم من أصل عربي - ويهود ، وغيرهم ، لهذا كانت نحو صرهم مثل مكة المكرمة والمدنية المنورة (يثرب) مكاناً تتفاعل فيه اللغات واللهجات بصمت ، فلا يعقل أن تتلاقى اللغة العربية بأي لهجة كانت مع لغة الفرس أو الحبش أو الروم من غير أن يحدث شيء من مصادلة التأثير ، وإن كان بالضرورة تأثيراً حقيقياً في اللغة العربية بسبب التفوق العددي والسيادي لأسانها على غيرهم من الأقوم غير الناصفة بالعربية أصلاً ، عدا أن بعض قبائل العرب كانت تتاحم ^(٢) الروم أو الفرس في الشام والعراق من غير اعتدال أو اعتلاق ، كما يعني التأثير لغة الفرس أو الروم آنذاك

وقد كان العرب يتحرون في الشام والعراق واليمن ^(٣) ، فيتحدثون مع أهلها عرباً أو غير عرب ، ثم يعودون

إن رحبه الاتجار باب من أبواب تأثر لغة العرب بلغات الأقوام المجاورة لهم ؛ وهذا

يشير إلى وجود ثنتين منهجيتين لهما دورهما في دراسة الصوت المحوي في العصر
 محلي الأول وجود عناصر عبر عرسة بين العرب في حريزهم ، والثاني محاطه
 العرب أثناء البحارة لأنهم باطقة بغير عربيتهم على حدود الحريزة العرسة وبصاف إلى
 هذين الشئين أن الحريزة العرسة بالمفهوم الجغرافي اندي يصم البعض لم تكن لـ
 واحداً ، فعرسة حمير حويي الحريزة لم تكن كعرسة قنات الوسط أو الشمال مثل
 قرش ، قل أبو عمرو بن العلاء (ب ١٥٤هـ - ٧٧٠م) «ما لسان حمير وقاصي اليمن
 اليمن لسان ولا عرستهم عربيتا»^١

ستق من هذه الثوب الثلاثة أسئلة أحسب أنها على جانب كبير من الموضوعية
 في البحث ، هي

كيف كان غير العربي يتعلم العرسة في الحريزة ، ولا سيما إذا كان ممن اسرقه
 العرب ؟

- ما تأثير وجود غير العرب في أبناء العرب الناشئة ؟

كيف تأتي لأهل الشام والعراق ودرس فهم كلام العرب أثناء تبادل البحارة ؟

عل الذي بسوق إلى الدهن أن العبد من غير العرب يعتمدون العرسة سرحيًا
 بسبب مخالطة ، كما قد يعلم العربي البعة ، الإنجليزية إذا أقام في الولايات المتحدة
 لأمرئكة مثلاً - مدة طويلة سياً ، ويدو هذا الاحتمال مقولاً ، لكن كنت لأعجمي
 من يصل إلى درجة عالية من الدقة في التعسر الدعوي دفعة واحدة ؛ لهذا مسحطي مرة
 بل مرات ، وصيحت من فهم كلامه ونصححه بدءاً على انسلقة والطع ، فالعربي عبر
 لصغير يحمي سده بالسيف ، بل وبصحح من يحطي ، كن الطفل الصغير من أبناء
 العرب إذا شب بين الخوري غير العربيات أتى به أن يصحح ، أخطأ ، بل أتى به أن
 يحمي سده من التأثير بنكته الخوري ؟ بهذا كان معظم القرشيين يرسون أبناءهم إلى
 أباديه من أجل الرصده في بيئة أكثر نظافة يمكن أن يسمو فيها الطفل نمواً لغوياً
 وحسناً ، يد يعلم العرسة من لأعرب العبد من بيئته الحضر ، وما فيها من
 مداحل البهجات والنعاب ، كما في تربية الرسول صلى الله عليه وسلم في بي
 سعد عند حنيفة السعدية^٢ ولبس بلال من البرية في السادة أن يعود العربي

فصيحاً كامل الفصاحة ، يد الفصاحة درجاب ، «وليس العرب متساوس»^٦ فيها ، حتى
ذهب أبو حيان إلى أن الفصاحة من موهب الله تعالى^٧

فإرسال الأساء إلى البادية ليس حلاً حذراً مشكلة عدم بقاء اللغة في الحواضر ،
وبكنه صررب من صررب تسكين الألم بصي إلى حد ما بحاجة المرء إلى الشعور بفقوه
لعمه وسلامها

وثمة صاهرة ثاسة لافسه في العصر الخاهلي فيل لإسلام ، وهي وجود معتمين
والكنانة^٨ ، فبعدموب بحكم مهسهم بصوتوب الخطأ في معلومة وعمه معلومة أنف
الكنانة فبعلّمها بجناح إلى شيء من الإدراك النحوي لشفرقه في العلامة الإملائية من
(عمرو وعمرا) ، أو (مؤمرو ولم يؤمروا) أو (يرحو ولم يرح) إلح من انطوهر الإملائية
التي لها علاقه بالمصومة النحوية على نحو ما

«وكسب الكتبة في الخهسة تدرس وتعلّم في الكتب»^٩ ، وقد روي «أن بعض
اليهود قد عدم كتاب العربية ، وكان يعلّمه الصبيان بحدينة في الرمن الأول ، فحاء
لإسلام وفي الأوس و لخررح علة بكتوب» ومن أمثال العرب المشهورة التي تشير إلى
معرفتهم الكنبه في رمن بعيد قولهم «بما حدش الخدوش أبوش»^{١٠}

وثمة مدارس (مراكير) تعلّم العربية على نحو ما في لخبرة وعين التمر في
اعراق^{١١} ، وقد ذكر الطبري أنه «حين مرر حالداً من الوليد ، لأسار رآهم -أي أهلها-
يكسبون العربية ويتعلّمونها»^{١٢}

ووجود المعلمين والكتابة وتعليم العربية لا يعني بالضرورة وجود مرجعة نحونة
واحدة بهم جميعاً ، بها مصطلحاتها ونفسماتها ، ذلك أن هذه اليهود كانت فردية أو
شبه فردية لا تدعمها دولة ، من إن التعيين قد يكون قائماً على الخبرة بلغة العرب لا
على الاتكاء على رؤية مهجئة لعلم النحو ، فالنحو بالمعنى الاصطلاحي لم يكن
موجوداً قبل لإسلام ، لأن الدواعي إلى ظهوره لم تتكامل ، لكن رهاصب المشككة
النحوية كسب موجوده في العصر الخاهلي

وهذا الكلام لا يفدح في تفر العرب بالفصاحة والسلاعه ، يد قل أبو حيان العرباطي
(١٤٥هـ - ١٣٤٤م) «وليس العرب مساوين في الفصاحة ، ولا في إدراك المعاني ، ولا

في نظم الشعر ، بل فيهم من يكسر الورد ، ومن لا ينظم ، ولا متاً واحداً ، ومن هو مقلّ في النظم ، وطباعهم كصاع سائر الأمم في ذلك ، حتى فحوا شعر نهم يتعاونون في المصاحح ، ويفتح الشاعر منهم القصيدة حولاً يسمي فصائده الخويلد ، فهم محتشون في ذلك^{١٦} ، يدلّ على هذا أنّ قريشاً لما رأت أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يريدون ويكثرّون ، نظرت أعمدها في السحر والكهانة والشعر وهو عتة بن ربيعة فأرسلته إلى الرسول -صلى الله عليه وسلم- يكلمه ، فقرأ عليه من سورة "قصص" ما علم منه أنّ القرآن في أعلى درجات المصاحح ، وليس بشعر ولا كهانة ولا سحر^{١٧}

ووصف الوليد بن المغيرة لفريش القرآن ، فقال : إنّ له لحلاوة ، وإنّ عليه لعداوة ، وإنّ أعلاه لشعر ، وإنّ أسفله لعقد^{١٨} ، وقالوا هو شعر ، فقال والده ما هو شعر ، قد عرفنا الشعر هرجه وبسيطه فالوا فهو كاهن ، قال والده ما هو كاهن^{١٩}

ففرش ميّرت عتة بن ربيعة والوليد بن المغيرة في معرفه الشعر والمصاحح ، وهذه المعرفة لها أصولها عندهما ، كما أنّ قريشاً لم يصل كلّها إلى هذا المستوى من إدراك المصاحح ، وإن كان بعضها غير مدفوع عن عكس من السلاعة والمصاحح ، فإذا كان من شهدت له فرش بعلم الشعر والكهانة والسحر فد عجز عن السبل من القرآن ، وأقرّ بتميّزه ، فكيف سائر العرب بل سائر الأمم؟

وأمر اللهجات (اللغات) في اجاهلّة بدعو لنفكر^(١٧) ، فثبتت النون في الأفعال الخمسة رفعاً ونصباً وجزماً لعه ، والمطابقة العددية بين الفعل المقدم والفاعل المؤخر (أكلومي البراعيث) لعه ، والقصر في الأسماء الخمسة والأسماء المثناة لعه ، ودو الطائفة لعه ، وما ابحارية لعه ، وعدم حذف حروف العلة في حرم المضارع لمعلل الآخر لعه ، وإلح من اللغات (الشادة) في النحو العربي ، فلو استعمل شاعر لعه (أكلومي البراعيث) أ يكون قد ارتكب خطأ في عُرّف النعة الأخرى ولا سيّما إذا سمعه من لا يعرف لهجته (لعه)؟

إنّ حلاول اللغات العربيّة في العصر الجاهليّ في بعض الظواهر النحويّة يدلّ على وجود مشكلة نحويّة على مستوى اللسان ، أحسب أنّ العرب عالجوها بشكل عمليّ غير

مقصود ، وهو اللجوء إلى معايير اللغة المسيطرة^{١٨} عند الحاجة إلى التواصل مع القبائل ، وهو العلاج الذي ألقى المشكلة النحوية تحت السطح ، لأن القائل العريضة في معانيها لهذه المشكلة تم وصل إلى درجة الإحساس بضروره وجود علم يركز إليه العرب كافة في صبط لعتهم

وسدوا أن الشعراء كانوا أكثر فئات المجتمع لجاهلي حرصاً على سلامة اللغة ، وتحوقاً من الخطأ فيها ، لهذا كانوا يفتحون كلامهم كما في تنقيح رهبر شعره في حول كريب ، وكانوا يرجعون إلى الصواب إذا ما عيب عليهم شيء من شعرهم كما في طاهره الإقواء ، فلما سمع النابعة خيرية تعنيه من شعره - بقصد السية - قوله^{١٩}

أمر ال مية رائح أو معتدي عجلان دا راد وعير مرود
رغم البوارح أن رحلتنا عداً وبداك حدك العرب الأسود

فطن إليه ، وعافه ولم يرجع إليه^{٢٠}

والإقواء في البيت الثاني ليس خطأ نحواً لأنه من مقتضيات لمدينة بين الصفة والموصوف ، ولكنه خطأ عروضي في فن القافية يدل على عدم بوار الشعراء بين متطلبات القاعدة النحوية من جهة ، والقاعدة العروضية من جهة أخرى

وتراجع الشعر عن الإقواء سرعة أخذ الأسماء التي أبقّت صفة السلامة اللغوية في الشعر ، ومن ثم صلاحية ليكون مائة من مواد الاستفراء فيما بعد ، إذ لو تساهل الشعراء كلهم لاهتبت موريس الكلام ، من لشاع الحجر بكثرة قبل الإسلام ، فمن طبعه الشاعر أن يسعى إلى التميز في الأداء الدعوي عند الصورة الشعرية ، لكي لا يكون كلامه مصاهياً كلام عوام الناس فمن لا يتعاطون صفة الكلام المنظوم ، من هنا كان الشعر المشكل الأول للغة الأدبية^{٢١} القصصي الواحدة ، وإن تحلل بعضه فئات من اللهجة الأصلية لشاعر مثل إخراج الاسم الموصوف (الدين) مجرى جمع المذكور السالم في لهجة يل^{٢٢} والحرب "مسي"^{٢٣} وغيرهما من مباسم لهجة هدبل مثلاً

إذن ، فهناك ساط نحوي عسر عني في العصر لجاهلي شأ بسبب الاحتلاط ،

وتفاوت العصاحة ، وتعدّد اللهجات (اللغات) ، واخرص على السلامة الدعوية للماشئة في احواسهم ، وللشعر في نظم الكلام ، ولم تظهر حاجة مدحه إلى تحوّل هذا النشاط إلى علم مُفسّر -وبالذات قال ابن فارس بذلك^{٢١} - فبقى غير علمي ، وبقيت مشكلة الدعوية تحت السطح

الصواب النحوي في عهد الرسول -صلى الله عليه وسلم-

يسرون القرآن الكريم على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بلسان عربي مبين حدث تحوّلان كبيران في المسألة الدعوية ، سيكون لهما أثرهما البالغ في توحده اندرسات الدعوية للعربية ، وهما

١- «تساط اللغة العربية بالإسلام ارتباطاً وثيقاً لا انضمام بعده ، ذلك أن اللغة العربية لم تعد لغة قوم يتواصلون بها تعبير بتعبيرهم ، وتسمو بسموهم ، ويمكن أن تموت وتدرس بموتهم ، بل أصبحت لغة دين عالمي ، لا يفرق بين العربي والأعجمي إلا بالقوى ورد من قوة هذا الارتباط أن المعجزة القرآنية التي تحدّى الله سبحانه وتعالى بها البشر أجمعين عرباً وعجماً تتحلّى في سبق التعبير القرآني المعجز حقاً ، قال تعالى ﴿وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله﴾ [سورة البقرة ، آية ٢٣] ، وقال ﴿قل فأتوا بسورة مثله وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين﴾ [سورة يونس ، آية ٣٨]

ولا ريب أن فريشاً قبل أن تسلم لو وجدت في القرآن مطعماً لغوياً في المستوى الصرفي أو الصوتي أو النحوي أو الدلالي أو الأسلوبى لأداعت به ، ففي آيتين متتاليتين من سورة طه ، وهي مكية بلا خلاف^(٢٢) ، يعبران نحويان رأى الحاجة فيهما شجوداً عن معيارهم العام فيما بعد ، وهما في قوله تعالى ﴿فتتارعوا أمرهم بينهم وأمرؤ النحوى﴾ قالوا إن هذا لساحران ﴿[سورة طه ، الآتان ٦٢ ٦٣] ، ففهم إجراء الفعل محروى لغة "أكلوني المراعيث" في قوله "أسرو" ، وفيه لغة القصر في قوله تعالى ﴿إن هذا لساحران﴾

إن سكوت فريش عن أيّ أمر صريح في لغة القرآن الكريم اعترافٌ منها بأنه فصيحٌ

صحيح في سفسه الدعوي جار وفق الدين العربي ، بالكوف ، وإن كان فيه شيء ، بـ عنه
الحجة شدة ، بل إن اللاهف أن فريشاً في امرء ، بها على الرسول صلى الله عليه
وسلم ، لم تفدح في فصاحته ولا في فصاحة العرب الكريم الذي نزل الله تعالى عنه
هدى بها وبأساس

بـ لم تكرر اندعه العربية قبل لإسلام تتبع كيداً سياسياً موحداً ، بدافع عنها
ويرتقى بها ، ويحافظ عليها ، لأنها إذا دث كانت لغة فائز متفرقة في حريه العرب ،
كنها بحريه لإسلام أصبحت لغة الدولة الإسلامية الأولى في مدينة سورة ، وأصبح
أمر حمايتها والحفاظ عليها واحداً من واجبات تلك الدولة ، ولا ستم أن أساس الدولة
القرآن الكريم الذي لا تجوز ترجمته كد هو ، ولا يجوز تحريفه أو تغيير سفته مراعاة أي
طوّر يطرأ على اللغة العربية لاحقاً

إن هذين المحولين هم اللذان سيؤيدان أكلهما فيما بعد عديم نهياً الظروف
و لأسباب للتعبير العملي عن رساطة اللغة العربية للإسلام ، وأهمية وجود الدولة في
حفظ على اللغة والدفع عنها ، وخيبر ستظهر الجهود الدعوية في مستويات اللغة كلها
على أن من عاجل سائح هذين المحولين مسألة الكتانه ، إذ أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم من كان كاتباً من أسرى بدر أن يهدي نفسه بتعليم عشرة من صبيان
المسلمين الكتانه والقراءة^{٢٦} ، وهذا الإذن به دلالات عنه ، منها

١ أن يفقد كتانه العربية أمر مهم في الإسلام ، يحرص عليه الدولة الإسلامية ،
والرسول صلى الله عليه وسلم وهو رأس الدولة آنذاك حثّ عملياً على
الكتانه والقراءة عندما جعل تعليمهم من وسائل فداء أسرى بدر رغبة في نشر
الكتابه والقراءة من المسلمين ، لأن من وسائل حفظ اللغة وحمايتها مكتوبة
كتابتها وقراءتها ، عدا وجود دعوه صريحة إلى الكتانه في القرآن الكريم ، وهي
أنه الذين^{٢٧} انني لم أستطع أن أحلّد على وجه الدقة من مزلها ، ولكن العمل
بمقتضاها يقتضي معرفة الكتانه

٢ أن الذين فموا بالتعميم لم يكونوا بالضرورة معتمدين ، بتحدون من التعليم مهنة
لهم ، بل فيهمهم بهمهم التعميم سيكون حثيئاً محصاً منهم بكيفية التعلم

مع اعتماد الخبرة الشخصية في تفسير بعض القصص لإملائة في الكتابة والقراءة

٣ أن يعلم الكتابة استدعي ملحوظات نحويته كعدم تنوين المصوغ من الصرف ، بل نظام الكتابة العربيّة يصرح أسئلة مفتحة باب التفكير النحويّ كالو والرتبه في عمرو ، وكالألف العرفية بين جمع المذكر السالم عند الإضافة في حالة الرفع والأفعال المحرومة وبصورة عند اتصال واو الجماعة بها ، وكألف الوصل والقطع ، وكثابت أحرف العنة وحذفها لأسباب مختلفة ، عند الظواهر الصوتية كالإدغام والإبدال ولا نعم كيف كان من يقوم بالتعلم يواجه هذه الأسئلة إلا أن يؤكد أنه كان يقدم إجابة على نحو ما

وسبب إلى الرسول -صلى الله عليه وسلم- مجموعة من الأحاديث في فصل العربية وإعراب وحش على صلاح اللسان ، وهي في حمتها يدعو إلى إعراب العرب عند فرائده ، وتجنب اللحن ، وتعلم العربية ، وسامها النحو ، فاللسان ربة الإنسان ، وقامت من لمروء ، وهو من الحمل في الرجل ، كما في الأحاديث والأخبار التي مهد بها أبو بكر الأسيدي (ت ٣٢٨هـ / ٩٣٩م) لكتبة "إصباح الوقف والابتداء" في كتاب الله عز وجل^{٢٨} إذ عذ من تمام معرفه إعراب القرآن ، ومعاشه وعريته معرفه الوقف والابتداء فيه^{٢٩} ، فقد جاء عن السي -صلى الله عليه وسلم- وعن أصحابه وسعيهم رضي الله عنهم من بمصطلح إعراب القرآن ، واخصر على نعمه ، ودم البحر وكراسته ما وحب به على قرأ القرآن أن يأخذوا أنفسهم بالاجتهاد في نعمه^{٣٠}

وقد أفرد الطوفي (ت ٧١٦هـ / ١٣٥٩م) في كتابه "الصعقة العصفية في الرد على مكبري العرب" فصلاً في الدلالة على فصل علم العربية من الكتب والسنة والآثار وصرح الفصل^{٣١} ، جمع فيه عدد من الآيات والأحاديث والآثار والأخبار ، لمصل إلى صياغة منطقية لعلاقة علم العربية بعلم اللغة ، فقال «ود ثبت أن من شروط الفهم الحقيقي معرفة أصول اللغة ، فقد أجمع الأصوليون والفقه على اعتماد أصول اللغة من ثلاثة أشياء علم الكلام والعربية لوقوف فهم معاني كلام الله وسنة رسوله عليها ومعرفة شيء من لأحكام الشرعة^{٣٢}»

والحقيقة أن الأحاديث المسندة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في فصل الإعراب واخت على تحب اللحن لم يصح ، فهي موصوعة أو منكروه أو ضعيفة^(٣١) ، وهي مطهر من مظاهر السحر الدعوي^(٣٢) ، والسؤال الذي يدع عبداً من الهدف من وضعها؟ وهل وضعت من غير تحقق مصمونها في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم؟

علّ الهدف من وضع هذه الأحاديث هو التشيع على المتساهلين عقائيس الصواب اللعوي الدين لا ينحرف من كسر فواين اللغة في النحو والصرف ربط ، تعدل لإعراب معنى إيفائه حقه النحوي والصرفي بالشواب الديني ، وتدل هذه الأحاديث على لأحبار والآثار على وجود اللحن وجوداً لا يجعل منه ظاهرة سلبية متفشية ، فرأى الدكتور حمزة بن قبال ترسي «أن هذه لأحبار والآثار بمجموعها تدل على أن اللحن لم يظهر بآثار لأعاجم ، بل إن العرب أنفسهم ، وقبل أن يحصلوا بهم ، كان في أدب بعضهم نمران خروج عن فو ين نعتة مما أصبح بعد لحناً فيما بعد^(٣٣)

وأحد أن عدم تعبد النحوي آدم الرسول صلى الله عليه وسلم راجع إلى أن حدود الدولة الإسلامية آنذاك لم تصل إلى الاحلاط بعرب حنلاطاً كبيراً في العراق والشام وفارس يستدعي تقعد العربية ، ما يعني بأحسن مشروع تعين العربية وتقعدها نيحه عدم الحاجة مدحه لذلك آنذاك

الصواب النحوي في عهد الخلفاء الراشدين والأُمويين

بدءاً من عهد الخلفاء الراشدين برزت حقائق تاريخية وصعب المشككة الدعوية مسبوقتها كنها أدم الخليفة ، من هذه الحقائق أن الإسلام قد سطر سلطانه على بلاد الشام والعراق ومصر وفارس وغيرها ، وهذه البلاد لم يكن أهلها كفة فصحاء ينقبون العربية تنص أعرب ، خريرة العرمة لها ، ومن الحقائق أن الدولة الإسلامية قد بدأت تنقر سطلق في ساء حصارها بعد أنساع رفعتها ، ودحول الناس عرباً وعجماً في لإسلام أوجاً

ومن الحقائق برور النصور الديني للعلاقة بين لإسلام والعربية ، قال الطوفي «الله تعالى كلف عباده بما صمّن كنهه من الأحكام ، وشرع بهم منه من بيان الحلال والحرم ،

وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم سبانه ، فسيئه بالسئته ، وهما أعني الكتب والسئته عربتان ، وهما أصل الشريعة ومعنيتها ومصدرها ومورده وعمده ومستند . يد الإجماع والقياس عند انفصلين يكونهم دليلاً ثابتاً بهما ، فهم فرع عبيهما . رعان في خصبة إليهم ، ولا يمكن مثل ما مور الله تعالى في كتابه ، ورسوله عليه السلام في سئته ، إلا بعد معرفة مقتضاهما ، ولا يمكن فهم مقتضاهما إلا بمعرفة اللغة التي وردا بها ، وهي العربية ، وحيث امتثال التكليف الواجب موقوف على معرفة العربية ، وما يوقف عليه الواجب ولم يتم إلا به وكان مقدور فهو واجب ، كالوصوء في الصلاة . وأخر من هذا أن الأعاجم من أمّة محمد صلى الله عليه وسلم يجب عليهم معرفة انقدر الذي يفهمون به ما يجب عليهم من أحكام الشريعة من اللغة ، يكونه شرطاً في إمكان الامتثال بالأوامر .^{٢٧}

فمشرع الدراسات الدعوية مسوّعه مُسند إلى هذه الحقائق ، صفة إلى المحوّلين الذين طرأ على العربية بظهور الإسلام ، ولكن انصاف النا حبة «تسوّعة تربط شأن الدراسات الدعوية ، ولاستف السحو ، بخصية اللحن ، وهو ربط عمر عمي ، قد يكون مسه رعة مؤرخين في بضعاء المقاء المصطفى على العربية قبل اللحن ، يد كان شوء السحو ضرورة من ضرورات تدعيم بناء الدولة الإسلامية بعد استقرارها وتأسيسها ودخول غير العرب في دين الله «فوحا»^{٢٨} دليل أن رو يات بشأن السحو العربي بمحمد ترتبط بشخصية حليمة أو أمير أو ول يرجع إليه أبو الأسود الدؤني

ثمّة رواية تشير إلى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمر أن لا يقرئ القرآن إلاّ عالم بالغة ، وأمر أبا الأسود ، فوضع السحو^{٢٩}

وثمة روايات تشير إلى أن عبي بن أبي طالب رضي الله عنه رسم لأبي الأسود الدؤني منهج السحو ، وأمره بالسجائه^{٣٠}

وثمة رواية يكف فيها ريد بن سبه أمر النصره أما الأسود بوضع السحو^{٣١} وأخرى جعل التكليف صداراً من عبيد الله بن ريد والي النصره إلى أبي الأسود الدؤني^{٣٢}

وليس من وكه هذه الدرسة تحقيق واضح السحو العربي ؛ يد يظهر أن انرواه تلاحوا في آخر ، فسسه كل واحد منهم إلى عهد لعانة أدها^{٣٣}

ولم تكن شأه النحو معرولة عن شأه سائر الدراسات اللغوية ، فثمة شخصيتان متعاصرتان ساريا بشكل عملي وعلمي في مسار التقبيل العلمي لدراسات اللغوية ، وهما عبدالله بن عثمان رضي الله عنهما - المتوفى سنة (٦٨ هـ - ٦٨٧ م) و أبو الأسود الدؤلي المتوفى سنة ٦٩ هـ ، ٦٨٨ م ، أما الأول فدخه إلى المعبي والاندالات فكان «أول من تجه إلى "المفسير الدعوي" لقرآن الكريم ، ساعده في ذلك إحاطه بالآثار الأدبية التي يمثلها الشعر وروايه»^{٦٣} وأما الثاني فدخه إلى معبي وانتراكس

ويبدو أن أبو الأسود الدؤلي كَوّن فريق عمل لغويًا تحت إشرافه من تلاميذه^{٦٤} الذين حفظت لنا الكتب أسماء بعضهم ، مثل عسرة القليل ، وميمون لأقرب ، ونصر بن عاصم ، وعبد الرحمن بن هرمز ، ونحبي بن معمر^{٦٥} ، عبد عطاء وأبي حرب سي أبي الأسود الدؤلي^{٦٦} وهم من أوئل النحاة ، وبعضهم قد أستاذه فكان له تلامذة تتعلمون منه ويسعون مسيرته حيلًا بعد جس حتى برزع نجم الخليل بن أحمد الفراهيدي في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري

ونُهنا لي أن المصنوع مد أم أبي الأسود الدؤلي كاتب أشبه بمركز بحث علمي ، فيه فرق بحث علمية ، تعمل بحد على بناء صرح النحو العربي ، حفظت لنا كتب التاريخ والبرحم أسماء بعضهم ، لأنّ لمؤكد أنّ ثمة مشتغلين بالنحو غاب عن التاريخ النحوي ذكرهم بتناول الأمد ، وعدم وجود مؤلفات نحوية لهم ، وأحسب أنّ جهود هؤلاء الباحثين مدة قرن من الزمان تقريباً كانت تنمو من الدولة الأموية التي كانت تعمل بعفيدة راسخة في سبيل حماية العربية الفصحى ترفاً شأه بمعنى كمال الإشاء النحو العربي الصامس تكسب العربية على قواعد سليمة^{٦٧}

ثم أكملت الدولة العباسية رعايته المشروع وعموله ابتداءً من سنة ١٣٢ هـ / ٧٤٩ م

رعاية العباسيين نحاة العربية

عُرف عن العباسيين عناية حثية بعلم وأهله ، وشجيعهم العلماء بالهدات والعصا وانصلات ، وحرصهم على تفرغ صفوة العلماء منهم حتى كانت قصورهم مستندب علم تجمع العلماء من شتى مناطق في مجالس علمية رفيعة المستوى يباحث فيها العلماء بعض مسائل العلم بحصور حليلة ومشاركته كالرشيد وأمور

وعامة علماء فصول العباسيين صنف علماء الدين الإسلامي كالمفسرين
والمحدثين والقراء والأصوليين والفقهاء وعلماء اللغة كالنحويين والنحاة والصرفيين
عده الأدباء والشعراء

إن حرص معظم خلفاء العباسيين على تقريب هؤلاء العلماء والأدباء والشعراء
منهم ، وعقد مجالس عسمة لهم في قصورهم بحمل دلالة وصحة على رعاية الدولة
العاسنة لهم ، ومراكزها شاربعهم انعمية ، ودراكه أن برار رعايتها وعنتها بعلماء
الدين الإسلامي ولعبه ضروره من ضرورات اعفاظه على أسس الدولة ، وأهمها
لإسلام ، ثم لعنة ؛ لهد ستحصر اخلفاء العباسيون الكسائي ، والقراء ، والأصمعي ،
واليريدي ، واسه ، وندري ، وس السككت ، والمرد ، وثعلب ، وعسره ، ولهم معهم
مجالس مذكورة^{١٨} ، عد أن بعضهم عمل في تأديت أساء اخلفاء ونعيمهم ،
فالكسائي علّم الرشيد والأمير من بعده^{١٩} ، وكان أبو محمد يحيى بن المعبره اليريدي
مؤدب خامور^{٢٠}

وبلغ من أهميه درك المأمون لمسألة الخوية أنه أمر القراء أن يؤلف ما يجمع به
أصول النحو ، وما سمع من العرب ، وأمر أن يُقرّد في حجرة من حُجر الدر ، ووكل به
حوري وحدهما بقمّس ما يحتاج إليه حتى لا تتعوى قلته ، ولا تتشرف نفسه إلى شيء
حتى يهتم كانوا يؤدّبونه بأوقات الصلاة ، وصيّره الورّاقين ، وألزمه لأماء ومبعض
وكتب يُملّي والورّاقون يكتبون ، حتى صنف "الحدود" في سنين ، وأمر المأمون بكتبه في
خرن^{٢١}

فالمأمون هباً للقراء كل أسباب البحث العلمي ، وكفاه كل ما يحتاج إليه مدة مستن
مع أن القراء كتب شديد طلب لعاش فلا يسريح في بيته^{٢٢}

لعل من دلائل تأليف القراء كتاب "الحدود" حرص الدولة العاسنة على وجود
كتب نعيم في النحو ، فيه منهجية واضحة في تمييز أبواب النحو بعضها من بعض
مع عناية بصنط حدود لأبواب ، ويربط هذه الحدود بأمثلة (شواهد) دالة بما سُمع عن
العرب ؛ لهد قد ثعلب عس مرّه فلولا القراء ما كتب عربيّه ، لأنه حفصه وصنطها ،
وبولا القراء بسفط العربيه ، لأنها كانت تُتدرّع ويدعبي كل من أرد^{٢٣}

وهكذا فإن تاريخ المسألة الدعوية من العصر الخديفي إلى القرن الهجري الثالث في العصر العباسي تاريخ حافل بجهود لغوية متنوعة بحسب أنها تمت بمهجة عذمية قائمة على الاستعراء ، ثم التحليل ، ثم التفسير في الغالب لأعمى ؛ لأنها لم تكن جهود أفراد يدرو أنفسهم خدمة العربية بقدر ما كانت توجهات أمه جعل الله اللغة العربية لغة من بها المعجز بسبيل شجع لخلقاء الموصول لجهود البحث اللغوي في مختلف مستوياته شجعاً جعل الدعويين والحقاء ينهضون لعمدهم العدمي من غير أن يشعروا بأي هم آخر من هموم الدنيا ، بل إن كتب السراخس لا تذكر لكثير من الحقاء والدعوتين عملاً يعتاشون منه سوى العمل الدعوي

الاستعراء النحوي

الاستعراء لغة السُّع من استقرت الشيء ، د تبعه واصطلاحاً هو الحكم على كلّي بوجوده في أكثر جزئياته وقيل هو تصحیح احديث لإثبات حكم كلّي لا يحبو من التسامح^{١٥٤} فيكون الاستعراء تبعاً لمهجةً حرّيت صاهرة ما تبعه استقصاءً وسمى بالاستعراء الكامل ، أو حرّياً ويسمى بالاستعراء النقص ، والأول منهما عربي بدر صعب تحقّقه في الدراسات النحوية الموصول إلى قوائم مطّردة أو شبه مطّردة لظواهر الحرّية بعه عامّة لا استقصاء الشواهد والأمثلة ؛ فالنحو علم بقوانين وقواعد بوصفها الشواهد وثبت صحتها لا العكس

والاستعراء وسيله ، ولأصل في الوسائل أن يستعملها مُستعمل مؤهل في شيء ما 'عرض ما استعمالاً مديساً ، فيصح من شرط المحتاح في استعمال الوسيله أن يكون المستعمل صحيحاً في استعمالها ، وأن يكون الشيء المستعمل فيه الوسيله قديماً متأثراً بتلك الوسيله ، وأن يكون العرض في النهاية ممّا يمكن بحصّه تلك الوسيله

هدف الاستعراء النحوي في العربية

لم يصح النحوي مشكله حقيقيه مستند التفسير والتعبد ، لا بعد ظهور الإسلام وبروز القرآن الكريم بالعه العربيه ؛ إذ حصل رباط اسير مي ، أصبحت العربيه بموحه من نور الإسلام ، وكان انهم لأول لمعشّن بالعربيه سلامه القرآن الكريم هي سببه

اللغويّ نحواً وصرفاً وصبواً ودلالة ، ولتحقيق هذه السلامة كد الصواب استعجى في الاستغناء أن يبتلع من النصّ القرآنيّ لا من عات العرب أو لغة قسمة معينة ، فيكون الهدف من الاستغناء نفس نحو للعربية يتوافق مع عربيّة الفراء الكرم التي رأى اللغويّون الأوائل أنّها مثل العربيّة الفصحى الجامعة لعرب على اختلاف قبائلهم ، وباعد أماكن سكناهم داخل الجزيرة العربيّة مدلل فهم العرب العام بنصّ العرب الكرم

وعمل إلى أن الفراء الكرم لا يمثل لغة قسمة معينة ، ففيه طواهر صوتيّة وصرفيّة ونحويّة ودلاليّة وسمويّة^{٥٦} من عدّة لهجات عربيّة كلّها شاف كـ ، نحو "م" الحارثيّة و "م" التميميّة ، لهذا وافق الدكتور أحمد محمد فدور في قوله « ومن هذا سبب خطأ من يطالب النحاة واللغويّين بنسخ كلّ لهجة على حدة »^{٥٧} ، يدرك الدراسات النحويّة بطلت من نصّ واحد واضح مفهوم بتفسير نحو واحد واضح مفهوم معنا هو حده من ميراث النصّ القرآنيّ وهو أنّه جامعٌ موحدٌ ، فلو فعّد النحاة واللغويّون كلّ لهجة على حده نكاح لذيها بدل النحو الواحد أحياناً عدّه ، فوفق أيّ نحو سيكون بعيد العربيّة معناه فهم النصّ القرآنيّ؟

قد قد عصف أنصر عن إطلاق الدراسات النحويّة من النصّ القرآنيّ الذي تتمثّل فيه عدّة لهجات قد بعض الباحثين إلى نقاد الاستغناء النحويّ ، فقال الدكتور حلمي حبل « ولكن ، ثمّة خطأ أساسيّ وقع فيه هؤلاء العلماء عندما حكموا هذه سادئ الثلاثة (العروبة) والمكاب والرماد في لمادّة الدعوى المسموعة ، وهو حفظهم من مسويات الدعوى ، غنمها التي كانوا يأخذون عنها ، إذ اعسروا كلّ ما سمعوه يسمى إلى مستوى واحد هو العربيّة الفصحى ، ولم يقطعوا إلى أنّ ما يسمعه يسمي إلى مسويات متعدّدة تبعية المعرفة الحاسمة بينها فهناك مستوى اللغة الفصحى أو لشركه ، وهناك مستوى اللهجات ، وهناك مستوى الاستعمال اللغويّ في شتّى معينه وهكذا أصبح نصراً في كتب النحو عن "م" الحارثيّة ، و "م" المسميّة^{٥٨} »

وفد أحد الدكتور محمد يوسف حلّص على محاولته سيوينة المسكّرة في النكاح

عيبين منهجيين ، منهما «أن هذه المادة سمي إلى أكثر من عصر بحيث تتورّع بريحيّة
على أكثر من ثلاثة قرون ، وهو حتر رمائي يجعل مادّة عبر متحسنة ، نارة لاختلاف
المكان أو النسبة ، وتارة لاختلاف الرمان أو العصر الذي فلت فيه»^{٨٨}

إن حديث النحاة عن "ما" الحجازيّة و "ما" السبعميّة انعكاسٌ يتمثل هذين
الشكلين من عمل "ما" في القرآن الكريم ، فلو كانت "ما" في القرآن الكريم على شكل
واحد حجازي أو تميميّ دعى النحاة أنفسهم بالحديث عن الشككين ، وتفسر كل
واحد منهما ، ولا سيما أن النحاس المصنق حرفة ، فالجون لسوبر تحت عمود حرافه
النحاس Fiction of homogeneity وهي التلمس أو الافتراض بأن أعضاء جماعة
معونة معيّة يكلمون جميعهم اللغة نفسها فمن المعروف أن هناك فرقاً واضحة
إلى درجة ما في طريقة النطق accent ، وفي اللهجة dialect في كل الجماعات اللغوية
في العالم ، ذلك إذا استثنين الجماعات الصعبة جداً منها^{٨٩} ولذلك عدم نصف
مادّة النحويّة بالنحاس فإن بقصد النحاس السسي لا انطلق^{٩٠} ولا يبعد أن يكون
النحاس التاريخي كالحرفه ، لأن اللغة لا تتطور دفعة واحدة في وقت واحد في كل
أماكن وجودها

نواة الاستقراء: العينة الأولية

من المؤلف في الاستقراء قبل تحديد حجم العينة مجلس نواه تحديلاً أولياً يسمّى أثره
الإعداد لدراسة العينة الموسعة الممثلة للطاهرة ، ويمكن سمي هذه النواة بالعينة الأولية ،
ولا شك أنها في الدراسات النحويّة القرآن الكريم ؛ لهذا كان اللغويون الأوائل في حلّهم
من قراء القرآن الكريم ، مثل أبي الأسود الدؤلي ، وعبدالرحمن بن هرمز الأعرج ،
وعبدالله بن أبي إسحاق الحصري ، وعيسى بن عمر ، وأبي عمرو بن العلاء ،
والكسائي ، وبعد عن النطق أن يحدّر هؤلاء القراء النحاة من لغات العرب ما بحالف
قراءتهم للقرآن الكريم سية وتركيباً^{٩١}

من همّ النتائج الأولى لتحليل النواة النصّ القرآني ما يأتي

١ القرآن الكريم نصّ عربيّ في بنية ، فكلماته عربيّة وصعاً أو شتعمالاً أو وصعاً

وإنعمالاً ، ولعته لست هجبة مؤنثة من بعض أو أكثر تبعدها عن التأثير
يلعب الحوار الجغرافي للجريه كالعارسية والخمسة والستة والسريانية
وغيرها^{٦٢}

٢- القرآن الكريم نصّ مُعَرَّبٌ إعرافاً مطّرداً ، فيضرد فيه رفعُ الفاعل ونصبُ المفعول ،
وحرّ مصاف إليه ، وما شابه من طوهر العرنة في الإعراب

٣- ثمة طوهر مركبيّه غير مطّردة في القرآن الكريم ، مثل لغة أكلوبي البراعية

٤- القرآن ثابت بالنقل الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفاً واحداً
عن طريق حبره عليه السلام

لقد حدّد اللغويون الأوائل والنحاة مادّة الاحتجاج وفوق النتائج السبعة ، فعلى هدي
النتيجة الأولى استبعد اللغويون الأوائل والنحاة لغات القبائل المجاورة لغير العرب ، قال
ابن صلاح السمي (ب ٦٨٠هـ / ١٢٨١م) «فسد لغة هند ، وحمير ، والأرد ،
وحولان من عرب اليمن مجاورتهم لسيحان وفساد لغة حم ، وخدام ، وعسان
لمجاورهم القبط مصر والنصارى بالشام وفساد لغة تغب ، والنمر من قاصد مجاورتهم
للروم وفساد لغة تميم ، وعبد فليس مجاورتهم فارس وفساد لغة بكر بن وائل ، وسي
حسه لمجاورتهم للسط وفساد لغة طيء لمجاورتهم للروم بالشام»^{٦٣} وهذا الاستبعاد
مشروط بمجاورة غير العرب ، فبعض هذه القبائل كسيحان كانت تنتشر على مساحة
كبيرة من الجزيرة العربية ، لهذا تكون مجاوره شرط الاستبعاد لا التميمية مثلاً

وعلى هدي النتيجة الثالثة استبعد اللغويون والنحاة اللهجات العربية التي ساهمت
بالإعراب وأحدثت به كلهجات أهل الحضر عذمه ، قال ابن جنيّ «كلام أهل الحضر
مُصَّاه بكلام فصحاء العرب في حروفهم ، وتاليفهم إلا أنهم أحلّوا بأشياء من إعراب
الكلام الفصيح»^{٦٤} والخطر على لغة أهل الحضر معلول بفساد الإعراب ، قال ابن
جنيّ «وبو غنم أن أهل مدينة باهون عني فصاحتهم ، وهم يعرضون شيء من الفساد
لغتهم ، بوحب الأحدث عنهم كما يؤخذ عن أهل البصرة»^{٦٥}

وعلى هدي النتيجة الثالثة حرص اللغويون والنحاة على البحث عن شواهد تؤيد
الطوهر التركسّة غير المطّردة في القرآن الكريم وعرو هذه الشواهد إلى فاشها

وعلى هذّي السّيحّة الرّبعة أهمّ الدّعويّون والسّحّة السّوّه الدّعيّة ، فالشّاهد
الموضوع ليس حُجّة ، لأنّ هذه الشّواهد شواهدٌ على صِحّة الطّوهر الدّعويّة عدمه في
الفرّان الكرم ، وبهذا لم يكن -إن صَحّت الرواية- أبو عمرو من العلّاء أحد الفرّاء
يُصحّ نأْيُ بنتِ إسلاميّ قال لأصمعيّ «حَسِبْتُ إلى أبي عمرو عشر حجج ، فلم
أسمعه يَحْجُجْ ببنتِ إسلاميّ»^{٦٦}

مادّة الاستقراء: العيّنة الموسّعة

يمكن أن تعدّ النّاتج الأوّل نتاج العيّنة الأوّلّة الفرّان الكرم - أسبّ مبهجته
يهدى بها خدمو العربيّة ، ولا سيّما العروبه والإعراب ، في تحصيل مادّة صحيحة من
الشّعري ، والأمثال والحكم والأقوال السيّارة وغيرها من أشكال التعبير الشعريّ والثّري ،
مع أنّ الشّعري سائر ما اهتمام حاميّ النّعة أوّلًا والسّحّة ثابّتًا ، لأنّه محميّ بموئيد
العروض ، ويمثّل لشاط الأديب الأوسع انتشاراً من العرب

وثمّة فوه خطيره يفسد الكسب قديماً وحديثاً في بيئات القبائل التي شملها
الاستقراء الموسّع مادّة العربيّة ، وهي فوه أبي نصر الفارابيّ «والذين تُعلتّ عنهم
النّعة ، وبهم قندي ، وعدّه أحد اللّسان العربيّ من بين قبائل العرب ، هم فبس ،
وتميم ، وأسد ، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُحد ومعظمه ، وعليهم أنكل في
العريب ، وفي الإعراب والتّصريف ، ثمّ هُذبل وبعض كدنة ، وبعض الطّائيين ، ومن
يؤحد عن غيرهم من سائر قبائلهم ، وماحمه ، فإنه لم يؤحد عن حصريّ قصّة»^{٦٧}

إنّ خطورة هذا النصّ أنّه يصدر عن شيخ الفسفة والحكم أبي نصر محمّد بن محمّد
بن طرخان بن أورّج التركيّ الفارابيّ المنطقيّ^{٦٨} الموفى سنة ٣٣٩هـ / ٩٥٠م ، وهو على
عدمه وحلّالة قدره ليس بحويّاً ، وإنّ كان له اشتغال بالعربيّة ، وقولته لا تمثّل إلاّ حتّفاً
منه في تحديد القبائل التي حجّ الدّعويّون والسّحّة بكلامها ، والاحتجاج قد يصيب وقد
يخطئ ، لهذا ليس من الإنصاف في التّفكير العلميّ اتّخاذ هذا النصّ مقياساً تُقاس به
لأعمال الدّعويّة انسانيّة عيه ككتاب سبويه ، ولا سيّما أنّ أبنا نصر الفارابيّ في كتابه
"كتاب الحروف" والنصّ فيه^{٦٩} لم يوضّح مبهجة في الوصول إلى هذه السّحّة
الخطيرة ؛ يحد من خريّ بالبحث أن يصرّح بحث ما لدرسه الجغرافيه الدّعويّة في كتاب

سيبويه أو كتاب معاني القرآن للمعراء ، أو المختص للمعزّد ؛ فهو أبو نصر العاربي غير
دقيقة ^{٧٢}

فسيبويه نفيد بالنتائج الأوبّة التي ألحها سابقاً ، ولم يتقنّد بالقيّد الذي أحنه
في صوغه أبو نصر العاربي بعده بقرب ونصف ، فالصبط العام المشتق من ثلث النتائج
هو سيبويه «فستعمل من هذه ستعملت العرب ، وأحرّ منه ما أثاروا» ^{٧٣} لهد
استشهد بصفة الحجار ^{٧٤} ووضّحها بأنها «اللغة العربيّة المديّة الحبيّة» ^{٧٥} هي عدم
الإدغام في نحو ردّد ، ولا تردّد ، واستشهد بلغة أهل المدسة ، وسي عم ، والعالية ،
وسي سعد ، وسي مسم ، وهُدس ، وقيس ، وطِيء ، ومدحج ، وأسد ، وبكر بن وائل ،
وحثعم ، وباهلة ، وبني صنة ، وأرد السرة ، وسي طهنة ، وأهل عُمان ، وبشكر ، وفرارة ،
وبني مازن ^{٧٦}

ولا يعني استشهاد سيبويه بدعوات هذه الفئات أنّها سوء ، بل يعني أنّها تماثل في
سببها التركيبيّة والصرفيّة والدلالة والصوتيّة اللغة العربيّة كما يمثّلها المراد الكرم ،
وعليه يصح أن تكون عنه موسّعة للمقعيد النحوي ، ولا سيّما إذ أشحنا النظر عن قوّة
أبي نصر العاربي ^{٧٧}

الاستقراء النحوي في ضوء الاستقراء العلمي

درجة الدقة

نرى المذكورة رخاء وحيد دويدري أن مستوى درجة الدقة والثقة بالنتائج التي تسعى
الباحث إلى تحقيقها يتناسب تناسباً طردياً مع رغبة الباحث أو الباحثين في الحصول
على نتائج دقيقة يؤثّق بها ، فكلّما كان الباحثون رغبين في درجة عالية من الدقة
والثقة كان عليهم زيادة حجم العينة المختارة للبحث ، لكي تكون نتائج العينة مقارنة أو
مطابقة لنتائج عينة أخرى من الظاهرة ، وعمر محتمة في الوقت نفسه للانحراف عن
التمثّل العملي للظاهرة ^{٧٨}

ومن الواضح أن درجة الدقة قد تحققت عندما كانت البصوحتن المسححة بالفواعد

والفواوين التي اكتشفتها النحاة مماثلته هي مستنها التركيبية والصرفية بصوص عينة الاستفراء بسبب حرص النحاة على تحقيق أعلى قدر من التحسين بين نواة العينة - القرآن الكريم وعادج العينة الموسعة ، ولا يعني هذا أن النحاة صاعوا المتحفة من الخدمة عند ساعدوا شيئاً من كلام العرب ، لأن الألعاب التي شغلها الاستفراء ليست قليلة ، فلم يكن من الممكن أن يحج العويون والنحاة في صياغة مودح نحوي مصم لهجة حمير ولهجة تبم مثلاً للنوع انواصح بينهما في النظام النحوي ، ومن يكن من الممكن أن يقتر النحاة كل لهجة على حدة مع نث عدة لهجات في القرآن الكريم ، مثل "ا" الحاربية و"ا" الميمية

في ضوء عدم إمكانية نقل هذين الاحتمالين بدو احتداد النحاة مفضلاً وسيماً من وجهة نظر البحث العلمي ، بل هو زيادة على ذلك مسجهم عام الاستجم مع هدفهم من نصيب العربية

درجة التعميم

لدرجة التعميم علاقة طردية مع حجم العينة^(٧٧) ، فلا يمكن الوثوق بنتيجة مبنية على ضوء قليلة ، لأن تعميم تلك النتيجة سوف يتعارض مع ما هو ثابت من الظاهرة المدروسة ، لهذا يصح التعميم قوياً وعلمياً عندما يكتفى على توزيع منظم في الظاهر ، يقول هاريس صلباً أنه لا يوجد توزيع منظم بصوت معين ، بل يمكن أن يستعد ذلك الصوت باعتبار أنه ليس بصوت عوي^(٧٨)

إن رعة العويين والنحاة في تعميم نتائج استفرانهم جعلت بعضهم يرجح إلى مواضع قبائل العرب في تحرير العربية لكي يعاين الظاهرة اللعوية في بيئتها الطبيعية ، فبسببها تسحباً علمياً يعني عن عمله فيما بعد صفة صبح القاعدة النحوية ، كما أن تلك الرعة هي التي جعلت بعض النحاة يمحون الأعرب ، والروء للوثوق من إقديهم بعربة اسي بشدون إقامة نظام نحوي وصرهي لها

درجة التباين

منحقق درجه التباين عندما ينصراً جامعوا البعة على وضعها كما هي ، فإن التباين

ظاهرة طبيعيتها ، لهذا يجب عرو بعض الظواهر التركيبية الملهجية إلى أصحابها ، إذ من المحال عدم وجود تمايز مفسون في ثلاث الظاهرة ، كما في النص على وجود (دي) الصائبة ، وإحراء (الدين) مجرى جمع المذكر السالم في نهجه هديل ، وغيرهم

قال ابن حنبل : « فإن قلت : رعت أن العرب تمنع على نعتها فلا نحلف فيها ، وقد براه ظاهرة الخلاف ؛ ألا ترى إلى الخلاف في (ما) الحجازية ، والتميمية ، وإلى الحكاية في الاستفهام عن الأعلام في الحجازية ، وترك ذلك في التميمية ، إلى غير ذلك ، قل : هذا الفسر من الخلاف لقلبه ودراره محقق غير محتمل به ، ولا معبر عليه ، وإنما هو في شيء من الفروع يسير فأتت الأصول وما عليه العامة والجمهور ، فلا خلاف فيه ، ولا مذهب لطاعن به ومع هذا فليس شيء مما يحذف فيه نعتي قننه وحققه - إلا أنه من القياس وجه يؤخذ به ولو كانت هذه اللمعة حشواً فبلاً وحشواً مهيباً لكثير خلافها ومعادت أوصافها ، فحاء عنهم حرّ الفاعل ، ورفع المصروف إليه والمفعول به والحرم بحروف النصب ، والنصب بحروف الحزم ، من حاء عنهم الكلام سدى غير محض وعقلاً من الإعراب ، ولا مسعى بإرساله وإهماله عن إقامة عروته والكلف الظاهرة بإقامته على طرد أحكامه »^(٧٩)

ومن حنبل أدرك أن درجتي التميم والمدين متكاملتان ، فالتميم يعكس الاطراد ، والتمايز يعكس الشذوذ غالباً ، وهو لا يمكن استيعاده من أي مصم لعوي ، فلا استقرار بجنوبي السوء ويتقبله

وتصبح درجة التماس سلبية عندما يسح عن تحديد العينة نتائج مبدئية ، أي وجود قاعدة قائله لقاعده أخرى كتفعيد أن الفاعل منصوب ومرفوع في وقت واحد

النجاح في الاختبار

من شروط استحقاق عينة البحث لأي ظاهرة صفة "العممية" أن تكون النتائج التي نحصل عليها من تحليل العينة بمثابة لنتائج محتملة عينة أخرى من الظاهرة نفسها وبالشروط نفسها ، وهذه تتحقق بعدة طرق منها احبار النتائج على بصوص لم تدخل العينة ، لكنها تمثل الظاهرة نفسها ، يقول هريس : «يصح تحليل عينة لعونة للدين

يهتمون بالتنتج اللعوية Linguistic Results مسألة تدعو إلى لاهتمام عندما يكون سمائلاً عملياً مع النجسل الذي يمكن الحصول عليه بطريقة مثبته من أيّ عينه كبيره للمادة اللعوية المأخوذه من اللهجة نفسها . عندما يكون هذه هي الحالة ، إذن يمكن أن بعدّ العينه التي تمّ تحليلها أمودحاً وصفيّاً كاملاً لبعدها . عندما يحدّد عالم اللغه بأنّ صفة مادة حديدية على عينه اللعوية لا يتجّ عنها شيء غير موحود في تحليله الأول ، عندها يمكن أن تعدّ عينه ملائمة ومثبته»^٤

بعدها لا يجاور انصبوب إد ذهباً إلى أنّ بحاة العرسة حمصوه هذ ، تعبير من معاصر لاستقرء العلمى عبر مرّة ، فهم لم يذهبوا إلى تحرير العرسة دفعة واحدة ، بما يعنى أنّ كل من كان مذهب كان ستطبع عنه ما ويأتى بها ليوم هو أو ملاؤه بتحليلها ، وتتكرّر الرحلات إلى البيئات اللعوية الطيعية وتتكرّر النتائج من عبر سحيل ، حيلاف حدري أو جوهري حتى بدأت محاولات المؤلف المحوي النبي أن أكلها في كتاب مسبوقة

وكتب مسبوقة لا يمثل بهمة لاستقرء ؛ لأنّ جهود الكوفيين بدأت مع ظهوره ، إد ذهب الكسائي إلى البادية يشافه لأعراب ، وعندما رجع لم يحرج نتائج بعبدية ذات حدوى عممة تؤدي إلى تعبير السائح انبي بوصّل إليها البصريون ، والمقصود بالنتائج السائح الوصفية لا المعبرة ، فتصيف حملة «ريد خصر» عند البصريين صمّر احمل الاسميه ، على حين أنّها عند الكوفيين من لحم الفعلية ، ولكن هذا الاحيلاف في التصيف احيلاف معيري لا وصفي فاعلمه هي هي لم تعبر في صطها أو بظها ، ولعلّ من أسباب انرواء النحو الكوفي أنّه لم يقدم أدله كفيه على وجود أخطاء علمته سجاور سمة النساين في العينه التي اعتمدها البصريون للتصيين والمعيد

كفاية الاستقرء الناقص

كتب ناروح برودي في مقدمه كتاب "قرءات في فلسفه العلوم" «بطل كثير من الناس أن ما يشعل العلماء أمساً هو جمع المعلومات حول أشياء ووقائع بعينها ، لكنّ يطّلع على أي كتاب تدرسي في العلم يحدّد عوصاً عن ذلك كثير من القواين والصريات ، كما يحدّد أن عدد معلومات المتعققة بأشياء أو وقائع بعينها أقلّ بكثير من

يوقفه ذلك الظان ، هكذا يستدل أن مهمة العلم لأساسية ، كما تكمن في صياغة القوانين ، وهي طرح شواهد شدة من أركانها^{٨١}

إن الاستقراء السام الكامل للظاهرة الدعوية أمر متعذر عدا أنه غير مطلوب لإفهام مودح مقعد مهتر بظاهرة ، ذلك أن العبئة اللعوبة يمكن أن تكون من روي واحد فقط^{٨٢} لأن أي روي يحمل فيما يرويه سمات النظام الدعوي لجماعه الدعوية كامله ، وإن وُجد نبأين فهو في حدود الوصف الإيجابي الذي لا تُنسب بعض القواعد ، لكن الأمر في تصنيف النحو العربي حري على درجة أعلى من الدقة ، فسمع الدعويون والنحاة من حمّ عفير من أعضاء الجماعة اللعوبة التي تُرتضى عريستها ، وهذا أهم بما يحل عليه الكذب أو الوضوح ، ولا سيما أنه يستطيع أن يعدّ لهذه الترمية بين أبي الأسود الدؤبي فتوفي سنة ٦٩ هـ والجلس بن أحمد الفريدي توفي في حدود سنة ١٧٥ هـ مدة طويلة نسباً لفتوئ من دقة المدد التي شملها الاستقراء ، مما يجعل القرن الهجري الأول من تاريخ النحو العربي قرن الاستقراء ، وهذا الاستقراء يسعى به أن يوقف عند حد ما يكفي بدأ مرحلة صياغة القوانين التفصيلية للظاهرة وما صاحبها من ظهور المبادئ التفسيرية لتمثله بالطرقة النحوية ؛ لأن الاستقراء نفسه ليس هدفاً بل هو وسيلة لتحقيق الهدف لأسمى وهو الصياغة العلمية للظاهرة أي تحويل الوصف إلى معيار ، لأن قول مرحلة الوصف أو عدم تجاورها تُسهي انشراط النحوي في أول درجانه بل قد نصباء لحدّ الأمراض ، كما هي البروء النحو الكوفي

وفي كتب النحو إشارات إلى الاستقراء كما في قول الكشي : «معارف خمس بالاستقراء»^{٨٣} و«العدل والورع لا يجمعان بالاستقراء»^{٨٤}

الشاهد النحوي

ما من شك أن مدّة الاحتجاج هي الشاهد على صحة نتائج تحليل عينة لاحتجاج ، ولكن هذا لا يعني أن يحمل النحوي معه بصفة دائمة احتمالاً كسرة من الشواهد يتقل بها كتابه أو درسه ، فالهدف من الشاهد النحوي في العربية لاستشهاد به على صحة القاعدة النحوية ، والقواعد النحوية تجاه هذا الهدف على نوعين

النوع الأول القواعد الحوئية العدمية مثل فاعده رفع الفاعل أو نصب المفعول أو حرم الفعل ،بصريح ، وهي القواعد التي تُسمَّى بأصل الباب

النوع الثاني انقواع الحوئية التعصبيه التي يبحث في تعصبات دقيقه للمصدره الحوئية قد لا تكون شائعه في الاستعمال ، مثل حذف صاحب لجان أو حركة المفعول به بين التقديم والنأخير أو إسداء بين الحذف والنأخير حواراً ووحواً ، أو إلح

إنَّ لأصل أنَّ النوع الأول مُستعص عن الشاهد لأنَّه ثابت بالضرورة لكثرة تواتره في النصوص ، أمَّ النوع الثاني فقد يكون ممثلاً لشيء نادر أو شاذ فيصغر حينئذ لشاهد مكفي عليه الفاعله ، لهذا لا يشترط في الكتب التعصبيه أن تكون معتمده اعتماداً تاماً على الشواهد ، لأنَّ القاعده العامه ليست متهمه حتى يأتي الشاهد عليها ليرثها ، ويرفع ما خُلق بها من تهمة ؛ لهذا ندعو بصدق إلى عدم تحوُّل مادَّة النحو العربي إلى مادة في دراسة الشواهد تُشرح وتُحلل وتُمتحن الطلبة فيها كأنَّ النحو العربي منطومه من الشواهد وحسب ، إذ يمكن أن تكون مادَّة النحو العربي مادة حيَّة بنصوص حيَّة تمثل القواعد العدمية مع الاحتفاظ بالشواهد شواهد على ما شدَّ أو ندر من أساليب العربيه ، أو السويج في عرض الشواهد ^{٨٥} ، لأنَّ الذي سئولنا أنَّ النحاة عندما يحسرو القواعد التي توصَّو إليها للاستقراء وحدوا قواعد يمكن أن تولد عصباً نظريه رياصبة فحشوا عن شواهد تؤيدها أو تنفيها ، ووجدوا مدح شاذة معتبرة إلى الشاهد ، أو بوصلوا إلى قواعد دلت بوريح منتظم فسل فسئلوا على وجوده بالشواهد ^{٨٦} أي أن الشاهد كان ومسيه لا عاية ^{٨٧}

العصمة اللغوية

يكون أيُّ جماعه دعوة من مجموعه من الناس سداوً فيما بينها لغة مشتركة في مستوى الدلالي والصوتي والصرفي والحوي ، وهذه الجماعة الدعوية قد تُعدُّ بالأفراد القسوس ، وقد يكون معدودة بملايين الأفراد ، فليس العدد أساساً شريك أي جماعه دعوية في لغة ما ، لكنَّ العدد يحمل بالضرورة دلالات منبائية ، منها أن الجماعة الدعوية كمن رد عدد أفرادها سكمين بلعنها رد احتمال ظهور التباين الدعوي بينهم ، وقد

بأحد هذا البين شكل لهجات ضمن إصدار اللغة لجامعه ، كما في لهجات اللغة العرسية وقد يؤدي هذا الساب لأسباب مختلفة إلى تكون لغة حديثة أو ألعاب جديدة ، كما في القول المتداول عن ابتاق اللغات لأدوية والبليّة والفيقنة والكعابيّة وحسب العرسية من أصل سامي و حد هو اللغة السامية ، الأم

ومن دلالات العدد أنه كلما ر د عدد أفراد الجماعة الدعوية زاد احتمال ظهور عيوب الطول نسهم لأسباب مختلفة ، فسكون بينهم " مفصح " الذي يوضح عما يريد سعة " سديمه " دلالت وصوتية وصرفية وبحوثاً ، وسيكون بينهم " المعوق لعوباً " الذي يعني عيباً بطقاً ما ، مثل الخنسة ، وقد ذكر العوسني من انصر الخمنس الهجري مجموعة من عدل النطق وعيوبه مثل الرثّة والسمة والمائدة والمأفأة والعقلة و خنسة وانسيف والمعجمة والضميمة وغيرها^{٨٨} وهذه عيوب نظمية يسعي على جامع اللغة أن يكون على وعي بها بحيث عدّها شكلاً من أشكال الطول الصحيح

ومن دلالات العدد الكسر بصوت اساطين في الصفات العقدة والخصبة وخلفيّة ، فمنهم الدكي النسب ، والعبي العربي ، والكبير والصغير ، والذكر والأنثى ، واحجوج والخيبي والحري ، ومنهم الذي يبل إلى العرب ولاطوء على نفسه ، ومنهم الذي يصل الدس ويشاركهم في شؤونهم ، ومنهم مرض السميم ، والصحيح السليم ، ومنهم ومنهم

ومن دلالات العدد الكسر صعوبة لاستعراء الكامل النام معه إن سم نعل مستحالة لاستعراء

ومن أهم دلالات العدد الكسر للمكمنين باللغة الواحدة أنهم غير معصومين من الخطأ الذي قد يقع فيه واحد منهم أو أكثر في المستوى الدلالي أو الصوتي أو الصرفي أو النحوي ، لكن من محال أن يجمعوا على خطأ واحد ، يهد هناك عصمه عامة نعم مكمنين باللغة نعصمهم من لإجماع على خطأ ما ، قال من حسي « أفصح مع كفه اللغات على صعب ونقص^{٩٠} »^{٩١} وهذا يعني أنه يمكن أن يخطئ عربي أو أعرابي إذ أفراد اس حسي في حصائنه بأن عوبه " باب في علاط العرب " " وفيله العراء عد من نون في " ربا " " أ " من عبر أن مقصد التريثية غلطاً ، و عندر من العرب هه نوله

«فهو من غلط قد تعلطه العرب»^{١٤} ، وقبلهما قل سيئونه «و علم أن ناساً من العرب
يعتصرون»^{١٥}

وقد وافق عدم اللغة الحديث حامي العربية ونحاتها في الإقرار بإمكانية "عطف"
المتكلم على السنوي الخرنبي أو المردي من الجماعة اللعوية ، فقد عدّ ماريو دي من
الخطأ الأبدوليحي ما يقال عن المتكلم الوطني والاعتماد بأنه لا يحطى^{١٦} ، والخطأ
المردي أمر واقع مقبول يعالجه النحاة بغير الجماعة اللعوية ، وبحسار أفرادها بهدف
الوصول إلى أقصى ما يمكن من الثمة المائدة اللعوية ، وقد عدل أبو علي المارسي^{١٧}
(٣٧٧ هـ - ٩٨٧ م) الخطأ المردي الخرنبي بقونه «رُتِمَ دخل هذا النحو في كلامهم ،
لأنهم ليس لهم أصول يراجعونها ، ولا قوانين يعتصمون بها ، وإنما تهجم بهم طبعهم
على ما سطقون به ، فرُتِمَ اسمُهم هم الشيء فراعوا به عن القصيدة»^{١٨} لهد لم يفسح
اس حنّي فتح الحرف الخلفي في نحو (يعدو) من أبي عبد الله الشحري الأعراشي ،
وحدثت فائلاً «وسمعت الشحري أن عبد الله عرّ دفعة بفتح الحرف الخلفي في نحو
(يعدو) ، وهو محموم ، ولم أسمعها من غيره من عقيل ، فقد كان يردّ عليّ من يؤنس
به ، ولا بعد عن الأحد بعبه وما أظن الشحري ولا أسهوه كثره ما جاء عنهم من
تحريك الحرف الخلفي بالفتح ، إذ انصح ما قبله في الاسم على مذهب البعد ديين»^{١٩}

ولا يعني احتسار النحاة بهدف الوثوق والاطمئنان لأعراب وبعينهم أنهم يجعلون من
مقاييسهم أصلاً يفرعون عليه كلام العرب ، ولأصل بخلافه عام ، فجمهور النحاة
يفرّون أن لأصل في الحرف المختص بالاسم أن يعمل آخر ، وقد وجدوا العرب أطلقت
على النصب "بأن وأحوالها" مع أنها محصية بالاسم^{٢٠} ، فما دعاهم هذا إلى تحطية
العرب ، بل حلّ ما فعوه أن النمساو للعرب وحياً لأن كلام العرب أصل ، غيره لاحق
به ومسممة منه

وحامع اللغة ومن بعده النحوي أن وثق بكلام يسعي أن يسي عنه ، لا يراوح مكانه
لا يفعل شيئاً سوى الشكك ، وقد استهل ريتشارد جفري مقاله عن "تقويم الفروص
العمنة وفسولها" بقوله «من البين أن العلماء يصدرّون أحكاماً معيّنة ، ذلك أنه
ليس هناك فرص يتم التحقيق منه كلفة ، وبأن العالم حين يصل فرصاً يتمّ يقوم

بأنحاء فرار ، مفادُهُ أَنَّ الشواهد على درجته كافيّة من القوّة ، أو أَنَّ احتمال الفرص عالٍ بدرجة يسوع قنوله»^{٧٧} وقد أدرك هذا المعنى ابنُ حنّيّ ، فقال «فإنّ فئت فما يؤمّن أنّ نكون كما وحدثت في بعبه - الأعرابي فساد بعد أن لم يكن فيها فساد علمت أن يكون فيها فساد آخر فيما لم نعلمه؟ فإن أحدث به كتب أحد فساد عروض ما حدث فيها من الفساد فيما علمت قيل هذا بوحشت من كلّ بعه صحيحة ، لأنّه بيوحه (سرم) مه أن سوفف عن لأحد بها معافاة أن يكون فيها ريغ حدث لا نعلمه الآن ، وبحور أنّ بعبه بعد رمب ، كما علمت من حال غيرها فساد حادثاً لم يكن فيما قبل فيها وإنّ نحه هذا بحرط عليث مه ألا نطرب بفساً بعبه ، وإن كانت فصحة مُستحكمة ، فإن كان أحناك بهذا مؤدب إلى هذا رفصته ولم تأخذ به ، وعمت على تلقى كلّ بعه فويّه مغربه بقولها وعتفاد صحتها ، وألا بيوحه بعبه إليها»^{٧٨}

لقد كان النجاء لأوثل على وعي بما يمكن أن يوحه إلى قواستهم لمسبه على الاستقراء من متعدد ، فصنوا على وثاقه المسموع ، وفصاحتها ، وسلامته وعربيه وفبهم لها ، ورضائهم عنها ، فهي كتاب سبونه «وسمعنا من العرب من يفون بمن يوثق به» ، و«سمعنا من يوثق بعربته» ، و«أن ناساً من العرب يوثق بعربيتهم» ، و«قال قوم من العرب تُرصى عربيتهم» و«سمعنا من العرب المصححاء» و«سُمع من العرب الموثوق بهم» و«سُمع هذا السيب من أفوه العرب» و«هذا قول جميع من شئ بعبه ورويه عن العرب»^{٧٩} فالنصر على معايير السلامة حماية للقاعدة الخويّة حتى يد ما اطمأن العرب والنجاء إلى سلامة معاييرهم تحقّقوا من النصر على معايير سلامه بقول : «و لا يقع على هذه التعبيرات في كتب المتأخرين كشراخ لألفبة

وعنماء الدعة عامة يسو معصومين من اخطأ ، لكن بعب أن بوضّح أمرين اثنين

أولهما عنماء الدعة الذين جمعوا اللغة ووصفوها معصومون في عدّتهم من الخطأ ، فليس من الإنصاف العلميّ أن نض أن الفاعل كان محبوم بعبه لكنّ عنماء الدعة هم الذين أخطأوا ودهسوا إلى أنّه محبوم بالصمه لأنّ في هذه انهماء أخلاقياً لهم قبل أن يكون عدميّ ، ولا نصيب له من الصبحة ، فقد أفرد بن حنّيّ ناس في حصائصه عبوه «ناب في صدق النصّة وثقة الرواة واحميه» أثبت فيه صدقهم في النقل عن العرب

ولا بُشترط في ناس اللغة أن يصح نحويًا متميز في العوض على ألسنة كلام العرب ، فقد كتب أبو عسدة (ت ٢٠٧هـ / ٨٢٢م) من أحفظ الناس للغة والأخبار لكنه كان مُصعِّفًا في النحو والصرف ، قال أبو عثمان ندرمي ، قال لي أبو عبيدة ما أكذب النحويين يقولون إن هاء التأنيث لا تدخل على ألف التأنيث ، وسمعت رؤبه يشد

فكر في علقى وفي مكرور

فقلت له ما واحد العلقى؟ فقال علقاه قال أبو عثمان فلم أفسره له ، لأنه كان أعلط من أن يفهم مثل هذا " ؛ لهذا قبل اللغة أتباع والنحو متداع ، فاللعوي يغلط العرب في كلامها ، ويقول قالت العرب ، والنحوي يقول هذا على القياس وهذا وفق المأخذ ، سمعه من العرب أم لم سمعه

ثانيهما يمكن أن يقع خطأ بقله في تحليل اللغة وتفسيرها ، لهذا كان من فرق له عن علمه صحيحة وطريق بهجة على مذهب صحيح سديم ، فقد حكى أن المرء على حلاله قدره فسّر "الحر" بأنه "أصل الحبل" ، وهو تصحيف منه وسهو ، والصواب أن "أخر اصل" هو الحبل "١" ٢

وهكذا يكون من تمام إيلاء الاستقراء النحوي حقه في ضوء الاستمراء العلمي البحث في صفات العلماء الذين قاموا بالاستقراء والتحليل ، وردف هذا البحث باستصاء أشكال لاحتساب اللعونة التي اتحدتها أولئك العلماء وسينة للوصول إلى أوصى درجة يمكنه من النوق العلمي

الشخصية العلمية لعلماء اللغة والنحو

ليس من السهل تحريده مجموعة من الصفات يلتقي فيها المشتعلون بالبحث النعوي من حامعي اللغة والنعويين والباحثين ، ذلك أن هؤلاء المشتغلين بالبحث النعوي نشر تتحاديهم ما تتحدت الشر كفة من عموم وأحرار وأفراح ومبول وأمرجة ، لهذا سحاور في دراسة الشخصية العلمية بهم الصفات عبر العلمية كالحل أو الكرم ؛ لأنه من المؤلف أن يكون من شخصية العلمية والشخصية الاعتيادية الحياتية للمشتغلين في الحل النعوي شيء من تناسيل ، وإن كان العلم يؤثر في أهله على محرم

وبما هو الدكتور فؤاد زكريا في قراره بأمير يسعي الاعترافُ بهما في دراسته
شخصية العالم ، أولهما أن هناك دائماً استثناءات ، وثانيهما أن هذه الصفات هي أخذ
لأدنى المشترك ، ولا يعني تحققها أن يصبح المرء عبداً بحق^{٣١} فهذا استطاع - وهو
يمكن - أن يحرر موسعة لعوبة على فرض مدمج بشعبه لحاسوب فلا يعني هذا أن
الحاسوب أصبح عبداً

ويهيأ لي أن صفات المشتغلين بالبحث الدعوي ولا أحاور القرن الرابع - نحدد على
صورة التقط لأبعد لأسئلة الآتية

هل نشو بما يسسه المشتغل بالبحث الدعوي إلى العرب والعلماء من قول وأراء؟

هل نمر بالمعرفة الدعوية التي حصلها ذلك المشتغل بالبحث الدعوي؟

هل كان المشتغلون بالبحث الدعوي أرباباً من تهممة التحبّر العدمي بأشكاله
اغتلفة؟

وعلى هذني لأسئلة السابقة ببحث في الموثوقية ، والمعرفة ، والموضوعية بوصفها
فما مرشح أنمر حصائص الباحث العلمي

الموثوقية

الموثوقية أو الثقة مصطلح يُسعمل للدلالة على براءة المشتغل بالبحث الدعوي من
الكذب في النقل أو الخلط أو التوضيح أو ما شابه ، مما يقع في دائرة الرقة والشك ، وعنده
لا يُصَدِّقه العدماء إلا عن تحرر ونقص لسيرة «شعاع» بالبحث من الباحية العدمية
بالمرحلة الأولى ؛ بهذا لا يؤخذ على محمل الشك إلا إذا وقع حتملاف في توثيق
شخص ما ، أم لا اتفاق على توثيق شخص ما فهو دليل يمكن الاطمئنان إليه والسوء
عنده ما لم يظهر في سيره الشخص شيء لم يطلع عليه أو ثبت العدماء الموثوق له ،
وسدراً أن يحدث ، ولهد مسعرص موقف العلماء من توثيق علماء البعة والنحو

كان أبو الأسود الدؤني (ب ٦٩ هـ ، ٦٨٨ م) مصرناً ثقة في الحديث واللغة
والنحو^{٣٢} ، وهو شاعر فصيح نمر يحنح شعره في اللغة والنحو^{٣٣}

وكان نصر بن عاصم الليثي (ت ٨٩٩هـ / ٧٠٩م) قارئاً فقيهاً عالماً بالعربية فصيحاً غير متهم^{١١٦}

وكان عبدالله بن أبي إسحاق الحصري (ت ١١٧هـ / ٧٣٥م) إماماً ملماً بالعربية والمرءه عالماً بكلام العرب ولغاتها شديد التحريد للقياس^{١١٧}

أما عيسى بن عمر الشعبي (ت ١٤٩هـ / ٧٦٦م) فقد كان ثقة فصيحاً عالماً بالعربية والنحو والفرقة، شافه الأعراب وأحد صهم، ولم يكن يدعُ الإعراب لشيء، وله كتابان في النحو أحدهما الإكمال، والآخر الجامع^{١١٨}، وهما فيما يبدو محاولة أولية لتحليل كلام العرب بعد جمعه، إذ سى قوايسه النحوية في كتابيه على الأكثر المطرد^{١١٩}، قال بن حني: «فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً، وجعلوا ما فرق عليه بنية بابه، وقرء عن ذلك إلى غيره شذاً»^{١٢٠} وهو ما كان يسميه عيسى بن عمر "الدعات"

وأما أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ / ٧٧٠م) فكان من جلة المرء والمؤثوق بهم واسع العلم بكلام العرب ونعاتها وعريتها^{١٢١}، ول فيه يوس «لو كان أحد يسعى أن يؤحد بقوله كله في شيء واحد لكان يسعى لقول أبي عمرو أن يؤحد كله»^{١٢٢}

أما الخليل بن أحمد المراهدي (ت ١٧٥هـ / ٧٩١م) فإمام العربية الثقة الذي نصر به لمثل^{١٢٣}، قال أبو حيان العرناطي في مدحه^{١٢٤}

إمام الوري ذاك الخليل بن أحمد	أقر له بالسبق في العلم حاسده
وبالنصرة العراء قد لاح فجره	صارت أدبيه وصاءت أباعدّه
دكي الوري ذهبا وأصدق لهجة	إذا ظنّ أمراً قلت ما هو شاهده
هو الواضع الثاني الذي فاق أولاً	ولا ثالث في الناس تُسمى مقاصده
فقد كان رباني أهل زمانه	صيوم قيوم ركع الليل ساجده

وكان تلميذ الخليل بن أحمد عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه (ت ١٨٠هـ / ٧٩٦م)

ثقة عمر منهم سمع الأعراب في البصرة ، والثقات من العلماء أمثال عيسى بن عمر ،
وأبي الخطّاب الأحفش ، ويونس بن حبيب ، وأبي زيد الأنصاري ، و الخليل^(١١٦)

وكان يونس بن حبيب البصريّ (ت ١٨٣هـ / ٧٩٩م) أمياً في النقل صادقاً في القول
مخلصاً للعلم^(١١٧) «سمع من العرب كما سمع من قله»^(١١٨)

وكان المفصل بن محمد الصنّبيّ من أكابر الكوفيّين علامة روية للأدب والأخبار
وأيام العرب موثقاً في روايته عند الكوفيّين والبصريّين^(١١٩)

وكان علي بن حمزة الكسائيّ (ت ١٨٩هـ / ٨٠٤م) من المرّاء السبعة ، لقي الخليل
بن أحمد ، وجلس في حلقته ، فقال رجل من الأعراب تركت أسداً وتيمناً وعندهما
المصاحبة ، وجئت إلى البصرة؟ وقال للخليل بن أحمد من أين علمك هذا؟ فقال
من بوادي لحجار ومعد وتهامة فخرج الكسائيّ ، وأخذ خمس عشرة قنية خبر في
الكتابة عن العرب سوى ما حفظه^(١٢٠) ، وقد وصفه تلميذه المرّاء ، فقال «وكان والله
ما علمته إلا صدوقاً»^(١٢١)

وكان أبو محمد يحيى بن المعيرة البريديّ (ت ٢٠٢هـ / ٨١٧م) صحيح الرواية ثقة
صدوقاً ، ومع ما يشاع عنه من تحيّز للبصريّين إلا أن له قصيدة في رثاء محمد بن الحسن
صاحب أبي حنيفة ، والكسائيّ ، منها قوله^(١٢٢)

أسيت على قاضي القصة محمد فأذيت دمي والفؤاد عميد
وألقني موت الكسائيّ بعده وكادت بي الأرض الفصاء قيد
همسا عالمان أوديا وتخرّما وما لهما في العالميس يد

وكان محمد بن المستير المعروف بمطرب (ت ٢٠٦هـ / ٨٢١م) موثقاً فيما يُملّيه عن
الأعراب والعلماء^(١٢٣)

وكان المرّاء (ت ٢٠٧هـ / ٨٢٢م) إماماً ثقة ، وثقة الكوفيّون والبصريّون وله سمع عند
العرب وبعض العلماء^(١٢٤) ، وكان يشترط الوثاقة فيمن يسم عنه من العلماء ، فهي
تحديد معنى كلمة "فصحكت" من قوله تعالى ﴿وامرأته قائمة فصحكت﴾ [سوره

هود، الآية ٧١] ذكر أنه يقال «فصحكت» حاصت، فعقت فائلاً فلم يسمعه من ثقة^{٢٥}

وأما الأصمعيّ عند بحث من قرب (ب ٢١٥هـ / ٨٣٠م) فقد وصفه الذهبيّ بأنه «الإمام العلامة الحافظ، حجة الأدب ولسان العرب»^{٢٦} وكان صدوقاً^{٢٧} ثقة^{٢٨}

وكان أبو ريد الأنصاريّ سعيد بن أوس (ت ٢١٥هـ / ٨٣٠م) ثقة، وهو مقصود بقول سيبويه «سمعت الثقة»^{٢٩}، وقد نصّ في أوّل بوارده على سماعه عن فصحاء العرب، فقال «نسب أقول قالت العرب إلّا إذا سمعته من هؤلاء» نكر بن هوار، وسي كلاب، وسي هلال، أو من عالية السافلة أو من سافلة العالمة^{٣٠}

وقد تحوّل الدعويون والنحاة في القرن الثالث الهجريّ إلى ملاقات أعراب أفجاح في البصرة والكوفة وبعداد، فكانوا إذا ظمأوا إلى فصاحتهم أخذوا عنهم اللغة، مثل من السكيت (ت ٢٤٣هـ / ٨٥٧م) ومن حنّي (ت ٣٩٢هـ / ١٠٠١م) وقد عمل الدكتور محمد حسن آل ياسين مشرداً بأسماء الأعراب الذين نقلت عنهم اللغة حتى بهانة القرن الثالث الهجريّ، صمّ سته ونسعى أعرابياً، بينهم خمس أعراب، وعامة هؤلاء الأعراب من قيس وتميم وأسد^{٣١}

فعامة علماء اللغة والنحو الأوائل من الثقات، ارجل بعضهم إلى الودي، وسمعوا من فصحاء العرب، ولقي بعضهم الأعراب الرواة في حواضر العرق الثلاث، مما يعني أنهم قد برؤدوا به بسمي الراوي اللعوي^{٣٢} Informant لا لارتحال إنه أو الانسواء به في الحوض، وبها أبعدها عن أنفسهم وعن القواعد التي يوهى عن سماعهم شبهة الوضوح أو التحل أو تعويل العرب ما لم تقل

المعرفة

مرحرح كتب التراجم ولأحبار روايات كثيرة عن سعة حفظ الدعويين والنحاة ومعرفةهم باللغة وعربيتها، وبمصباحها وعليلها، والشعر والشعراء، وسوارح العرب وفائدها ومباركها، من ذلك ما يقال من أنّ «الأصمعيّ كان يحفظ ثلث اللغة، وكان أبو زيد يحفظ ثلثي اللغة، وكان الخليل يحفظ نصف اللغة، وكان أبو مالك عمرو بن كركرة يحفظ اللغة كلها»^{٣٣}

ورُوي عن الأصمعي أنه قال «أحفظ عشرة آلاف أرجوزة»^{١٢٤} ، وفي روايه ثانية «أربعة عشرة ألف أرجوزة»^{١٢٥} ، وفي ثالثة «ست عشرة ألف أرجوزة»^{١٢٦}

وكان أبو عمرو الشيباني (ب٢٠٦ هـ - ٨٢١ م) حافظاً للغة عالماً بأشعار الصائغ ، جمع أشعار بنيها وثمانين مائة^{١٢٧} . أمّا علي بن سمارك ، لأحمر (ب٢٠٦ هـ - ٨٢١ م) مؤدّب الأمن فقد كان يحفظ أربعين ألف بيت شاهد في النحو سوى ما كان يحفظه من المصنّذ وأثبت العرب^{١٢٨}

وكان الرياشي العباس بن الصريح (ب٢٥٧ هـ ، ٨٧٠ م) يقول «تحفظت كتب أبي زيد ودرستها ، لا أني سم أحاسنه مجالسي للأصمعي» ، وأمّا كتب الأصمعي فبني حفظها»^{١٢٩}

وكان أبو العباس المبرد وثعلب موصوفين بسعة المعرفة وعمره العلم

أمّا المبرد فقد «كان من العلم وعمره الأدب وكثرة حفظ وحسن لإشارة وفصاحة الدرس وبراعة البيان ومؤكّنة بحالسه وكرم العشرة وبلاغة لمكانة وحلاوة اعطاطة وحمودة لخط وصحة المراجعة وفرب الإلهام وروصوح الشرح وعدونه المطلق على ما من عنه أحد من تدممه أو تأخر عنه»^{١٣٠}

فالمبرد يعوي أحباري عالم بالمرق الإسلامية وتأم العرب وشعرها وأدبها وبلاغتها ودرجتها في حذلقه والإسلام كما يظهر في كتابه المعروف باسم "الكامل" وهو إني حبب هذا بحوي من أنور أئمة النجاة البصريين ، وله الكتب المعروفة باسم "المفصّل" ، وقد بلغ من ثمنه عماليت النحو والنجاة أن بلاغته بالرجاح وإن خذلك عندما أرسلهما إليه ثعلب بعض حلفتة في بغداد ، «قال له إبراهيم بن السري (الرجاح) : «أأدب أعرك الله في لماتشة؟ فقال له أبو العباس : «سأعما أحسب ، فسأله عن مسأله فأجابه فيها بحوب أقعنه ، فطر الرجاح في وجوه أصحابه متعجّ من بحوبه أني العباس بحواب فلم انقصي ذلك فإن له أبو العباس أقعنت بحوب؟ فقال نعم ، قال فإن قال لك فئل في حواسنا هذا كذا ، ما أنت راجع إليه؟ وجعل أبو العباس يوهن حواب مسأله ويفسده ويعمل فيه فقني إبراهيم سادر لا بحير حواب ، ثم قال : إن رأى الشيخ أعزّه الله - أن يقول في ذلك؟ فقال أبو العباس : «فإن القوب على

بحو كذا ، فصَحَّحَ لِحَوَابِ الْأَوَّلِ ، وَأَوْهَنَ مَا كَانَ أَفْسَدَهُ بِهِ ، فَهَقِيَ الرِّجَاحَ مَسْهُوتًا ؛ ثُمَّ قَالَ فِي نَفْسِهِ : قَدْ بَجُورَ أَنْ يَتَّقَنُمْ بِهِ حِفْظَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَاتِّفَاقَ الْعُلَمَاءِ فِيهَا بِحَوِّ فَعْنَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى حَتَّى وَالَى بَيْنَ أَرْبَعِ عَشْرَةِ مَسْأَلَةٍ ، يَجِبُ عَنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا بِمَا تُقَعِّعُ ، ثُمَّ يُفْسِدُ الْحَوَابَ ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى تَصْحِيحِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ فَلَمَّا رَأَى دَسْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ السَّرِيِّ قَدْ لَأَصَحَّحَهُ عَوْدًا إِلَى الشَّيْخِ ، فَلَسَبَ مَعَارِفًا هَذَا الرَّحْلَ ، وَلَا يَدَّ لِي مِنْ مَلَامَتِهِ ، فَعَانِيهِ أَصْحَابِي فَقَالَ لَهُمْ وَلَكِنِّي أَقُولُ بِالْعِلْمِ وَالنَّظَرِ^{١١١}

أَمَّا أَبُو الْعَنَاسِ ثَعْلَبٌ فَقَدْ كَانَ «مِنَ الْحِفْظِ وَالْعِلْمِ وَصِدْقِ الدِّهَانِ وَدَعْرِفِهِ بِالْعَرَبِ وَرَوَايَةِ الشَّعْرِ الْقَدِيمِ وَمَعْرِفَةِ الْحَوِّ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ عَلَى مَا لَسَ عَلَيْهِ أَحَدٌ»^{١١٢} وَكَانَ ثَعْلَبٌ يَقُولُ «وَبَلَغْتُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ سَنَةً وَمَا بَقِيَ عَلَيَّ مَسْأَلَةٌ لِلْفَرَاءِ إِلَّا وَأَنَا أَحْفَظُهَا وَأَحْفَظُ مَوْضِعَهَا مِنَ الْكِتَابِ ، وَلَمْ يَنْوَ شَيْءٌ مِنْ كَتَبِ الْفَرَاءِ فِي هَذِهِ الْوَفِّ إِلَّا وَقَدْ حَفِظْتُهُ»^{١١٣}

وَفِي وَصْفِ سَعَةِ مَعْرِفِهِ أَبِي عَمْرِو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَعْرُوفُ بِعِلَامِ ثَعْلَبٍ (ت ٣٤٥ هـ ٩٥٧ م) أَنَّهُ أَمِنَى مِنْ حِفْظِهِ ثَلَاثِينَ أَلْفَ وَرَقَةٍ لَعَةٍ ، وَجَمِيعَ كَتَبِهِ الَّتِي بَيْنَ أَبَدِي الدَّسِ بِمَا أَمْلَاهُ مِنْ حِفْظِهِ بَعْرَ تَصَنُّفٍ ، وَلِسَعَةِ حِفْظِهِ تُهْمُ بِالْكَتَبِ ، وَكَانَ يُسْأَلُ عَنِ الشَّيْءِ الَّذِي يَقْدُرُ السَّائِلُ أَنَّهُ قَدْ وَصَعَهُ فَيُحْيِيهِ عَنْهُ ، ثُمَّ يَسْأَلُهُ غَيْرُهُ بَعْدَ مَسَّةٍ عَلَى مَوَاطِئَةٍ ، فَجَبَّ بِلُكِّ الْحَوَابِ بَعِيْنَهُ^{١١٤}

وَالْأَوَّلُ فِي مَعَارِفِ الدَّعْوِيَّينَ وَالنَّحَاةِ أَنَّهَا مَحْظُوتَةٌ بِمَعْرِفَةِ عَدَمَةِ خَارِجِ اللَّعَةِ وَالْحَوِّ ، مِثْلَ الْفَقْهِ وَالنَّفْسِ وَالْخَدِثِ وَالْمَارِيحِ وَالْفَلَسَفَةِ -بِمَطْلُوقِ الرِّيَاضِيَّاتِ- وَأَحْصَارِ الْأَدَبِ وَالشَّعْرِ ، وَغَيْرِهَا مِنْ مَعَارِفٍ ؛ لِأَنَّ الدَّعْوِيَّيْنَ أَوْ الدَّحْوِيَّيْنَ غَيْرُ مُسْتَعِينٍ عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْمَعَارِفِ ، ثُمَّ يَعْنِي أَنَّ مِنْ تَمَامِ أَدَوَاتِ النَّحْوِ الْعِلْمِيِّ وَالتَّفَكُّرِ فِيهِ قَدِيمًا وَخَدِيثًا أَنْ يَأْخُذَ النَّاحِثُ بِنَفْسِهِ بِشَهَادَةِ حَامِعَةٍ فِي هَذِهِ الْعُلُومِ وَغَيْرِهَا حَسَبِ لَاسْتِطَاعَةِ عَدَا صَرُورِهِ تَمَكُّنُهُ مِنْ عَدَمِ اللَّعَةِ

الْمَوْصُوعِيَّةُ

الْمَوْصُوعِيَّةُ كَلِمَةٌ شَدِيدَةُ التَّعْقِيدِ يَحْتَمِلُ حَوَابَ وَأَوْجَهَا مُتَبَايِنَةً^{١١٥} أَهْمَتُهَا فِي

الاسماء إقصاء، الحسرة الدنية، لأن العلم هو منه الأولي وصف الأشياء ونقرير حالها^(١١٦)، فالعويون والنحاه الدين أدركوا عصر الاحتجاج كأبي الأسود الدؤلي وأبيه وبلادته، وعبدالله بن أبي إسحاق الحصرمي، وعيسى بن عمر الشعبي، وأبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وغيرهم وصفوا اللغة العربية مناسبتهم داخل دائرة الوصف، فلم يجعل أي واحد من نفسه حجة وشهادة، بل كان يقول نقول العرب كذا، كأنه ليس العربي العرف بكلام العرب أصلاً

ومن الموضوعية المواضيع، فقد قال الأصمعي: «كان أبو عمرو بن العلاء يحسن عذوماً إذا حسن إنساناً فمها دل من مثيها ولا يعتد أبو عمرو بذلك، وما سمعته يتمدح قط»^(١١٧)، وأبو عمرو هو الذي وصف الأصمعي علمه بقوله: «سألت أبا عمرو عن ثمانية آلاف مسألة عما أحصيت عددها من أشعار العرب ولغات غير ما لم أحصى، فكأنه في قلوب العرب»^(١١٨)

وكذلك الخليل بن أحمد الفراهيدي، ربهذا منقشاً مواضيعاً تروى عنه الأخبار المعجزة في الرهد والتواضع العلمي مع أنه ما همم بعلمه على علم ولا صطه^(١١٩)

ومن الموضوعية الإقرار بعدم المعرفة عندما تجهل المرء الإجابة، ففي حديث الفراء عن قوله تعالى ﴿يَوْمَ يَدْعُو كُلُّ أُنَاسٍ بِإِسمِهِمْ﴾ [سورة الإسراء، الآية ٧١] سأله هشيم، فقال: هل يحور (يوم يدعو كل أناس) روجه عن الحسن، فأخبرته أنني لا أعرفه، فقال: قد سألت أهل العرصة عن ذلك فلم يعرفوه^(١٢٠)، وقد نسي العالم شيئاً من علمه، فيكون من الموضوعية أن يعترف بذلك فقد حكى أبو الفصص الرياشي قال: «حدثني زيد لأقرأ عليه كتابه في الساب فقال: لا تقرأه علي فإني أسيئه»

ويجس أدل على الموضوعية من التراجع عن الخطأ، فقد كان أبو العباس لمرد تنوع كلام سيبويه في الكتب، وعمل فيه كتاب مسائل العبد، ثم اعتذر عما سبق فلمه إليه فيه، وقال: «هد شيء كنا عملناه في أول السنة والحادثة»^(١٢١)

وقال أبو عمرو بن العلاء - رحمه الله - ما رتب في شعر العرب إلا بيتاً واحداً يعني ما يرويه للأعشى من قوله

وأكرتني وما كان الذي تكرت من أخوات إلا الشيب والصلع

فعلو اس حَيَّ ألا ترى إلى هذا السدر المطالع الساهر ، والسكر الراجح الذي هو أبو العلماء وكهفهم ، وبدء الروء وسيمهم ، كيف تحفصه من نعبات هذا العلم وتحرجه وترجعه فيه إلى الله وبحوته^(١٥٣)

وقدّم القراء في معاني القرآن أعموداً مميّزاً على موضوعيّة علماء العربيّة ، فاحرم لسموع ، وإن كان لا يشتهيه ، فعقّب على قراءة ﴿ يكاد سابرقة يذهب بالأبصار ﴾ [سورة النور ، الآية ٤٣] بصمّ الياء والباء في الكلام «ولست أسحب ذلك غلته»^{٥٤}

وعقّب على قراءة «علمت» بالصم من قوله تعالى ﴿ قال لقد علمت ما أنزل هؤلاء إلا رب السموات والأرض ﴾ [سورة الإسراء ، الآية ١٠٢] فقال «والفتح حُحْ إلي» (١٥٥)

وفي مرة النص لموله تعالى ﴿ وما أمرنا إلا واحدة كلمح بالبصر ﴾ [سورة القمر ، الآية ٥٠] قال «ولا أشتي بصها في القراءة»^(١٥٦)

وما أن نصّ ، لا حجاج مقدّم على الماعدة في الأصل فقد حرص القراء على إقرّر النصّ الثابت ، فقال «وقوله ﴿ إن هذان لساحران ﴾ [سورة طه ، الآية ٦٣] قد اختلف فيه انقراء ، فقال بعضهم هو الحس ، ولكنّا نمضي عليه لثلا بحالف الكتب ولست أشتي أن أحالف الكتاب فقرأت تشديد (ب) وبالألف على جهين أحدهما على مع بني الحارث بن كعب ، يجعلون الاثنين في رفعهم وحفصهما بالألف وأشدني رجل من الأسد عنهم ، يريد بني الحارث

فأطرق بطارق الشجاع ولو يرى مساعدا لآباء الشجاع لصنّا

قال وما رأيت أفصح من هذا الأسدي^{٥٧}

وعندما لم يعرف وجه قراءة ﴿ عسيتم ﴾ [سورة محمد ، من الآية ٢٢] بكسر السين ، قال «وعنها لغة مدرة»^{٥٨}

ولم يسمع إقراره وجه الكلام في القرآن الكريم أن يصرّوحها آخر في غيره من كلام

العرب ، فقال «و(عاد) مجرى مصروف- في كل القرآن سم يحتلف فيه ، وقد تُترك
إحراؤه ، يُخمل سماً للأمة التي هو منها ، كما قال الشاعر

أحماً عاد الله جيرة مخلوق عني وقد أعيت عاد وتعب

وسمع الكسائي بعض العرب يقول إن عاد وتبع أمتان»^{١٥٩}

ومن الموضوعات ما اشتهر به النحاة من مخالفة بعضهم بعضاً في الرأي أو العليل أو
النوحه ، وهو خلاف علمي يحترم فيه النحاة (عالمنا) بعضهم بعضاً ، ويمسحون في
كسهم مكنيا للرأي الآخر ، وقد تعدد الآراء ، وتصل حدّاً يجعل الطالب المتدبّر في
حيرة من أمره ، لا يستطيع أن يقطع برأي ، وما ذلك لصعف في عدم النحو ، بل لصفة
أساسة في العلم والعلماء ، وهي قبول رأيي الآخر ، فإن لم يكن قبول سديم وقرار ،
فهو قبول معرفة واحترام ، كما في مخالفة مسويه لشيخه الخليل في بعض مسائل

والخلاف في مسائل العلم يولد ظاهرة لا احتبار والترجيح والصواب والتحصيل ، وقد
قال أحد الحكماء بسميده لا يقل لي أخطاء ، بل قل أصبت ورتك خطأ ، لأن
النحاة كأبناء العلاب

ومن الموضوعات الروح القدّنة^{١٦٠} التي كانت تنقد في النحاة فجعلتهم في بحث
دئم عن الدليل والعليل ، فلا تتحرّج جمهورهم من قديم صار مشهوراً ، أو دليل أصبح
مأثوراً ، فالهادي لموضوعي في العلم هو الصواب لا القدم ولا الشهرة ، وبسبب أصرّ على
البحث العملي من مقوله «ليس بالإمكان أن يدع عما كان» إذ قال من شرف
الأسسي^{١٦١}

قل لمن لا يرى المعاصر شيئاً ويرى للأوائل التقديماً
إنّ داك القديم كان حديثاً وسعدو هذا الحديث قديماً

وتوصّل عالم الكيمياء الشهير ماكس بيروبر في در ساته في العلم والعلماء إلى
صحة دالة ، فقال للعلماء الشباب «لا تأخذوا بأيّ نصيحة يصحكم بها لأكثر من
مكم»^{١٦٢} وقد وضع هذه النصيحة في طرده الصحيح من لا حرام والتقدير : إذ لا

ينفص من احترام التلمذ لأستاذه أن يقترح التلميذ فرضيه مسببه على مخالفة ذلك أن
حتمار الفرضيه قد سمر عن اكشاف حديد بخدم الناس والعلم

فموضوعه تدا مكر الدات ، لكها نسهي تأكيدها ، لكي بعي العلم اتد عا
حسدا لا سلى ، ولا يصير إلى تغليد حامد ، فهي مسرة اللعويين والحاة حنى القرد
الرايع سرورة بروج بقدره علميه في إطار من الموضوعية في البحث والمهج وتاريخ
العدم ، ويس أدل على ذلك من كثرة الماطرب والخلافات أداك ، وهي خلاقات علميه
أنت إني تصفة الحو من شوب عدم الدقة في الاسمراء أو التحليل أو التفسير

التحقق والاختبار

أن لعويين والنحاه وقد اطمأنا إلى حد ما إلى استقر نهم أن سحققوا من صحه
الاسمراء وسأحه بطرق مختلفه تقس مدى لاسمحام بين عيئه الاسمقر ، لموسعة
وسائر كلام العرب الفصح المتمثل في الدرجه بالنصوص الأدبية الشعر والخط
ومن أهم مظاهر هذا التحقق ما يأتي

١ الشروح اللغوية للنصوص الأدبية

إن من دواعي التحليل لمطقي لأي صهره أن ينولى عبء دراسها وتحليلها من هم
معينون بها ، ولأدب شقته الشعر والنثر ماذة جماليه ، أصحاب البحث فيها في
أصل لا اوقع الثقاد ، وهم في تحليلهم للأدب يسعى أن يتجاوز الاكتفاء بالظواهر
البعوتة في لأدب ، لأ أي أدب هو في المحصنة بسبح لعوي ، لكن المطلع على شروح
النصوص الأدبية سبلحظ سرعة سطرة الاتحاد اللعوي في الشرح ، وهذه السيطره فم
يندو ستمرار لاكتفال اللعويين والحاة بنصوص الأدب العربي ، ولا سيم في العرون
الأربعة الأولى ، والأصمعي ، والفرعاء ، وابن السكيت ، وثعلب ، ولسرد ، وأنو مكر
الأساري ، وس حني ، وغيرهم ، لهم بد طولى في شرح أشعار العرب وحطها ، وهو
شرح لعوي ، برعي فم الشارح شرح عرب الألفاظ ، وعرب الكلمات الملبسة ،
والوقوف على لمعى العام للست

كما يروى أن الأحفش الأكبر شيخ سبويه كان أول من فسر الشعر بحسب كل بيت ، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله ، وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها^{١١٣} وسدوا أن مسجع لأحفش الأكبر سرى بين اللعويين والسحاة ، وهو مسجع بعليمي في حاسب ، واحتشاري لسائج الاستقرء الماقص في حاسب آخر ، لأن اللعويين والسحاة في جمعهم أشعر العرب وأمثالها وحضها كانوا يقومون باحتشار موسع لمفاييسهم ومعديرهم ، وقد عتروا عن هذا الهدف بنفسير عرب لألفاظ ، ويعترب ما تدعو حاجة إليه ، فأبو بكر الأساري^(ب ٣٢٨ هـ ٩٣٩ م) في كتابه "شرح المصائد السبع الطول الخهيات" قال في شرح بيت عنترة

لو كان يدري ما المخاورة اشتكى أو كان لو علم الكلام مكلمي

اسم كان مصمر فيها ، والخمر ما عاد من يدري ، ومخورة رفع ما وما بها ، واشتكى جواب لو ، وسم كان الثانية مصمر فيها ، ومكلمي حرها ، والنصب لا يتبين فيه ، لأن الباء لا يكون الذي قبلها إلا مكسورة^{١١٤} ، فأبو بكر الأساري سكت عن حمل البيت بهذا الشرح النحوي ، لأنه فيما يظهر لم يكن معنياً بالتحليل الجمالي للبيت فسر عديبه بيشاب توافق هذا البيت مع ما توصل إليه اللعويون والسحاة من مقاس ومعدير

وقد شجر خلاف بين اللعويين والسحاة من جهة ، والعماد والأدباء من جهة أخرى عمس يتولى شرح نصوص الأدب العربي ابتداءً من القرن الثالث الهجري انتهى بقوله ابن الأثير في أول القرن السابع الهجري : «أسرار الفصحاة لا تؤخذ من علماء العربنة ، وإنما تؤخذ منهم مسائله نحوة أو تصرفية ، أو من كلمة لعونة ، ومن حري هذا الحري ، وإنما أسرار البلاغة فلها قوم مخصوصون بها»^{١١٥}

ولم يكن هذا الخلاف ناجباً عن دهاب اللعويين والنحويين إلى أنهم هم أرباب فهم الشعر ، وإنما كان مذهب اللعويين والنحويين أن سلامة الشعر معيار سلامة فواييسهم في اللغة والتصريف والنحو لهذا بدأ مع أقوال القرن الثالث الهجري وبروع القرن الرابع يظهر نوع من التخصص في مجالات اللغة والأدب والنقد كاحتصاص قدمه من جعفر وأبي هلال العسكري بالنقد والبلاغة ، واحتصاص أبي علي المرسي بالنحو والبغة ، ولا سيما أن النصوص التي كان اللعويون والسحاة معيّن بها قد درست لعوناً بشكل مرصفي

عنه سسناً ، وهي بصوص عصر الاححاح عدا شعر الشعراء المولدين كأبي تمام
والحجري وغيرهم

سد أن ثمة نصاً يمي اللعوتون والحاة متمسكين به يدرسونه ويتدرسونه ، ويقسمون
دراساتهم حوله ، ومن أحله ، وهو القرآن الكريم

٢ مجالس العلماء

تدو مجالس علماء العربية في قصور الخلفاء وغيرها مؤمراتٍ علميةٍ رفيعة المستوى ،
يحضر فيها العلماء معارفهم المختلفة ، من ذلك أن عيسى بن عمر جاء إلى أبي عمرو بن
العلاء وعنده أبو محمد البريدي ، فقال عيسى ما شيء يلغي أنك تحيره؟ قال وما
هو؟ قال يلغي أنك تحير «ليس الطبيب إلا لست» بالرفع فقال له عمت يا أبا عمر
عيسى وأندج الناس ، ليس في الأرض حثاري إلا وهو ينصب ، ولا في الأرض عمي
ولا وهو برفع ثم احتس البريدي كلام أبي عمرو وأرسل من يستوثق من الكلام ، فكان
الرأي موافقاً لقول أبي عمرو حتى إن الأعرابي الحثاري أبي الرفع ، والتسمي أبي
النصب فقال عيسى لأبي عمرو بن العلاء بهذا والله فقت الناس^{١٦٦}

وسأل أبو عبد الله وزير المهدي أبا محمد البريدي ، فقال ما تقول يا أبا محمد في
الشراء؟ مقصور أو ممدود؟ فقال ممدود ثم سأله أبو عبد الله الكسائي ، وكان حاضراً ،
فقال مقصور فقال أبو محمد أخطأ الكسائي واسدك جمع (شري) على (أشربة)
لأن كل ممدود جمعاً باللهاء مثل كساء وأكسية ، وساء وأنسه فاعترض الكسائي
بالسمع فرد البريدي بالاستدلال بالأعراب فوافقه ، فحل الكسائي^{١٦٧}

ومن المجالس المشهورة مجلس الذي تناظر فيه سيبويه مع الكسائي في المسألة
الربوبية المعروفة ، وهذه المناظرة ليست من باب الترف العلمي بل هي مسعى حميد من
رحالات الدولة العباسية الرامية بحس وجعفر والفصل للوقوف على مستوى التقدم
الذي أحرره الدراسات الدعوية عامة في البصرة والكوفة ، وقد انتهت هذه المناظرة
ببصرة بعض الأعراب الكسائي ضد سيبويه الذي شعر وكأنه أصاع جهود قرن كامل
من الدراسات الدعوية المتنوعة لعلماء البصرة ، وقد حلل السحاي (ب ٦٤٣هـ/

١٢٤٥م) موقف سيبويه فقال «فإنما أن يكون سيبويه قد بلعته هذه اللغة فلم تصلها ، ولا عرج عليها ، لأنه ليس كرم ما سُمع منه -أي الأعرجي- أصلاً عنده لقبول منه والحمل عليه ، ألا ترى أنهم قد حكوا أن من العرب من يصب د "لم" ويحرم د "س" و "كي" ، حكى ذلك اللحاني ، وليس ذلك بما يسمتُ إليه»^{١٦} ، وهذا ما جعل علماء النحاة يعدّون اللغة لردّ لا عتبار كما في مناظرات اليربوعي والماربي واسرّد مع انقراء ومن السكت وتعلب^{١٧}

ولأصمعيّ مناظرات ومجالات كثيرة تظهر فيها الخرص على الوثوق من صحته الرواة^{١٨}

٣ كتب الردّ

تشكل كتب الردّ على اللعويين والنحاة صاهرة لافتة في تاريخ العربية ، بها حوارات متعددة ، منها أنها شكل من أشكال التحقق من صحة رواية ، أو صناعة ، أو فائدة ، أو تفسير أو معنى ، وما شابه إلى ذلك ، وهي طهره صحفة يحفظ في الغالب على نقاء العلم من أحدهم ، الملاحظة أو الاستقراء أو التحليل أو التفسير لكي يبقى قوياً متمسكاً غير مساقص ، مع أنها في "حيات قليلة ساء مسي" على الهوى والميل في عصب أو الفكر

ومن المشهورين بالردّ على اللعويين والنحاة ابن درسنويه عبد الله بن جعفر (ت ٣٤٧هـ / ٩٥٨م) ، وله كتاب الردّ على المفضل في الردّ على الخليل في كتاب العين ، وصنع القضيّ بأنه "كتاب مفيد" ، وكتاب الردّ على ثعلب في اختلاف النحويين ، وكتاب الردّ على ابن جالون في الكلّ والعص ، وكتاب الردّ على الفراء في المعاني ، وكتاب الردّ على أبي زيد اللحي في النحو

ومن كتبه في الردّ كتاب نقض الروانديّ على النحويين ، وكتاب النصرة لسبويه على جماعة النحويين ، وكتاب الانتصار بكتاب العين وأنه مدخل^{١٩}

ومرهم بن درسنويه اللعويين والنحاة في ردوده عن جهل ، إذ كان نحويّاً خيل المصدر مشهور الذكر حينئذ النصارى ، فبصافه في عيه الخودة ولإعاب ، لكنه كان شديد الانتصار لمذهب البصريين في اللغة والنحو^{٢٠}

وفي رَأْسِ ولَاد أبي العباس أحمد بن محمد (ت ٣٣٢هـ / ٩٤٣م) على المرْد في كتبه " لا تنصار سيبويه على المرْد " بمرر أهمسة الرد في بخل أراء المرْد في تعديط سيبويه ، ذلك أن أس ولاد دقق في دلة المرْد فوجده معتصرة إلى السماع الصحيح ، أو انقل الدقيق عن العرب وعن سيبويه ، أو التفسير^{٧٢} ، لأن المرْد كان في أوام الشيبه ، فعندما بصحت خبره في اللغة والنحو نرجع عما كتب واعذر^{٧٣}

٤ اختبار الأعراب

سم نكر حمهور اللعوبين والسجاء بأحدون عن لأعراب إلا إذا وثقوا سلامة لعينهم وفصحتهم ، وكانوا يصلون إلى الثقة بطرق متناسه ، كالانطباع ، أو معرفه مكر السكس ، أو المخالطة ، أو الاحبار^{٧٤}

فابن حنّي سأل يوماً أبا عبدالله الشجري الأعرجي ، فقال له كيف تجمع (دكماً)؟ فقال دك كين فقال فسرحنا؟ قال سرحن فقال فقرطنا؟ قال فراطين فقال فعثمان؟ قال عثمانون فقال به بن حنّي هلاقت أنصا عثمانين؟ فقال أبو عبدالله أيش عثمان أرايت إسماً تتكلم به ليس من لعنه ، والله لا أقولها^{٧٥}

وسأل ابن حنّي أبا عبدالله الشجري ومعه من عمّه به دونه في الفصاحة ، وكان اسمه عصا ، فقال لهما كيف يحقر (حمرء)؟ فقالا حُمُرء فقال فسوداء؟ قال لا سَوْداء ووالى من ذلك أحرقاً وهما يحيثان بالصواب ، ثم دس في ذلك (عباء) ، فقال عصا غلباء ، وتعه الشجري ، فدما هم مفتح الباء نرجع كالمذخور ، ثم قال أه ، غسي ، ورم الصمة في الباء^{٧٦}

وسأل أبو عمرو بن العلاء أبا حبرة الأعرجي عن قول العرب " سئصل الله عرفانهم " ، فكتب أبو حيرة الباء من (ع. قانهم) ، فقال به أبو عمرو هيهات أن حبرة ، لا حنك وذلك أن أبا عمرو استصعب البص بعد ما كان سمعها منه بالحرف^{٧٧}

ونقل النجاشي عن أبي الخراج الأعرجي أنه قال في كلامه ما من قوم إلا وفد سمع بعينهم ، فكتب الباء ، ثم رجع عن كلامه ، وعدّ المرء هذا لا حروف من التوهم^{٧٨}

وسدوا أن الحجة لم يشقوا بكلام الأعراب بعد أن بدأ لانحراف الدعوي يظهر في كلامهم ، فوقفوا عن لاحتجاج بعد القرن الهجري الرابع

فالشروح الدعوية للصوص الأدب ، ومحال العلماء ، وكس الرد ، واحسب الأعراب ، كاتب في وجه من وجوهها وسائل علمنة سعال بها نجة العربنة في محل استهزئهم وبوثيقه والتحقق من تمنعه بدرجة مرصني عنها من البحث العلمي الصحيح ، والمفكر العممي السليم ، لكي تكون مسالكهم في تحليل مادة المستقرة مركره على أساس علمي قوي

هوامش الفصل الأول

- (١) نظر في استحيار اللعوي بحث الدكتور حمزة من فلان المريسي، الحبر اللعوي مظاهره واسمايه، مجلة جدور، ج ٥، ٢٠٠١م، ص ٥٤-١٢٩، ثم أنعم انظر في تناوبه لعلمي لشأن الحو لعربي في صوء التحير للعو، ص ٩٣ ١٠٠
- (٢) انظر محمود فجال، الإصباح في شرح الاقتراح، ص ٩١ ٩٢
- (٣) نظر في الصلات بين العرب وغيرهم قبل الإسلام ما كتبه الدكتور عني أبو المكارم في كتابه تقويم لعكر الحوي، ص ١٤ ٢٧
- ١٤ انظر اس سلام طبقات فحو الشعماء، ص ١١
- (٥) نظر كتب لسيه اسويه في ذكر، رصاع حليمه لعمده لرسون صلى الله عليه وسلم وحدث امحاره عليه الصلاة والسلام بمصاحبه الذي ذكره أبو الطيب الحلي، في كتابه مراتب الحويين، ص ٦
- (٦) أبو حيان العرباطي، البحر لمط ج ١، ص ١١٠
- (٧) انظر مصدر اسابن ج ١، ص ١١٠
- (٨) انظر ناصر لدين لأسد، مصادر لشعرا جاهلي، ص ٥٠ ٥٢
- (٩) المرجع نفسه، ص ٥١
- (١٠) انظر المرجع نفسه، ص ٥١
- (١١) لخدش الأثر، وأبوش هو أبوش من شيث بن ادم، والمثل يصوب فيما قدم عهد، ومعهه أن أبوش أول من كتب وأثر بالمخط في مكنوب انظر الميداني، مجمع الأمثال، نسخة محمد محيي الدين عبد الحميد، مج ١، ص ١٩
- (١٢) انظر حواد عني، الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج ٩، ص ٤٩
- (١٣) الطبري تاريخ لرسن والملوك، ج ٤، ص ٢٠، ولخر عد الدكتور لأسد في كتابه مصدر الشعرا جاهلي، ص ٥١
- (١٤) أبو حيان العرباطي، البحر لميط، ج ١، ص ١١٠
- (١٥) انظر مختصر تفسير اس كثير، ج ٣، ص ٢٥٤ ٢٥٦
- (١٦) حواء القصة مروين مختصين في اللفظ نكن معنى متفارب انظر انصبه عد أبي حبان العرباطي، البحر لميط، ج ١، ص ١١٠، ج ٨، ص ٣٦٦
- (١٧) تمكر اندكتور حواد علي قبلنا في هذا الأمر نظر كتابه الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج ٩، ص ١٧
١٨. بس من شرط اللغة مسيطره أن تكون لأرضي ولأهوى في مقاديس علم اسعه، د ب لسطرة لعه م وشيوعها اسمايا عبر لعوية كالقوة الاقتصادية والسياسية، ولهد قد جد شيئا من اشاد

في العربية أو الضعيف عبد الحنا، وهو في الحقيقة الأصل لتاريخي أو لوحه الأكثر استجماً
مع نوايس اللغة

(١٩) انظر ديونه، ص ٩٣

(٢٠) انظر ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ص ٨٣

(٢١) انظر حمزة بن قنلان المريسي، التحجير للمعري، مجلة حدود، ع ٥٤، ٢٠٠١م، ص ٩٨

(٢٢) انظر السيوطي، جمع الهوامع، ج ١، ص ٢٦٩

(٢٣) انظر المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٧٥

(٢٤) انظر ابن فارس، الصحاح في فقه اللغة، ص ١٠

(٢٥) أبو حيان العمري، البحر المحيط، ج ٦، ص ٢١١

(٢٦) انظر الخبير عبد ابن سعد في الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ٢٢ وراجع ربطه بمسألة الكتبه في

لعصر الجاهلي عند أستاذنا الدكتور ناصر الدين الأسد في كتابه مصادر الشعر الجاهلي،

ص ٥٢ ٥٤

(٢٧) راجع آية الدين من سورة البقرة، آية رقم ٢٨٢

(٢٨) انظر كتابه، ج ١، ص ١٤ ١١٠

(٢٩) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٠٨

(٣٠) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٤

(٣١) انظر كتابه، ص ٢٣٥ ٢٧٩

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٨

(٣٣) انظر تخريج هذه الأحاديث في حوشي التحقيق على كتاب الطوفي، الضعفه العصبية،

ص ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٤٧

(٣٤) انظر حمزة بن قنلان المريسي، التحجير للمعري، مظاهره وأسبابه، مجلة حدود، ع ٥٤، ٢٠٠١م،

ص ٧٥ ٧٩

(٣٥) راجع نفسه ص ٩٤

(٣٦) الطوفي، الضعفه العصبية، ص ٢٦٦

(٣٧) انظر حمزة بن قنلان المريسي، التحجير للمعري، مظاهره وأسبابه، مجلة حدود، ع ٥٤، ٢٠٠١م

ص ٩٨

(٣٨) انظر رواية أبي بكر الأباري، يصابح الوقف والابداء، ج ١، ص ٣٩

(٣٩) انظر بعض الروايات يصح متابعه عند البيهقي، أخبار الحواريين الصريين، ص ٣٤ وأبي

البركات الأباري، برهة الألباء، ص ١٧ ١٩، ٢١ ٢٢ ولقمني، إنباء الرواة، ج ١، ص ٣٩

٤٤ والطوفي، الضعفه العصبية، ص ٢٢٧ ٢٢٨، ٢٣١

(٤٠) انظر لسير في، أخبار الحواريين لبصريين، ص ٣٥ ٣٦ والسيوطي، لأخبار مروية في

سب وضع العربية، ص كتاب رسائل في اسمه واسمه، ص ١٦٧

- (٤١) انظر السوطي، لأخبار المروية في سب وصح العربية، ص ١٦٧
- (٤٢) جواد علي، بمصطلح في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج ٩، ص ٤٥ وانظر في اختلاف الباحثين في تحقيق هذه الروايات الدراسات الآتية
- علي أبو انكارم، تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري، ص ٢٣ ٧٩
- محمد خير الخنوازي، بمصطلح في تاريخ النحو العربي، ج ١، ص ٣٧ ٦١
- السيد حسن الصدر، تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام، ص ٤٠ ٦١
- السيد هاشم محمد، أبو الأسود الدؤلي، ص ١٣٤-١٤٥
- عصام نور الدين، تاريخ النحو المدخل، ص ١٣ ٧٣
- كمال إبراهيم، واضح النحو الأول، مجلة البلاغ، ٨٤، ١٩٦٧ م، ص ١٥ ٢١ ع ٩٤، ص ١٨ ٢٢ ع ١٠، ص ٣٢ ٣٥
- (٤٣) محمود سيمان ياقوب، أصول النحو العربي، ص ٣٢-٣٣ ونظر كتاب لغات القبائل الواردة في انصران انكرم للقسيم بن سلام، وقد جاء على الخلاف أنها رواية عن الصحابي لحسين بن عباس رضي الله عنهما
- (٤٤) انظر عصام نور الدين، تاريخ النحو، المدخل، ص ٨٧ ٨٨
- (٤٥) أبو اسركات الأبياري، برهه الألباء، ص ٢٢
- (٤٦) انظر لقطي، إسهاء الرواة، ج ١، ص ٥٦ والسيد هاشم محمد، أبو الأسود الدؤلي، ص ١٦٣
- (٤٧) محمد منجي الصيادي، التعريب وسبقه في الوطن العربي، ص ٤٢٣
- (٤٨) انظر الرجائي، محال العلماء، ص ٨-١٠، ٣٥، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٢٥٥، ٢٥٦
- وانظر ف كسبه، الذكور سامي عاندين عن الاتجاهات النحوية والبلاغية في عصر هأمون، ص ٢٨١ ٣١٩
- (٤٩) أبو اسركات الأسدي، برهه الألباء، ص ٦١
- (٥٠) مصدر نفسه، ص ٦٩
- (٥١) انظر المقطبي، إسهاء الرواة، ج ٤، ص ١٦
- (٥٢) مصدر نفسه، ج ٤، ص ١٥
- (٥٣) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٩ وللتوسع في تحليل كتاب الحدود للمصنف، انظر كتابنا نظريه لأصل وانصرع في النحو العربي، ص ٣٨-٤٣
- (٥٤) انظر النهاوي، كشف اصطلاحات العلوم، مادة، الاستقراء
- (٥٥) انظر عبي أبو حكارم، أصول لتفكير النحوي، ص ٢٧٥-٢٧٦ ومحمد خير الخنوازي، خلاف النحوي، ص ٦١ ٦٩
- (٥٦) انظر كتابه مدخل إلى فقه اللغة العربية، ص ١٣٤
- (٥٧) انظر كتابه من تاريخ النحو العربي دراسة وبصو، ص ٣٨ ٣٩

- (٥٨) انظر كتابه من أسس علم اللغة، ص ٢١٧
- (٥٩) انظر ترجمة الدكتور حمزة بن قلال المريسي لشيء من كتابه مدخل إلى اللغة واللغات، في مجلة كلية الآداب، جامعة بكة سعود، ١٩٨٧م، ج ١، ص ١٤، ص ١٨٩
- (٦٠) لهذا عذر الدكتور حمزة بن قلال المريسي تعميم لحناء انظر كتابه مراجعات لامية، ج ٢، ص ٢١٩ - ٢٢٠
- (٦١) انظر كتاب نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص ١٤٥ - ١٤٦
- (٦٢) لغة الكلمات غير العربية في أصلها في اللغة العربية ٢٠٠ / حسب مدير الأبحاث في جامعة
ابو عبيد، بينما تصل لغة الكلمات غير العربية في أصلها ٥٥ / من اللغة العربية حسب
مؤيد باحث لغوي مؤيد
- نظر الموسوعة العربية العالمية، ج ٢١، ص ١٣٢ مادة اللغة العربية
- (٦٣) انظر كتابه لغوي في النحو، ج ١، ص ٥١ - ٥٢
- (٦٤) انظر كتابه الخصائص، ج ٢، ص ٣١
- وانظر حمزة بن قلال المريسي، انشراح الدعوي، مظهره وأساسه، مجلة جدير، ع ٥، ٢٠٠١م، ص ٩٥ - ٩٦ ومحمد إبراهيم عبادة، عصور لاحتجاج في النحو العربي، ص ٧٦ - ٧٨
- (٦٥) انظر كتابه الخصائص، ج ٢، ص ٧
- (٦٦) لفظي، إله الرواء، ج ٤، ص ١٣٣
- (٦٧) نقل ابن السكيت في الاقتراح
- نظر شرحه للدكتور محمود محال، الإصحاح في شرح الاقتراح، ص ٩١
- (٦٨) لاهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١٥، ص ٤١٦
- (٦٩) انظر كتاب الحروف، ص ١٤٧
- (٧٠) توصل إلى هذه النتيجة غير واحد من الباحثين معاصرين انظر مثلاً
علي أبو بكرم، أصول لتفكير اسكوي، ص ٥٢ - ٥٥
- محمد إبراهيم عبادة، عصور لاحتجاج في النحو العربي، ص ٢٣٠ - ٢٤١
- محمد خليفة الدواع، لتطير الدعوي، ص ١٧١ - ١٧٣
- (٧١) انظر الكتاب، ج ١، ص ٤١٤
- (٧٢) الحجارة بيت قبيلة بل منطقة فيها عدة قائل وهي المائل التي تعيش بين ساحل البحر
الأحمر الشرقي ويسمى بحال العربية في الجزيرة العربية
- (٧٣) انظر كتابه، ج ٤، ص ٤٧٣
- (٧٤) انظر المصدر السابق في هذا الكتاب
- (٧٥) انظر الاتهامات التي جرت بها هذه الأقوال على الاستقرء الحوي في كتاب صديقي الدكتور
محمد المريدي، الميسر في النحو العربي، ص ٤٩ إد أورد راء ثلاثة من الباحثين في
الاستقرء الحوي

- (٧٦) انظر كتابها "لبحث العممي" أساسياته النظرية وممارسته العملية ، ص ٣٠٧
- وانظر محمد عبد ت وملاءه منهجية البحث العلمي ، ص ٩٧
- (٧٧) انظر مرجعين سابقين في الصفحات المشار إليها نفسها
- (٧٨) انظر بيريس موور وكريستين كارلج ، فهم اللغة ، ص ٤٤
- (٧٩) انظر الخصائص ، ح ١ ، ص ٢٤٤-٢٤٥
- (٨٠) بيريس موور وكريستين كارلج ، فهم اللغة ، ص ٤٣
- (٨١) انظر ص ٢٥
- (٨٢) بيريس موور وكريستين كارلج ، فهم اللغة ، ص ٤٣
- (٨٣) انظر الإرشاد إلى علم الإعراب ، ص ٣٩ من دراسة مخض
- (٨٤) مصدر نفسه ، ص ٣٩ من دراسة المخض ، وقد ذكر شواهد أخرى على التصريح بالاستقراء
- نظر ص ٣٩-٤٠ من لدرب
- (٨٥) انظر بحثا مثال النحوي في كتاب سيبويه بين الدلالة الاجتماعية ولقاعدة النحوية ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية العربية ، ع ٢٠١ ، ص ٣٤٧-٣٧٠
- (٨٦) انظر بحث التفكير الرياضي في نظرية النحو العربي ، نظرية لتأويل الرياضياتية النموذج ، مجلة دراسات ، الجامعة الأردنية ، ٢٠٠١ م
- (٨٧) بسوسنج في فلسفة لشاهد في العربية انظر محمد خليفة الدماخ ، التطوير للمعوي ، ص ٢٠١-٢٠٤
- (٨٨) انظر كتابه الإيمان في اللغة العربية ، ح ١ ، ص ٣٨-٣٩
- (٨٩) الخصائص ، ح ٢ ، ص ١٧
- (٩٠) انظر الخصائص ، ح ٣ ، ص ٢٧٥-٢٨٥
- (٩١) معاني لقرآن ، ح ٢ ، ص ٢١٦
- (٩٢) الكتاب ، ح ٢ ، ص ١٥٥
- (٩٣) انظر كتابه أسس علم اللغة ، ص ٢٦٠
- (٩٤) انظر اس جني ، الخصائص ، ح ٣ ، ص ٢٧٦
- (٩٥) المصدر السابق ، ح ٢ ، ص ١١
- (٩٦) انظر المرددي ، الجني الداني ، ص ٢٦
- (٩٧) قراءات في فلسفة العلوم ، ص ٥٠٣
- (٩٨) الخصائص ، ح ٢ ، ص ١٥
- (٩٩) انظر ح ١ ، ص ٥٣ ، ٧١ ، ١٢٤ ، ١٨٢ ، ٢١٩ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩ ، ٣٢٠ ، ح ٢ ، ص ٧٤ ، ٩٢ ، ١١٠ ، ١١٨ ، ٣١٩ ، ٣٣٦ ، ٣٤٥ ، ٣٥٩ ، ح ٣ ، ص ١٥٧ ، ٢٨٥ ، ٢٩٤ ، ٣٠٣ ، ٤٢٥ ، ٥٠٣ ، ٥٤٩
- (١٠٠) انظر ح ٣ ، ص ٣١٢-٣٢٢
- (١٠١) المصدر لسابق ، ح ٣ ، ص ٣١٢

- (١٠٢) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٨٦
- (١٠٣) انظر كتابه، لتعكير المسمى، ص ٢٩٢
- (١٠٤) انظر ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج ٢٥، ص ١٨١، ١٨٣
- (١٠٥) جمع له الدكتور إميل بديع يعقوب أكثر من أربعين شاهداً في اللغة والنحو
- انظر موسوعته، معجم مفصل في شواهد اللغة العربية، مج ١٤، ص ٣٥٧-٣٥٨ من لمهارس
- (١٠٦) انظر لسيرامي، أخبار الحوئين البصريين، ص ٣٩ وأبو البركات لأبدي، برهه الأبناء، ص ٢٣-٢٤ والقعطي، إنباء الرواة، ج ٣، ص ٣٤٤
- (١٠٧) الربيدي، طبقات الحوئين والسعويين، ص ٣٢ وأبو البركات الأساري، برهه الأبناء، ص ٢٦
- وانظر في دوره في النحو العربي، عبدالمعال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، ص ١٠٢-١٢٩
- (١٠٨) الربيدي، طبقات الحوئين والسعويين، ص ٤١ وأبو البركات الأساري، برهه الأبناء، ص ٢٨-٣٠
- (١٠٩) القعطي، إنباء الرواة، ج ٢، ص ٣٧٥
- ونظر حسن حميس الملقح، نظريته الأصل والفرع، ص ٣٦-٣٧ ومحمد خير خلوي، المفصل في تاريخ النحو العربي، ص ١٥٧-١٧٢
- (١١٠) الخصائص، ج ١، ص ٩٨
- (١١١) القعطي، إنباء الرواة، ج ٢، ص ٣٧٥
- (١١٢) الربيدي، طبقات الحوئين والسعويين، ص ٣٥
- (١١٣) المصدر نفسه، ص ٣٥
- وانظر عبدالمعال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، ص ١٧٩-٢٦٩
- (١١٤) انظر في مكانه كتاب أستاذي الدكتور جعفر عيابة، مكانه لخليل بن أحمد في النحو العربي
- (١١٥) انظر حسن حميس الملقح، تاريخ النحو العربي شعراً دلياً أي حياً لمعطياً، مجلة تراث، الإمارات العربية المتحدة، ع ١٤٤، م ٢٠١٠، ص ٢٨-٣٠
- (١١٦) انظر المصافي المفصل، تاريخ العلماء لحوئين، ص ١٠٩-١١١ والقعطي، إنباء الرواة، ج ٢، ص ٣٤٦-٣٦٠
- (١١٧) عبدالمعال سالم مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، ص ٢٧٢ وللوسوع راجع لكتاب نفسه، ص ٢٧٠-٢٨٩
- (١١٨) لسيرامي، أخبار الحوئين البصريين، ص ٥١
- (١١٩) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١٣، ص ١٢٢ وأبو البركات لأبدي، برهه الأبناء، ص ٥١

- (١٢٠) أبو البركات الأسدي، مرهة الألباء، ص ٥٩
- (١٢١) المقرئ، معاني القرآن، ج ٣، ص ١٠٧
- (١٢٢) انظر ترجمته التي أوردها أبو البركات الأسدي في كتابه مرهة الألباء، ص ٦٩ ٧٢
- (١٢٣) انظر القفطي، إسهاء لرواة، ج ٣، ص ٢١٩
- (١٢٤) أبو البركات الأسدي، مرهة الألباء، ص ٨١
- (١٢٥) انظر معاني القرآن، ج ٢، ص ٢٢
- (١٢٦) سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ١٧٥
- (١٢٧) المصدر نفسه، ج ١٠، ص ١٧٧
- (١٢٨) أبو البركات الأسدي، مرهة الألباء، ص ١٠٠
- (١٢٩) المصدر نفسه، ص ١٠١
- (١٣٠) انظر نوادر أبي زيد، المقدمة
- (١٣١) انظر كتابه الدراسات الدعوية عند العرب إلى مهمة القرن الثالث، ص ٧١ ٧٧
- (١٣٢) انظر هاروباي، أسس علم اللغة، ص ١٢٠
- (١٣٣) البراهمي، أخبار الحواريين المصريين، ص ٦٨
- (١٣٤) أبو البركات الأسدي، مرهة الألباء، ص ٩٠
- (١٣٥) الرندي، طبقات الحواريين والسعويين، ص ١٦٨
- (١٣٦) القفطي، إسهاء لرواة، ج ٢، ص ١٩٨
- (١٣٧) أبو البركات الأسدي، مرهة الألباء، ص ٧٧ ٧٨
- (١٣٨) المصدر نفسه، ص ٨٠
- (١٣٩) الرندي، طبقات الحواريين والمقويين، ص ٩٧
- (١٤٠) المصدر نفسه، ص ١٠١
- (١٤١) المصدر نفسه، ص ١٠٩ ١١٠
- (١٤٢) المصدر نفسه، ص ١٤١
- (١٤٣) المصدر نفسه، ص ١٤٧
- (١٤٤) انظر الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٣، ص ١٦٠
- (١٤٥) مؤيد زكريا، التفكير المعاصر، ص ٢٩٤
- (١٤٦) انظر رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي - سياساته النظرية وممارسته العملية، ص ٣٢
- (١٤٧) الرحاحي، مجالس العلماء، ص ٣٢
- (١٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٤٢ ٢٤٣
- (١٤٩) انظر ترجمته في كتب التراجم
- (١٥٠) معاني القرآن، ج ٢، ص ١٢٧
- (١٥١) ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ٣١٥
- (١٥٢) انظر المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٠٧، ج ٣، ص ٢٩٠

- (١٥٣) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣١٣
- (١٥٤) معاني القرآن، ج ١، ص ١٩
- (١٥٥) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٣٢
- (١٥٦) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١١١
- (١٥٧) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٨٤
- (١٥٨) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٦٢
- (١٥٩) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٩
- (١٦٠) انظر فؤاد زكريا، لتفكير انعمي، ص ٢٩٤ ٣٠٣
- (١٦١) انظر محمد بن عاصم لعرناطي، حنة الرضا في تسليم ما قدر الله وقضى، ج ١، ص ١٠٨
- (١٦٢) انظر كتابه ضرورة العلم، ص ١٨٤
- (١٦٣) انظر السيوطي، نعيه الوعاة، ج ٢، ص ٧٤
- (١٦٤) انظر ص ٣٦١ ٣٦٢
- (١٦٥) انظر المثل السائر، ج ١، ص ٢٨٠ وانظر منتوسع كتاب الدكتور عبد الحكيم راضي، نظريته
- اللغة في اسعد الأدبي، ص ٩ ٢٠
- (١٦٦) انظر البرجاني، مجالس العلماء، ص ١ ٤
- (١٦٧) المصدر نفسه، ص ١٦٩ ١٧٠
- (١٦٨) قيل إن مناظرة كانت بحضرة الرشيد
- انظر البرجاني، مجالس العلماء، ص ١٠٠٨ والسخاوي، سفر السعادة وسعير الإغادة، ج ٢، ص ٥٤٩
- (١٦٩) انظر في المناظرات كتاب صديق الدكتور وحيم جبر أحمد الحساوي، المناظرات الدعوية
- والأدبية في اختصاره العربية الإسلامية، ص ٨٩ ١٠٣
- (١٧٠) انظر المرجع السابق، ص ١٢٥ ١٣٢
- (١٧١) انظر ترجمته التي أوردها انقضي في كتابه إسهاء الرواة، ج ٢، ص ١١٣ ١١٤
- (١٧٢) انظر المصدر نفسه، ج ٢، ص ١١٣
- (١٧٣) انظر الانتصار لسيبويه على المرء، ص ٤٧، ٤٨، ٥٢، ٥٤، ١١٦، ١٥١
- (١٧٤) انظر ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ٢٩٠
- (١٧٥) انظر في احب الأعراب وموقف الدعوى والسجاء منهم
- محمد عيد، الروبه والاستشهاد باللغة، ص ٣٠-٤٢
- عبد الحميد لشلقاني، الأعراب لرواة، ص ٩٧-١٢١
- (١٧٦) انظر الخصائص، ج ١، ص ٢٤٣
- (١٧٧) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٨
- (١٧٨) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٥
- (١٧٩) انظر معاني القرآن، ج ٢، ص ٩٣

الفصل الثاني

التحليل النحوي

مع أن التحليل في الهرم النظري للتفكير النحوي العممي يتلو الاستمرء إلا أنه في الممارسة العملية قد يداخل مع الاستقراء والتفسير ، وهذا الدخال في النحو العربي نابع طبيعي ، ذلك أن مرحلة الاستقراء امتدت إلى القرن الرابع الهجري عند بعض النحاة مع أن التأليف النحوي الذي تظهر فيه ثمار الاستقراء والتحليل والتفسير ظهر في القرن الثاني الهجري ، لأن الاستقراء لم يكن دفعة واحدة ، وكذلك التحليل والتفسير ، فقد حصل تداخل حميد ، إذ كان احتساراً موضوعاً للاستقراء والتحليل والتفسير ، تكرر غير مرة حتى اتحد النحو العربي شكله الموروث في القرن الرابع الهجري فيم أرشح ، فالاستقراء في حقيقته استقراءات ، والتحليل تحليلات ، والتفسير تفسيرات

والتحليل تنظيم رياضي لمعطيات لاستقراء يقرر هذه المعطيات قراراً هرمياً من العام إلى الخاص ، ومن البسيط إلى المركب بتحويل المعطيات من عناصر متسابة في مجموعته كلياً إلى صفات مشتركة في مجموعات جزئية ، نحل صفة صفة ، أي مجموعة مجموعة ، لكي تتحول الصفة إلى معيار رمزي مجرد بسيط يدل على موصوف غير رمزي هو مادة الاستقراء ، وهذه الدلالة الاستقرائية هي القوة التي تجعل المعيار مؤلداً للمادح كثيره شبه الموصوف ، وإن لم تكن صفة ، فإد كانت صفة "فاعل" مصححة من غير علل هي الصفة المشتركة للكلمات "صارب ، لاعب ، عامل ، كب ، شارب" فإن إيمان هذه الصفة المشتركة صيغة فاعل على الكلمة (رمز) سينتج كلمة "رامس" ، وهي كلمة مثاكلة في شكلها العام للكلمات السابقة ، لكنها لم تكن منها

إذن ، فمادة التحليل هي الاستقراء ، لكن سائحه أكر من مادة لاستقراء ، لأن مصداق التحليل لا يستطيع أن يرتفع فوق منطق الاستقراء ويظهر إلى غيرها إلا إذا حول مادة الاستقراء إلى شيء يحف ورثه وتردد قيمته ، وهو المعيار

لعل أصعب شيء في بناء العلوم تحديد القاعدة المركزية الأولى في التحليل ، إذ إن القواعد الأخرى الصغرى ستتكن عنها ، وتشتق منها ، وإذا كان الصواب فيها يعكس

فَوَهَّ الْعِلْمَ ، فَإِنَّ أَحْصَا فِيهَا ، وَلَوْ كَانَ سَبِيضاً مُؤَدَّنٌ بِتَهْيِيزِ ذَلِكَ الْعِلْمِ ، وَلَوْ بَعْدَ حَسْبِ ، لَهَدَّ نَعْدَ انْقِسَامَةِ الثَّلَاثِيَّةِ مَعْرُوفَهُ لِنَكْمَةِ فِي انْعَرِيَّةِ الْأَسْمِ وَالْمَعْلُ وَالْحَرْفِ أَهَمُّ فَاعِدَهُ تَحْلِيسَةُ فِي النَحْوِ الْعَرَبِيِّ ، بِدَسْخَلِ مِنْهَا مَنَعَلَمُو الْعَرَبِيَّةِ إِلَى عَالَمِ انْحَوِ الْعَرَبِيِّ ، وَمُحْدَلٌ أَنْ يَمْهَمِ النَحْوِ الْعَرَبِيِّ مَنْ لَمْ يَمَيِّرْ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْمَعْلُ وَالْحَرْفِ ؛ لِأَنَّ أَبْوَابَ النَحْوِ كُنْهًا دَائِمَةً عَلَيْهَا

اللغة وسيلة

سَيَّرَ الْمُشْتَعُونَ بِالْعَرَبِيَّةِ نَا الدَّعَا وَسِيْلَةً يَسْتَعْمِلُهَا الدِّسْ بِنَفْسِهِمْ وَالتَّوَاصُلَ فِيهِمْ بِيَسْهُمْ ، وَلَأَصْلُ فِي الْوَسَائِلِ فِي الْمَكْرِ الْإِسْلَامِيِّ تَحْقِيقُ النِّمْعِ ، وَهَذَا الَّذِي يَجْعَلُ الدَّعَا عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْأَقْرَبِ - وَسِيْلَةً مَفْعَةً ؛ لِهَذَا يَهْدِي الرِّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ سَجْعِ الْكُهَّانِ أَوْ سَجْعِ الْأَعْرَابِ كَمَا فِي رُوْيَةِ أُخْرَى ، فَمِمَّا أَخْدَثَ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ «أَنَّ نَا هَرِيرَةً قَالَ اخْتَلَبَ امْرَأَتَانِ مِنْ هُدَيْبٍ ، فَرَمَتْ أَحَدَاهُمَا لِأُخْرَى بِحَجَرٍ ، فَقَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا ، فَاحْتَضَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَصَصَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ ذِيهِ حَبِيبَهَا عَرَّةً عَبْدًا أَوْ وَبِيدَةً ، وَقَصَصَ بَدَّةً بَرَأَهَا عَنِ عَقْدَتِهَا وَوَرَّثَهَا وَلِذَلِكَ وَمِنْ مَعَهُمْ ، فَقَالَ حَمَلُ بْنُ النَّائِعَةِ الْهُدَلِيِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ أُعْرِمْتُ مِنْ لَا شَرَبَ وَلَا أَكْلَ وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهْنُ ، فَمِثْلُ ذَلِكَ يُقَالُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُبَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ مَنْ أَحْلَى سَجْعَهُ الَّذِي سَجَعُ»^{١٧} وَفِي رُوْيَةِ «أَسْحَجُ كَسَجْعِ لِأَعْرَابٍ»^{١٨}

وَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا السَّجْعَ رَاحِعٌ - فِيمَا يَطْهَرُ إِلَى أَنَّ السَّجْعَ اسْتَعْمَلَ الدَّعَا بِغَيْرِ تَحْقِيقِ شَرْطِ النِّمْعِ بِالنَّفَاهِمِ وَالْوَاصِلِ ؛ بِدَحَاءِ تَوَثُّرَاتِ كَلَامَتِهِ لَا بَرِيدٌ فِي الْمَعْنَى شَيْئًا ، فَتَقَعُ اللَّعْنَةُ فِي جِهَةِ الْمَعْنَى ، فَإِذَا كَانَ السَّجْعُ حَرَاءً مِنْ الْمَعْنَى فَهُوَ مَحْمُودٌ مَقْبُولٌ بَلْ هُوَ مِنْ مَرَاغِي الْبِلَاعَةِ فِي الْعَرِيسَةِ ، بِكُرِّ الْعَكْسِ كِنَعَةِ الْكُهَّانِ وَأَصْحَابِ الْحُبِّ مَدْمُومٌ ، بِدَا تَحْدِثُ بِهِ مَفْعَةُ الْوَاصِلِ وَالنَّفَاهِمِ عَلَى وَجْهِهَا^{١٩} وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وَمَا دَامَتِ الدَّعَا وَسِيْلَةً تَحْقِيقُ النِّمْعِ بِالْمَعْنَى ، فَإِنَّ النَحْوَ لِمِيسَرِ عَلَيْهَا وَسِيْلَةً بِحَقِّقِ النِّمْعِ

بمعيار ، لأنه من علوم لآلة ، فمعاسر النحو ليست عذاب بل وسائل لغاياه حددها
الفكهي (ب ٩٧٢هـ / ١٥٦٤م) بقوله «وعديته الاستعانة على فهم معاني الكتب
وانسنة ، ومسائل الفقه ، ومحاطة العرب بمعصم لعصر»^١ ، فإذا كانت الوسيلة تحقق
الغاية المطلوبة منها فهي وسيلة صحيحة عندما

الطريق إلى تقسيم الكلمة

كانت البداية حينما معثر من الكلمات ، كان تخطيطها الخطوة الأولى بناء
منصومه بحوثة فوثة ؛ إذ يُروى أن عبيد بن أبي طالب رضي الله عنه - ألقى صحيفة إلى
نبي الأسود الدؤلي - «بُصِّحَتْ فيها» «الكلام كله ثلاثة أشياء سم وفعل وحرف ،
فالاسم ما أتى عن المسمى ، والفعل ما أُتِيَ به وفي رواية ما أتى عن حركة المسمى ،
والحرف ما أتى عن معنى وليس باسم ولا فعل وفي رواية والحرف ما أُوحد معنى في
غيره ، وفيل في رواية ثالثة والحرف أدلة سهما»^٢

بدو أن الصفة الثلاثية هي الخطوة الثانية في التحليل لا الأولى ؛ لأنها مبنية على
صفين أولاهما معنى ، وثانيتهما حركته أي رمة ، لأن المعنى شرط في الاسم
والفعل ، فحصل الاشتراك في الصفة ، فحُيِّج إلى الرمن بهيئة مخصوصة لإزالته
لاشتراك بين الاسم والفعل ، على حين بقي الحرف حالاً من صفني معنى والرمن
على لا حتماع والافراد وهذا يعني أن الخطوة الأولى نظرية هي المعنى

التمييز بالمعنى المفرد المستقل

المعنى مفرد مستقل ما لا يدل جزء يقطعه على حرفه^٣ فكلمة "حسن" لا تحقق
معناها إلا بتصم حروف الحاء والسين والنون على اشتراك ، فليس لأي حرف منها
القدرة على تحقيق معنى كلمة "حسن" حرفياً ولا كتباً ، فالمعنى مفرد لا سجرأ إلى
حروف لقطه كأنه جوهر ، وشروط المعنى المفرد هي

أ وجود مجموعة من حروف العربية

ب تحقق معنى من تصم مجموعة الحروف

جـ ستحاله تجرئة معنى حسب الحروف أو المقاطع

فإذا كانت لدينا الكلمة (س) ذات المعنى (ع) المحقق في مجموعة الحروف (ر)
وإن (ن) ليست جزء من (ع) إذ (ع) عنصر غير قابل للتحركة على أي نحو ، وهذا يعني
أن المعنى المفرد أصغر وحدة صوتية ذات معنى مستقل في النحو
ويُستدل على المعنى المفرد بوحدة من الطريقتين لآتيين ، أو بهما معاً

١- المعنى المعجمي

كل كلمة لها حذر في المعجم بها بالضرورة معنى مكمله ذلك الحذر ، لأن المعجم
مرجعة منظمه في المعاني ومعاني المعجم المسبة على حدوده بما أن تكون منجقة
استعمالاً مثل (خسر) من الحذر (ح ، س ، ن) أو أن تكون منجقة عقلاً لا استعمالاً
كما في الحذور والكلمات المهملة نحو (دير) المقولبة عن (رند) فحذرها لاقتراصي رد ،
ي ، ن) نكر هذا الحذر غير محقق عملًا بانتظار المعنى الذي سيدخل فيه ، فلا شك
عه ، نحو الحذر (ب ، ن ، ك) الذي تحقق بالكلمة (سك) مع ضرورة التمييز بين
إمكانه وجود الكلمة وسبب معناها ، فكلمة (سك) يمكن توليدها بالسبيل الرباعي
بين حروف العرصة ، لكن هذا التوليد يبقى مهملاً إلى أن نطرق سبب يجعله د معنى
مصدر

ويسخ عن اتحاد المعجم معياراً في قرر الكلمات أن الكلمات المستقلة بمعنى هي
الأفعال جميعاً ، ومعظم لأسماء ، لأن الأفعال في العربية من شرطها أن تكون على
هيئة مخصوصة ، من فوائدها إمكانيه الرد إلى حذر في المعجم أما لأسماء فأنسها
كثيرة ، ولا يشترط فيها على التحقيق الرد إلى حذر في المعجم مثل أسماء الاستفهام ،
وبعض الأسماء لأعجمة غير الحاربية على أسنة العربية نحو "القسطنطينية"

٢- المعنى الدلالي

وهو أن يدل الكلمة في أصل وضعها واستعمالها على معنى مستقل يتحصن بها ،
فتكون الكلمة دلاً ، والمعنى مدلولاً عليه ، مثل الصمتر نحو «أب ، هو ، نسم» فهي تدن

على معنى ، لكن هذا المعنى يتحقق بالاستعمال والى مواطن لا بصيغة معجمة لها حذر متفق عنه ومثلها الكلمات الأعجمية غير الحارة محرى الكلمات العربية في سائرها الصرفي نحو «تشرشل ، برلين ، كوسهاجر» وغيرها ، فهي أسماء لأنها تدل على ما يعادل الاسم في العربية من حيث لإشده ، واخس ، وبعض المواقع الإعرابية كالفاعل والمسند والمفعول به

والمعنى الدلالي هو الذي يعوض عدم قدره المعجم على حصر الأسماء جميعها فيه وفق بيانه لاشتقاقه

فباستعمال التمييز بالمعنى المفرد المستعمل تكون كلمات العربية على نوعين كلمات ذات معنى مفرد مستقل ، وكلمات ليست ذات معنى مفرد مستقل

النوع الأول منصوي تحته الاسم والفعل ، والنوع الثاني لا منصوي تحته إلا أحرف وهذه النتيجة مضمرة إلى معيار آخر لميز الأسماء من الأفعال ، فإن اس عصفور «اللفظ الذي يكون حرف كلام لا يخلو من أن يدل على معنى أو لا يدل ، وباطل لأن يدل على معنى أصلاً فإن دلت عبت فإن دل فإما أن يدل على معنى في نفسه أو في غيره ، فإن دل على معنى في غيره فهو حرف»^{١٧}

التمييز بالمبنى الصرفي

اسمى الصرفي هيئة حاصلة للكلمات ذات المعنى المعجمي المفرد لمستقل ، وهي بصم الأفعال ومعظم الأسماء ، وقد سبب حاجة العرصة أن لمبى الصرفي تتحد في الدلالة مع الرمز ناره ، وبذلك عن هذا لاتحد أخرى ، فسمو الكلمات المعجونة معها بالرمز أفعالاً ، والكلمات بمعكة بسماها عن الارتباط الدائم بالرمز أسماء ، قال من عصفور عن اللفظ المفرد لمفيد «وإن دل على معنى في نفسه فلا يخلو أن يتعرض سبته لرمز أو لا يتعرض ، فإن تعرض فهو الفعل ، وإن لم يتعرض فهو الاسم»^{١٨}

والطريق إلى القسمة الثلاثية فيها محطتان معنى ، والى الدل على الرمز ، وباستعمال لمبى والرمز تكون قسمة الكلمات في العربية رابعة في التحليل الرصاصي ، كما يأتي

(١) المعنى + الرمز

(٢) المعنى - الرمز

(٣) الرمز المعنى

(٤) المعنى والرمز

التقسيم الأول متحقق في الفعل ، والتقسيم الثاني متحقق في الاسم ، والتقسيم الرابع متحقق في الحرف ، أما التقسيم الثالث فلا وجود له في العربية ، إذ مر أن الرمز يُعرف بالشيء والهيئته ، وهذه الشيء من خصائص معاني المعجمية فلا وجود للرمز إلا في معاني المعجمية التي تدل بالضرورة على المعنى ، فتصبح عدم الصلة السابقة

(١) المعنى + الرمز = الفعل

(٢) المعنى الرمز = الاسم

(٣) الرمز - المعنى = Φ

(٤) المعنى والرمز = الحرف

وقد أعرت هذه النتيجة العقبية المنطقية مع الاستمرار بعض اتجاهات معجمها : إذ قد مر أن الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء معنى لا يحنو الكلام عرب كـ أو أعجمي - من هذه الثلاثة^١ وهذه التعميم في غير محله ، لأن الدعاء تختلف في أنطقتها النحوية ، ومسالكها الصرفية والصوبية

وحلوا الحرف من علامتين المميزين للكلمة معنى مستقل والافراد بالرمز تحديد كـ ، لأن عدم العلامة علامة

تقسيم الفعل بين المعنى والمبنى

ثم يفت عن ذهن النحاة ، وهم يحتلون موقد العربية أن فيها كميات تدعى بمعجم المعجمي على الرمز ، مثل «عد» ، «لأمس» ، «اليوم» ، «والآن» ، وغيرها ، لكن هذه الدلالة غير مرتبطة بالمبنى ، فكلمة «البارحة» بمعنى اليوم السابق على ورد اسم انفعال نحو

"لخاصره" نكر الأولي يربط معناه بالرسم في حين تتحلل الثانية من الدلالة بظرده على الرسم ، فبحث النحاة عن المسمى الملازم للاقتراء بالرسم ، ووجدوا تعيينهم في وزن "فعل" وتصارعها مع مراعاة حركة العاء والعين السدلية

الطريق إلى أقسام الفعل

من الأمور التي يدركها العقل البشري بدهه أن الرسم له ثلاثة أقسام قسم مصي و سهي ، وقسم حاصر ، وقسم قادم في المستقبل ، وقد عتروا عن هذه المسمية العقلية ثلث يألوه العرب ، قال ابن بعش "لما كانت لأفعال مساوقة لزمان ، والرسم من مقومات الأفعال موحداً عند وجوده ، وتعدم عند عدمه انقسمت بأقسام الزمان ، وإذا كان الزمان ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل ، وذلك من قبل أن لأزمة حركات العلك ، فمنها حركة مصت ، ومنها حركة لم تأت بعد ، ومنها حركة يفصل بين الماضيه والآية ، كانت الأفعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر ، فالماضي ما عُدِمَ بعد وجوده ، فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده ، وأما الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبل وسري منه ، فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده ، والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد ، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده " " "

فالمسمية العقلية للرسم أمر يقره النظر العمي " " ، لهذا لم يكن دعاً أن يحل النحاة الأوائل زمن الفعل ، وفي أذهانهم هذه القسمة ليس بقصد إثباتها أو نفيها ، إذ بي من مدائه الأمور عند المشغلين بالعلوم

وقد نَسَّ النحاة من استعراء كلام العرب أن الرسم يتحد شكليين يظهر فيها

الشكل الأول : يقع فيه تلازم بين المسمى الصرفي والاقتران بالرسم ، نحو "صرت يصيرُ ستصيرُ" فالورد الصرفي "فعل يفعل سفعِل" ملازم للاقتران بالرسم

أما الشكل الآخر فلا يقع فيه تلازم بين المسمى الصرفي والاقتران بالرسم ، فتتحد الشكل الصرفي مع تصرفين محليين من حيث الاقتران بالرسم ، نحو كلمة "كاتب" في المثاليين الآتيين

ما كتب زيدُ مصيدة

- ما كاتبٌ مُحِطُّاً وهاديه ، حِجَّةٌ والرهان

فكلمة "كاتب" الأولى ذات اقتراح بالرمز جعلها تأخذ كالأفعال فعلاً ومفعولاً ،
في حين جاءت كلمة "كاتب" الثانية سمّاً منفكّاً عن الاقتراح برمانٍ مُحِصِّلٍ مع "ن"
الكلمتين على وزن صرفيٍّ واحد ، فندسى مؤنثٌ ولا رنساظ بالرمز مخيف

إنَّ الفرق بين الشككين النديين يظهر فيهم الرمز في كصمت العربية موطّ بالتلازم
بين المسمى والرمز ، فهل هو شرطٌ في الفعل أم لا ؟ ذهب جمهور النحاة إلى أنّه شرطٌ
دائمٌ ، وذهب الكوفيّون إلى أنّه ليس شرطاً دائماً ، فصح عن المذهب لأوّل أنّ اسم
الفاعل اسمٌ عمم أم لم يعمل ، ونجح عن المذهب الثاني أنّ اسم الفاعل العامل عمم
فعله فعلٌ ويسمى الكوفيّون بالفعل الدائم ، وينحى به اسم المفعول^(١)

سدو أن رأي جمهور النحاة أسدٌ لأنّه لا يستدعي الظرف في كل اسم فاعل وبحوه ،
هل هو عامل أم لا ؟ يهد سدو واستشر

وقد تبيّن النحاة أنّ الفعل انداز على الحاضر والمستقبل قد يكون على مسمى صرفيٍّ
واحد ، نحو الورد "يفعل" مثل "يصر" فهو صالح للحال والاستقبال ، وملايست
الساق هي التي تحدّد جهة الرمز ، فهذه مشكله أوبى

ونبيّن النحاة أنّ الفعل "أدرس" يدلّ على زمن بعد زمان التكلم فهو في حكم
المستقبل ، والفعل "سيدرس" يدلّ على المستقبل ، وبين الفعلين فرق في المسمى الصرفي
عده الفرق في السحور ، فالأوّل طلب لشيء لم يحدث زمن التكلم ، والثاني طمع شيء
سيحدث في المستقبل ، فالأوّل إنشاء والثاني خبر وهذه مشكلة ثانية

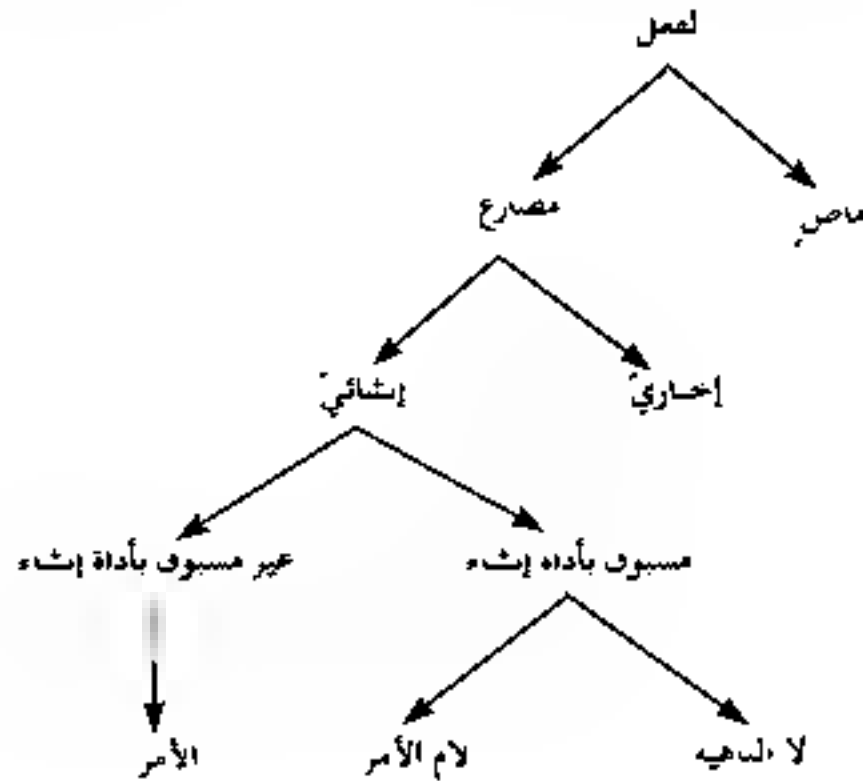
وبين النحاة أنّ الفعل "تصدرع" تعبيرٌ حركةٌ آخره رفعاً ونصباً وحرماً ، وهو في
حالة الحزم على معينين

الأوّل الإحذار إذا سؤى بأقوت لحزم باستثناء لام الأمر ولا الناهية

والثاني لإنشاء إذا كان مسوقاً بلام الأمر أو بلا الناهية وهذه مشكله ثالثة

وندلّ هذه التحليلات التي بيّنها نحا العربية هي الفعل على ما يأتي

- أ ثمة إمكانية لدلالة المسمى الواحد على أحال أو لاستفصال
- ب ثمة فرق دلالي في الفعل غير الماضي يمثل تلمساعه إلى حرر ووشاء
- ح لا يخصص الرمن الخاصر بمسمى ما احتصاصاً دائماً
- د مسمى الرمن الماضي ومشتقاه التصريفية لا اشترك فيه
- استخدم النحاة النتائج السابقة في قسمة الفعل في العربية إلى قسمين هما
- ١- الماضي وهو الذي يدل على عباه على الرمن الماضي من حيث صاعدة النحو
- ٢ المصارع وهو الذي يدل على الخاصر أو مستقبل ، وهو على شكلين اثنين
- ١- الفعل المصارع الإخباري ، وهو الذي يكون في حالة رفع أو نصب ، مما يدل كان مجروماً بشرطه عدم اقترانه بلام الأمر ، أو بلا النهه
- ٢ الفعل المصارع الإنشائي ، وهو الذي يدل على طلب غير ما حر مثل الفعل المصارع المجروم بلام الأمر أو بلا النهه ، أو الدال على الطلب من غير أداة حرم ظاهرة ، وهو ما يسمى بفعل الأمر ، وفعل الأمر ليس مشتقاً من دلالة الرمن بل هو مشتق من فعل مصارع مجروم دل على طلب ، كما في الشكل الآتي



ويحتصر النحاة عادة حُطَّطَه الشكل السابق بالقول المتداول من جمهورهم «المفعِل ماضٍ ومضارع وأمر» ولعلَّ العناية التعليميَّة هي السبب في طيِّ الخطوات السابعة على تشكُّل الأمر وشافه من المضارع مع أنَّ صامتَ باء فعل لأمر يَدَّ على ارتدائه بالمضارع المجزوم ؛ ذلك أنَّهم يقولون «يُسيِّ فعلُ الأمر على ما تُحرم به مضارعه»

وقد يرتبط بالعناية التعليميَّة نوعٌ آخر يعرُّ لجمهور النحاة احتصرهم أقسام الفعل بالثلاثيَّة المعروفة ، وهو أنَّ الإحبار والإشياء من معاني النحو ؛ فإذا قُدِّمَتْ لطلبة العربيَّة أحكامُ فعل الأمر معجونه بمعاني الأمر وهو إنشاء طسيِّ يمكن أن يحدث لسرِّ عند انظليه وهذا احتشاد يمكن أن يُفعل ، ويمكن أن يُرفض

وثمة مشكلةٌ نتجت من تصنيف الفعل المضارع لمسوق بلام الأمر أو بلا الناهية ، وفعل الأمر في حانة الإشاء ؛ ذلك أنَّه في الفعل "درس" "لا تدرس" باستعمال لا الناهية ، والفعل "ادرس" معادل في معناه بفعل "تدرس" المجزوم بلام الأمر ، فهل يعني هذا أنَّ فعل لأمر سارٍ عليه حُكْمُ الفعل المضارع في الإعراب أم أنَّه منقطعٌ عنه ؟

ربط الكوفيُّون فعل الأمر بالفعل المضارع فقالوا إنه مُقرَّب مجزومٌ بحرف حرم معنًى ، خُذف لكثرة الاستعمال على سبيل الاقتصاد والخصف وربط جمهورُ النحاة فعل الأمر بالنظريَّة العامة للفعل وهي قائمة على أنَّ الأصل في الأفعال السَّء ، ولا سيَّما أنَّ عمل الحرف المختصَّ بالفعل مقدَّراً من غير تعويضٍ خلاف الأصل ؛

قد نكون رأينا الكوفيَّين صحيحاً من السَّاحة السَّريحيَّة والعمينيَّة ، لكنَّ رأينا جمهور النحاة مسجماً مع التَّصوُّر الكندي لعدم النحو

يدن ، فالمفعِل على سبيل الإحمال ماضٍ ومضارع وأمر ، وهي قسمة غير مساوكة تدفع للقسمة العقليَّة للرمن ؛ لاحتمال دلالة المضارع على الحال الحاضر ، والمستقبل القادم

وقد كانت الطريق إلى القسمة الثلاثيَّة للكلمة ، والقسمة الثلاثيَّة للفعل معجونه بمشكلة التشكل والمعنى ، لكنَّ هذه المشكلة لم تُعقِ النحاة عن مواصلة جهودهم في بقاء النحو العربي ، ذلك أنَّ التفسير وهو هرم التكبير العلمي - ينوِّلى حلَّ هذه المشكلة وغيرها بتفسير جعلها مسجمة مع سائر أحكام النحو ومولانا

تقنين العلامات

من المعروف عليه بين البشر تمييزُ لأشياء بعضها من بعض بعلامات ورفه بحسن الجزاء لا الكل ، فتؤدي إلى توريح الصاهرة الكلمة على طواهر فرعة حرثة ، نكرُ منها علامة أو أكثر تميّرها من غيرها من غير أن تُعدها اسماءها إلى الطاهرة الكلّية واللغة علامات تدلّ على أوصاف ومقاييس وفكلمة (صرب) مجموعها تدلّ على معنى الصُرب ، فهذه الكلمة علامة على معنى الصُرب تعدها مسعمو اللغة تعدها عُرفاً عساطياً ، أشار إليه عبدالقاهر الخرجاني (ت ٤٧١ هـ / ١٠٧٨ م) في قوله «فلو أن وصح اللغة كان قد قل (ربص) مكان (صرب) لكان في ذلك ما يؤدي إلى الفساد»^{١٥}

والدعة في الدلالة المعرّدة لكل كلمة على حدة اعساطية اجتماعية عُرفية ، بدأ لا يتمس العلماء سباً لتسمية القمر بالقمر ، لأن هذا الاسم علامة اعساطية على الحرم السماوي المشار إليه به ، فهو من قبل أصل الوصف الدلالي ، نكرُ اختلاف الكلمات بتشكيل المعنى المركبة ليس أمراً اعتباطياً بل هو مرعاة لازمة لصواب وقوانين ، من ذلك أنه لا يجوز أن نقول في العربية «حصر ريداً أو ريد» لأن الكلمات عندما تتصادم وتتصافر تصحح معكومة سطم من العلاقات الدلالية والمحوية وأحيانا الصورية^{١٦}

الطريق إلى تقنين العلامات

بما أن العلامة أمانة على سمة ما فإن تحادها وبصلاً في مرر لمادة اللعونة المستقرة مسلكٌ علمي سليم في البحث ؛ ذلك أن إحالة النظر في كلمة (أح) المصافة إلى غير يء تنكّم في الأمثلة لآنية

حاء أحوث

رأست أحوث

مررت بأحوثك

يظهر أن كلمة (أح) عند الإصافة تكون من عنصرين ثابت ومتغير ؛ فهذا نظراً إليها على أنها مجموعة من الحروف فإن تحليلها الرياضي سيسمح مع نظرية المجموعات في الرياضيات ، كما يأتي

أحوك = [أ ، ح ، و ، ك]

أحاك = [أ ، خ ، و ، ك]

أحيك = [أ ، ح ، ي ، ك]

وإن العناصر المشتركة بين مجموعتين الثلاث هي مجموعته [أ ، ح ، ك] ، وإن العناصر غير المشتركة هي المجموعة [و ، ي] ، فالثالث هي العناصر المشتركة ، والمتغير هي العناصر غير المشتركة ، بالاحتكام إلى الشكل الإملائي وإهمال الحركات الصغيرة

لقد كان التعيير متوقفاً على سبب يخصص كل تعبير على حده ، فبسبب وجود الواو في المثال الأول ليس سبب وجود الألف في المثال الثاني ، مما يشجع على بناء فرضية كبرى هي تحلل العلامات ونفيها ، وهي أن المتعير علامة

المتعير علامة

فل سيبويه في أول انكتاب هذا باب محاري أو حر الكلم في العربية ، وهي تجري على ثمانية محارٍ على النصب والجر والرفع والحرم ، والمنح والصم والكسر والوقف وهذه المحاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة صرَب فالنصب والمنح هي اللفظ صرَب واحد ، والجر والكسر فه صرَب واحد ، وكذلك الرفع والصم ، والحرم والوقف ، وإنما ذكرت لث ثمانية محارٍ لافرق بين ما يدخله صرَب من هذه الأربعة لما بُعِثت فيه من العوامل وليس شيء منها إلا وهو يرول عنه وبين ما يُبْسى عليه لحرف بناء لا يروى عنه لغير شيء أحدث ذلك منه من العوامل^{١١٨}

وقف سيبويه في هذا النص بالوحر على حُملة من الأنظر العلمية مؤديه إلى نفس العلامات في العربية ، منها موقع العلامة وعلاقة العلامة بما قبلها

موقع العلامة

موقع العلامة ثلاثة احتمالات أولها أن تقع العلامة في أول الكلمة ، وثانيها أن تقع في دَرَجَها ، وثالثها أن تقع في آخرها

العلامات التي تقع في أول الكلمة المفردة على صريين

١- العلامات العارضة

الصُرْبُ الأول العلامات العارضة : إذ تسبب بحاة العربية أن الواو في الكمنين
الأييين

وقف

-قف

عنصر متعير ، يد دل ثبوته على أن الفعل ماضٍ ، ودل حذفها في الكلمة الثانية
على أن الفعل فعل أمر ، نكها لا يصح علامة عبر الفعل الماضي من فعل الأمر ، حيث
أنها صفة غير مشتركة في كل الأفعال الماضية وأفعال الأمر ، كما في الكلمات الآتية

قرأ — اقرأ

حصر — احصر

عاد — عُد

مد — مَد (امدّد)

وعدم الاضرب أو لا طراد هو الذي حذا بالحاء إلى عد حذف الواو من فعل الأمر
"قف" علامه عارضة طارئة ، كالمريض المؤقت بصيب المرء أنما ثم يروى عنه ؛ لهذا لا
يصح المرض علامه فارقة على ذلك المرء ، يد هو أمر عارض به عنه وتفسير

٢ العلامات الملاممة

الصُرْب الثاني العلامات الملاممة ، فقد سبب بحاة العربية أن الفعل المضارع يبدأ
دائماً بأحد أحرف كلمة (بأي) ، فعدوا هذه الأحرف علامة ، لكنهم حملوا العلامة
على بصيف الفعل لا على موقعه ، فالفعل (يصرب) في المواقع الآتية
لم يصرب ريد خالداً

لن يصرب ريداً حالداً

يصرب ريداً حالداً

ريداً يصرب حالداً

سم يعبثُ عن حرف انباء في أوله ، مما يعني أن هذه العلامة محايدة بعملية التأثر ،
سقفها أو يحدق بها من عناصر دعوة ، فالعلامة المحايدة علامة تصريف لا علامة موقع
مثل (أل التعريف) في أول الاسم

أما العلامات التي تقع في دوح الكلمة منفردة الواحدة ، فهي علامات عارضة لعله
وسبب ، كما في مصدر القدماء لا بعض المحدثين حذف الألف من الفعل (عد) في
المثاليين الأتيين

- عُدْ

لم يُعُدْ

لسبب إملائي شكلي عارض يتمثل حسب رعمهم في التفاء الساكنين ، وهو مصدر
غير مطرد في نحو حصر ، وم يحصر ؛ لد يعدّ تفسيراً خاصاً لعلامة عارضة ، فعد به
مربعة خاصة لا كبة عامة

أما العلامات التي تقع في أواخر الكلم فهي كثيرة متشعبة مستأثرة بهمهم
مشعشع معلوم العربيّة ، وهي على شكلين

١ علامات التصنيف المحايدة:

وهي العلامات التي تدلّ على تصف الكلمة ، كما في دلالة الألف ، المفصورة في
نحو (فسي) على لاسم المفصور ، ودلالة الاء اللامعة لعبر إصافه أو سب في نحو
(الفاصي) على الاسم المقوص ، ودلالة التاء المربوطة في نحو (جامعة) على الاسم
المؤنث بصيغة عامة وإن كان الاسم في دلالة الحميميّة مدكراً نحو (طلحة) ، ودلالة
السين على لاسمته إن كان للمذكر أو التعويض نحو (حاصر ، ودع)

٢ علامات الإعراب والبناء

تَسَى بحدة العربيّة أنْ كلمه (الكاتب) وما تشبهها متعيره الآخر كما في الأمثلة الآتية

حصر الكاتبُ في موعده

كان الكاتبُ دقيقاً

- رأيتُ الكاتبَ

إنَّ الكاتبَ دقيقُ

سمعتُ عن الكاتبِ .

شمة ثلاثُ علامات رائدة على بنية الكلمة (الكاتب) ، وهي الصمّةُ - ، والفتحة - ، وانكسره - ، وهذه العلامات أثّر من آثار لموقع لإعرابيّ ، فالماعن يحياح إلى الصمّة في نحو (الكاتب) كما يحياح بمفعول به إلى الفتحة ، والاسم مخروور إلى الكسره ، وباسعمال التعميم واختتم تتشكل مقولة إنَّ لاسم مصقراً إلى علامه ندلّ على موقعه لإعرابيّ

وفي تحس علامه الفعل لمصارع (يصرب) في الأمثلة الآتية

- يصربُ ريدُ خالدُ

ريدُ يصربُ خالدُ

لم يصربُ ريدُ خالدُ

- لن يصربَ ريدُ خالدُ

نظهر أنّ الفعل المصارع يعمل ثلاثة تعييرات في آخره الصمّة والفتحة والسكون (الوقف) ، ولنتعير علامه لهذا تعد الصمّة والفتحة والسكون علامات . وبسنعمال التعميم ولختم تتشكل مقولة إنَّ الفعل المصارع مصقراً إلى حركة (علامة) في آخره

وفي تحليل الفعل ادصي (صرب) في الأمثلة الآتية

ريدُ صربُ خالداً

صرب ريدُ خالداً .

صربتُ خالداً

- ما صربتُ همد خالداً .

أخطأ الأصدقاء إذ صربوا خالداً

يظهر أنَّ الباء -وهو حرف الأخير من الكلمة- قبل ثلاث علامات العسحة ،
والسكون ، والصمة ، لهد. بعدَ علامات ، يصوعها النجاه عقوبة اعتقار الفعل الماضي إلى
واحدة من هذه العلامات الثلاثة

شكّلت هذه العلامات على أو حر الاسم والمعل المضارع والمعل الماضي ثلاثة أسئلة
تفرصها ضرورةً قرر هذه الأصناف الثلاثة وفق مبدأ العلامة ، وهي

- هل ظهور العلامات ناتج عن تأثير الكلمة بعنصر سابق؟

- هل ظهور العلامات منعك من التأثير بعنصر سابق؟

هل ظهور العلامات ناتج عن التأثير بعنصر لاحق بالكلمة؟

إنَّ فائدة الاعتماد في الأسئلة الاستفهامية السابقة على الحرف (هل) أنه يحل من
كلٍّ واحدٍ منها فرصة علمية تقبل الإثبات أو النفي

فهي ، حصار الأمثلة التي فيها كلمة (الكتب) ظهر بوصوح أنَّ تلك العلامات أثير من
أثار تأثير الكلمة بعنصر سابق بدلالة حذف العنصر السابق ، وحذف حرف الجر يسبغ
حذف كسرة الاسم بعده ، وحذف إن يستتبع حذف فتحة الاسم بعدها ، وحذف الفعل
من الجملة الفعلية يسبغ حذف فتحة ، يفعلون به ؛ فيكون وجود العلامة على أو آخر
لأسماء لازماً من نوازم تأثيرها بعنصر لعوي سابق ، ولهذا تصاع هذه النتيجة بمفولة تعم
نظرياً لأسماء كلها ، معادها أنَّ الاسم يمنع في آخره علامة نسل على تأثيره بعنصر
لعوي سابق

وهذه السيجة المصوغة بأسلوب التعميم تترك إلى مرحلة التفسير سؤالاً مهماً ، وهو ما سر الحركة أو علامة على آخر كلمة (الكاتب) في مثل (الكاتب دقيق) مع أنها غير مسبوقة طاهراً بشيء ؟

وسندو هذه المتبعة صالحة للتفسير في ضوء حقيقة أن كل فاعل نحوي مرفوع ، وكل مفعول به نحوي منصوب ، و إلح

وهي احتبار أمثلة الفعل لمصارع (بصر) يظهر تأثيره بعنصر سابق طاهر في حالتي الحزم والنصب ، وباسمعيان التعميم يتم الوصول إلى مقولة أن الفعل المصارع متمتع بعلامة تدفع عن تأثيره بعنصر سابق ؛ مما يترك حالة رفع الفعل المصارع مصفوفة بالتفسير والتعليل عند حالتي بناء الفعل المصارع

مما الفعل لماضي فليس متأثراً من حيث علامة آخره بأي عنصر سابق كما هي الأمثلة الآتية

فهم زيدُ المسألة

- ما فهم زيدُ المسألة

إن فهم زيدُ المسألة فهو مُدْع

- زيد فهم المسألة

- الذي فهم المسألة زيدُ

وهذا يعني أن علامة الفعل الماضي منعكة من التأثير بعنصر نحوي سابق

وواضح أن لاسم والفعل المصارع لا يتأثران بأي عنصر نحوي قال بهما ، لا على سبيل الطرء والعروض ، كما في تحريك الفعل المصارع المجزوم بالكسر تحليفاً من التقاء الساكنين في نحو قولنا

لم يكتمل البحثُ

مما التأثير بعنصر لاحق قال في الفعل الماضي فحاصل وفق التفصيل الآتي

عند إسناد الفعل الماضي إلى صمائر الرفع، متحركة بُسِي على السكون، مثل
 "قرأتُ، درستمُ، فهمنا" فسبب وجود السكون إسناد الفعل إلى هذه الصمائر التي
 جاءت بعد الفعل على يساره بدليل أن حذفها يُزجج الفتحة كما في التحليل الآتي

قرأ + ت = قرأتُ

قرأتُ ت = قرأ

وكذلك ساء الفعل الماضي على الصيغة عند إساده إلى واو الجماعة، كما في
 (صربوا)، وهو في الاحتمار عند القدماء لا بعض المحدثين

صرب + وا = صربوا

صربوا وا = صرب

بد، فالأصل العام في لاسم أنه متأثر بعصر فيه، والعلامة دليل التأثير والأصل
 العام في الفعل لمصارع غير الماضي كذلك والأصل في الفعل ماضي عدم التأثير بأي
 عصر سابق أو لاحق، لأن كان العصر اللاحق حرماً من الكلمة، عدا عصر النصر عن
 العوارض الصوتية في لاسم والفعل المصارع والفعل الماضي، فالمؤثر في لاسم والفعل
 مصارع يكون على اليمين مهماً، والمؤثر في الفعل ماضي يكون على يساره دليلاً
 ومتصلاً به، وقبل نقل هذه النتائج إلى التفسير ينبغي توضيح نقطة منهجية، معادها
 هل يمكن أن تتأثر الكلمة سماً كنت أو فعلاً بمؤثرين اثنين وحدث على يمينها وآخر على
 يسارها في وقت واحد؟

الإجابة عن هذا السؤال ينبغي بمكاسة اجتماع مؤثرين على جهتي الكلمة اجتماعاً
 يطرأ تأثيره وهذا يعني أن للكلمة لتأثرة بعصر على يمينها نصيب يختلف عن نصيب
 الكلمة المتأثرة بعصر على يسارها وإن كانت العلامة هي العلامة نفسها لحصول التصادم
 كما في تصادم السوين مع آل التعريف

فسيبوه تس أن العلامات الأصوية لأربعة الكسرة والصمة والفتحة والسكون بد
 على لحر والرفع والنصب واخرم عند التأثير بعصر على يمين الكلمة كلاس والفعل
 مصارع، وهذه العلامات نفسها علامات ساء عند عدم التأثير بعصر سابق على يمين
 الكلمة كالفعل ماضي وفعل الأمر الذي مرّ تخييه في الحدث عن نصيب لأفعل

وقد سُمِّيَ جمهورُ نحاةِ العربيةِ الكلمةَ «مُتأثِّره» بعنصرٍ على عيِّنها بالكلمةِ المعربةِ مثل الأسماءِ والفعلِ المضارعِ ، وسمَّوْا الكلمةَ غيرَ المتأثِّرةِ بما على حاشيتها أو جهتيها بالكلمةِ «مُتَبَيِّه» ، ولحقوا بها ما تأثَّرَ منها بعنصرٍ على بسارها لأنَّه بالضرورةِ بقيصرُ النوعِ المعربِ لأوَّلِ ، مثل الفعلِ خاصي ، وفعل الأمرِ عند الجمهورِ ، وبعضِ الأسماءِ

وقد سُمِّيَ سيبويه العنصرُ المؤثِّرُ المستدعي بالاختصاصِ لعلامةِ العنصرِ الذي يديه بالعاملِ ، وأُصْدِإِلَه إِحْدَثُ الْعِلَامَةُ إِحْدَثًا نَحْوِيًّا صَاعِيًّا لَا وَصَعِيًّا طَمَعًا ، فقال «أُفْرِقْ بَيْنَ مَا يَدْخُلُهُ صَرْبٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ لِمَا يَحْدُثُ فِيهِ الْعَامِلُ وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا إِلَّا وَهُوَ يَرَوْنَ عَنْهُ»^{١٨٦}

ولكنَّ العلاماتِ الأربعةَ بسببِ مطَّردةِ الظهورِ في الاسمِ لمُعَرَّبٍ أو الفعلِ المضارعِ المُعَرَّبِ ، فثمةُ مُعَيَّرَاتٍ أُخَرُ يَدْخُلُ عَلَى لَاسِمٍ وَالْفِعْلِ الْمَضَارِعِ حَامِلَةً مَعَهَا دَلَالَةً الْعِلَامَاتِ الْأَرْبَعِ السَّائِقَةِ ، مثل الود والباء في جمعٍ لذكرِ السالمِ ، والألف والياء في لاسمِ المثنى ، والواو والألف والياء في الأسماءِ الخمسةِ ، وثبوتُ النونِ أو حذفُها في الأفعالِ الخمسةِ ، والكسرةُ في جمعِ المؤنثِ السالمِ في حاله النصبِ ، وحذفُ أحرفٍ انعه من الفعلِ لمضارعِ المعتلِّ الآخرِ في حالةِ الحَرَمِ ، والفتحةُ بدلُ الكسرةِ في حالةِ حَرِّ المصنوعِ من الصرفِ

وهذه العلاماتُ متعَيِّرةٌ حسبَ الموقعِ الإعرابيِّ أو الحالةِ الإعرابِيَّةِ ، وعندِ تقسيمها حسبَ الأحكامِ لإعرابِيَّةِ ، الأربعةُ يَتَّصِحُّ أَنْ لَرَفْعٍ مِثْلًا حَمَلَهُ عِلَامَاتُ الصِّمَةِ ، وواو جمعِ المذكرِ السالمِ ، وألفُ الاثنينِ في لاسمِ المثنى ، وواو الأسماءِ الخمسةِ المصافِ لغيرِ ياءِ المنكَمِ ، وثبوتُ النونِ في رفعِ الأفعالِ الخمسةِ

وقد تبيَّنَ السَّحَّةُ أَنَّ هَذِهِ الْعِلَامَاتِ لَبَسَتْ عَلَى دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَكُلُّهَا بِاسْتِثْنَاءِ الصِّمَةِ مَمْنُوقَةٌ بِسَبَبِ أَتَى إِلَى وَحُودِهَا يَنْجَاوِرُ كَوْنُ الْكَلِمَةِ اسْمًا أَوْ فِعْلًا مَضَارِعًا ، فَالْأَلْفُ لَا تَوْحِدُ إِلَّا فِي حَالَةِ رَفْعِ الْاسْمِ الْمَثْنَى ، عَنِ حِينَ وَحُودِ الصِّمَةِ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى سَبَبٍ سِوَى مَوْقِعِ الرُّفْعِ فِي الْاسْمِ الْمَفْرُودِ أَوْ جَمْعِ التَّكْسِيرِ أَوْ جَمْعِ التَّأْنِيثِ ، وَهَذَا التَّسَابُحُ فِي الْعِلَامَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى لِحَالِهِ لإِعْرَابِيَّةِ الْوَاحِدِ هُوَ الَّذِي أَوْحَى لِنَحْنِهِ ، وَهُمْ يَحْلُلُونَ أَسْمَاءَ الْعَرَبِيَّةِ تَصْبِغُهَا وَقَدْ ثَابَتَتْ الْأَصْلُ وَالْفَرْعُ ، فَعَدُّوا الصِّمَةَ عِلَامَةً أَصْلِيَّةً وَغَيْرَهَا مِنْ

علامات الرفع تبعاً لها بالفرعة ، وترتّب على هـ التأصيل والتفريع أنّ إعراب الكلمات
لمجموعة علامة فرعية لا يتمّ إلا بذكر سبب التفريع ، فإدّ فإن مُعرّب في إعراب كلمة
(اللاعون) في قوله «نعم اللاعنون»

اللاعون فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو

فإنّ هذا الإعراب بعدّ نادراً لا يكتمل إلا بإضافة «لأنّه جمع مذكّر» ، على حين لو
كانت الكلمة مرفوعة بالضمّة ، فكان كافاً أو يُقال في كلمة "ريد" من قولنا «حضر
ريد»

ريد فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

وهنا مكتة بسعي لإثارة إليها ، وهي أنّ النون ليست علامة عروية من علامات
الأحكام ، وإنّما هي علامة على الصب الذي تسمي إليه الكلمة ، لأنّها لا تنعير في
الرفع أو الحرّ أو النصب ، وإنّدي لا ينعير لسبب علامة إعراب ، فهي قولنا

جاء ريد

رأيت ريداً

- مررت بريد -

ثبتت النون في حرّ الكلمة صوتاً ، وإنّ تعيّر رسمها الإملائي يد هي عند التحقيق
نون ساكنة ، ولأصل

جاء ريدن

- رأيت ريدن -

- مررت بريدن -

فالذي تعيّر لبس النون (النون) وإنّما انعلامة التي قبلها ، لهذا يمكن وصفه عرّب
بعض المبديين لكلمة "ريد" لأولى أنّها "فاعل مرفوع وعلامة رفعه تنوين الضم"
لأنّه إعراب عبر دقيق

وقد عَمَّم النحاة العلاقة بين مُؤَجِد العلامة ، وصروره ظهورها فإذا لم يوجد فهي
مصدرة معارضة مُفتقرة إلى التفسير ، كاحتفاء الصمة في الأمثلة الآتية

- جاء (القاصي)

- حصر (مصطفى)

مات (تأبط شراً)

هذا (رام)

وكحتفاء الوو في نحو قولنا

هؤلاء (مُعَلِّمِي) الدين عُلُمُوسِي النحو

يد ، فقد أدَّى تحليل العلامات إلى تصف بعض الكلمات كتصنيف كلمة
(لجامعة) ضمن الأسماء لوجود أن التعريف في أولها ، وتصنيف الفعل بصارع
بالروائد لأربع في أوله ، وكالتوصل إلى مفهوم "الإعراب والنساء" وغيرهم

خواص الكلم

بيّن نحاة العربية وهم محلّون أحواءها أن لكل صنف من أوصاف الكلم الثلاث
خواص يمار بها عن غيره من حيث الصحة والاعتلال ، والخسر ، والعدد ،
والاختصاص بالاقتران بين الأوصاف الثلاثة

الصحة والاعتلال

من أهداف التحليل النحوي تحديد درجة الانتظام للصوب أو الخرف ، فالحرف (ع)
حرف منتظم في تصرفاته الصرفية في الأسماء والأفعال ، ومثله معظم حروف العربية
رد استثنى صدارة الإسماعيل الدعوي ، كن ، ثمة (حروف) غير منتظمة في تصرفاتها
الصرفية وانبوتها في العربية ، وهي لألف والوو والنساء وهي المعروفة باسم أحرف العلة ،
وهذه التسمية إشارته إلى عدم نظام هذه الأحرف الثلاث بحفاضة على سبب واحد

في تصاريدها كافة ، إذ تظهر تارة كالواو في (وقف) ونحتمى أخرى كما في فعل الأمر (ف) ، وقد سقطت من ألف إلى ياء أو واو أو همزة تارة ثالثة ، نحو

ناع — يبيع — ناع

قال — يقول — قائل

ولعل الشكل الإملائي الكسائي هو الذي ألس على نحاء العربية فقصوا الواو والياء انصبتين إصافه إلى لألف في كل أحوالها حروفاً ، وهي في الحقيقة حركات طويلة ، لكن ليس هذا الكتاب لمقوم آراء النحاة وأفكارهم ، بل لعرضها وفق منهجية التفكير العلمي

وكيف در الأمر ، فقد يحج نحاة العربية في قرر الأسماء والأفعال حسب معيار الصحة والاعتلال أما الحروف فالأصل أن الاشتقاق لا يحددها ، ومن ثم لا يمكن قياس درجة انتظام الحرف فيها باستثناء العارض الصوتي في نحو

على — عليه / عليك / عليا

أما الأفعال فقد تعمل النحاة معيار الصحة والاعتلال في السيه المجردة بها لا حرسه ، وحرحو بما عُرف بالمعل الصحيح السالم والهموز ومصعف الثلاثي والرباعي ، والمعل بمعل الأفعال ، والنقص ، والمثال ، والنقص المفعول والمفعول ولو أعمل النحاة معيار الصحة والاعتلال في الأفعال المعتلة ومريده لكان قرارهم لها غير دقيق ، ذلك أن أحرف العنة من أكثر الريدات شيوعاً في الأفعال ، وسيصبح في العرسة نصيب كلمة "ندارس" أنها فعل صحيح باعتبار الحذر ، معتل باعتبار الريدة ، وهو اردواح فيه تنقص لافسده إلى الاطراد ، فتصنف (قال) باعتبار الحذر على أنها معتلة نصيب مصدر في كل تصاريدها إذ لا يحلو من حرف علة ظاهر أو محذوف ، وتصنف كلمة (درس) على أنها صحيحة نصيب مطرد في كل تصاريدها طراً عليها حرف عنة أم لم يطرأ ، لاجتماع هذا النصيب بجوهر الكلمة وهو الحذر

وقد نظر الصرفيون إلى الاعتلال بقياس المران الصرفي فسمعوا الاعتلال في العاء والعين واللام ، فقصوه وفسروه لكن النحاة اكتفوا بملاحظة ظاهرة الاعتلال في الحرف

الأخير من الكلمة كم في "دعو ، وسمي ، ويرضي ، ومصطفى ، والقاضي ، ودع ، ومصى ، ومصت ، ودع ، ولم يهَجْ ، ولم يرْضَ ، ولم يَتَوَّ" ونحوها صاحبهم إلى تقدير حركة الإعراب أو البناء على آخر الكلمة طرداً سعميمهم الذي اقتضى وجوده كحركة على حرف الإعراب أو البناء

الجنس وثنائية المذكر والمؤنث

التذكير والتأنيث في العربيّة من خواصّ لأسماء لا لأفعال أو أحروف^{١٦} ، وإنّ أوّل ما يلفت الانتباه في ظاهرة التذكير والتأنيث في العربيّة أنّها تقوم على "الثنائية" ، فوجودات كلّها إمّا أن تكون مذكرة ، وإمّا أن تكون مؤنثة ، وليس هناك ما يعدّ له حادي [أي الاسم محايد] ، كما في انبعاث الأخرى وهذا يعني أنّه ليس ثمة تطابق بين النوع والنوع ، وإنّما يقوم التطابق بينها وبين ما كان متعلّقه نعريّ القدم في الأشياء من مظاهر الأبوته أو الذكورة ، أي التطابق بين اللغز والنصوّر الذهني^{١٧} .

بأنّ تحيل لأسماء في العربيّة إلى مذكر أو مؤنث أمر شاذّ^{١٨} ، لأنّه نصيب يعرف فيه شيء غير يسير من الاعتباط ، فكلمة "معاوية" مذكّرة في الاستعمال مؤنثة في الشكل ، وكلمة "هد" مؤنثة في الاستعمال مذكّرة في الشكل ، حتى قيل : "إنّ فصيلة حسن أبعاد الفصائل السحوّة عن اسطقس العفني"^{١٩} . هذا سنعمل بحاة العرسة في تحليل الأسماء إلى مذكر ومؤنث ثلاثة معيير

معيار العلامة ، فالاسم المحسوس بواحدة من علامات التأنيث الثلاث : الشاء ، مربوطة ، و لآلف ، و لآلف بمدودة ، اسم مؤنث من حيث العلامة ، نحو : قدّمة ، وسمي ، وحمراء

- معيار المطابقة الحقيقية ، فالمؤنث ما تناسل وابتدأ بحلّقه نحو : طمة ، وسلمى ، ووعد ، ودعد ، وإيمان إلخ من أسماء النساء ، وهذا المعيار قرر مفهوم مؤنث الحقيقي في مقابل مذكر خفصهي

معيار الإشارة ، فما يُشار إليه باسم إشارته مذكر فهو مذكر ، وما يُشار إليه باسم إشارته مؤنث فهو مؤنث ، مثل : هد القمر وتلك الشمس

وتسرى إشكالية تعدد معايير قرر المؤنث من المذكّر في العربية في مجشي التصغير
 والمنع من الصرف ، فالاسم "مَجْد" علماً لمذكر تصغيره "مُجَيّد" ، وهو مصروف وجوي ،
 فيقال "رأيت مجداً" ، وإذا كان علماً لمؤنث فتصغيره "مُجَيّدة" ، وهو في لأصل ممنوع
 من الصرف إلا أنه قد يصرف تحفيظاً لأنه علّم ثلاثي ساكن الوسط

تمييز الأسماء بدلالة العدد

تقسيم الاسم إلى مفرد ومشى ومجموع من خواص الأسماء في العربية ، فالاسم
 الذي يعادل الرقم واحداً ويقابله يسمى مفرداً ، والذي يعادل الرقم اثنين ويعادله يسمى
 مشى ، والذي يتجاوز في دلالة العددية الاثنين يسمى جمعاً مهما كانت قيمته
 العددية ؛ إذ تنسّ السحاة أن الاسم "كتاب" يعادل الرقم واحداً لحوز انصافه به في
 قولنا : «كتاب واحد» والاسم "المدينتين" يعادل الرقم اثنين فيقال «مدينتان اثنتان»
 أمّا ما سوى ذلك فلا تطرد به قيمة عددية ثابتة ، فكلمة "طلاب" تدل على أكثر من
 اثنين من الطلبة لكنها غير محددة تحديداً مطّرداً بمعادل رقمي ، مثل ثلاثة ، أو أربعة ،
 أو خمسة أو إلخ ، ولهد أميل إلى أن قرر الجمع وفق ثنائية القلة والكثرة أمر غير
 متجذر في العربية في أوران القلة الأربعة التي أخق بها بعض الصرفيين والسحاة جمع
 السلامه مذكر ومؤنثاً ، فسيويه ومن بعده المبرد^(٢٢) سم يتقدما بيت حسان بين ثامت

لما اخصات العرّ يدمن بالصّحى وأسيفاً يقطرون من مجد دم

فصل سيبويه «وقد يجمعون بالتاء ، وهم يريدون الكثير»^(٢٣)

وقد قرر السحاة وهم يحبلون العربية اجمع إلى نوعين

١ - جمع التصحيح ، وهو الذي يتحقق بإلصاق رائده في آخره ، مثل

مُسْلِم + و ن ي ن = مسملون / مسلمين

قارئة + ات = قارئتان — قارئات

وهذا اجمع على شكلين يصحان من مثالين السابقين جمع تدكير ، وجمع

تأنيث ، والملاحظ أنَّ جمع التأنيث تجتمع فيه تاءان ، فتحدف الأولى^(٢٥) ، لكن الذي يبدو لي في المستوى النظري أنَّ التاءين لا تجتمعان كما يأتي

قارئة - ة = قارئ

قارئ + ات = قارئات

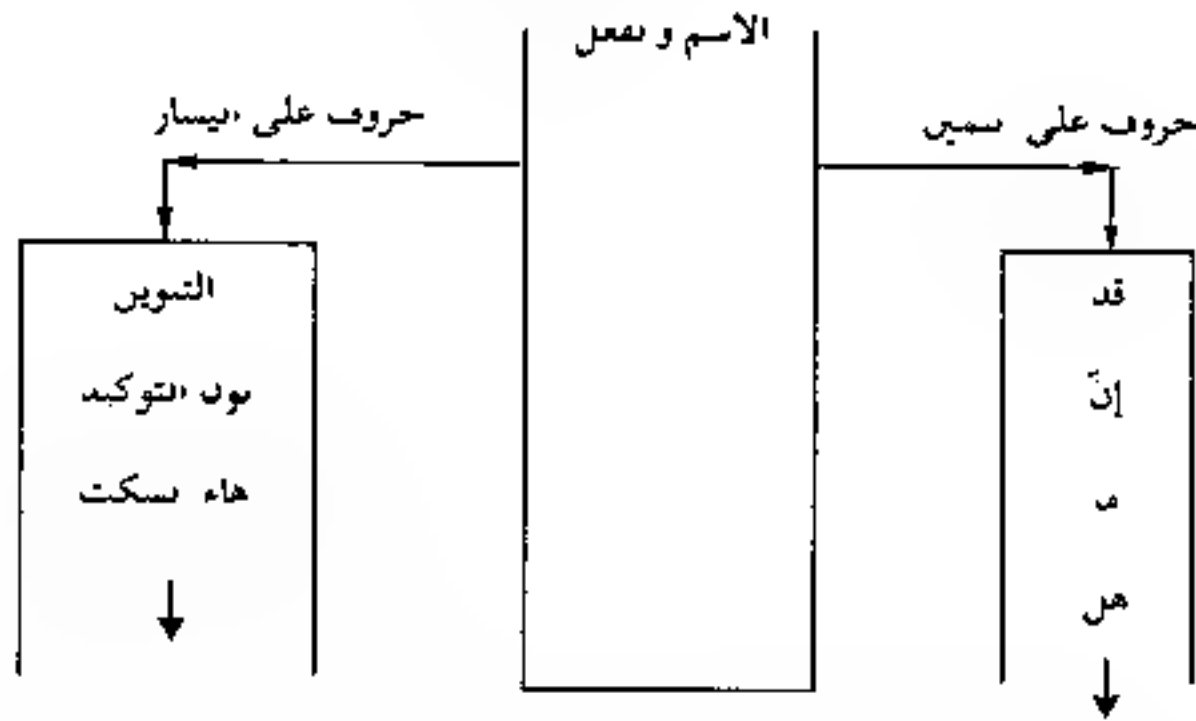
٢- جمع التكسير ، وهو الذي يتغير مفردُه عند اجمع زيادة أو نقصاً أو اختلاف حركات ، مثل أَمَد ، أَسَد ، أَسْد ، أَسُود ، إلح .

ويبدو أنَّ معيار فَرْز نوعي اجمع نوعُ التعبير في المفرد من حيث انفراد السلامة أو التكسير .

الاختصاص بالاقتران

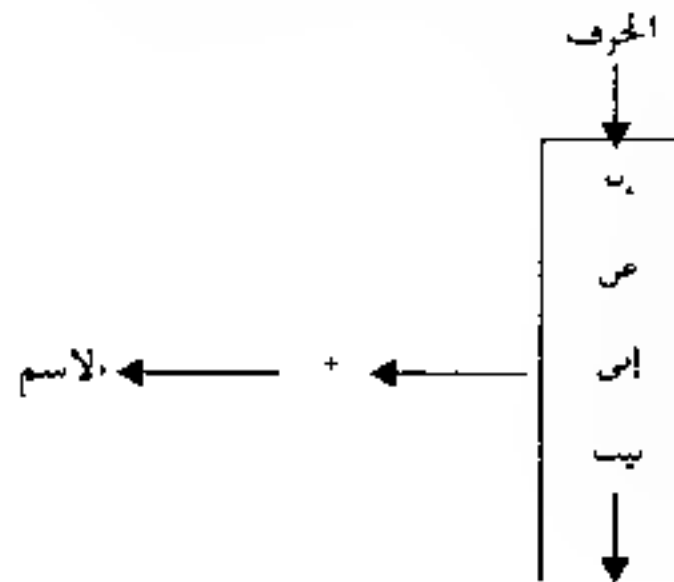
من خواصَّ الحرف أنَّ معناه يظهر في غيره عند التركيب ، ولا يظهر في نفسه عند الانفراد ، لهذا قيل في خواصَّ الحرف إنها "سليبة"^(٢٦) ، مما ليس باسم ولا فعل فهو حرف وليس المقصود بالحرف حرف الهجاء ، كالعين والعين ، بل المقصود الحرف الذي يدحل على الكلمة المفردة المفيدة ، أي الحروف التي تقترب بالاسم أو الفعل ، نحو لم ، ولن ، وإن ، وكي ، وقد ، إلح ، وهذا الاقتران قد يكون مفصلاً إملائياً كما في لأحرف السابقة ، وقد يتصل إملائياً بالكلمة ، مثل السين الداحية بالاتصال والاقتران على الفعل المضارع نحو "سيحضر" ، وتُعرفُ بزيادةِها على احدى ، وبإمكانية احتفاظ الكلمة بمعنى مفرد مفيد عند حذفها

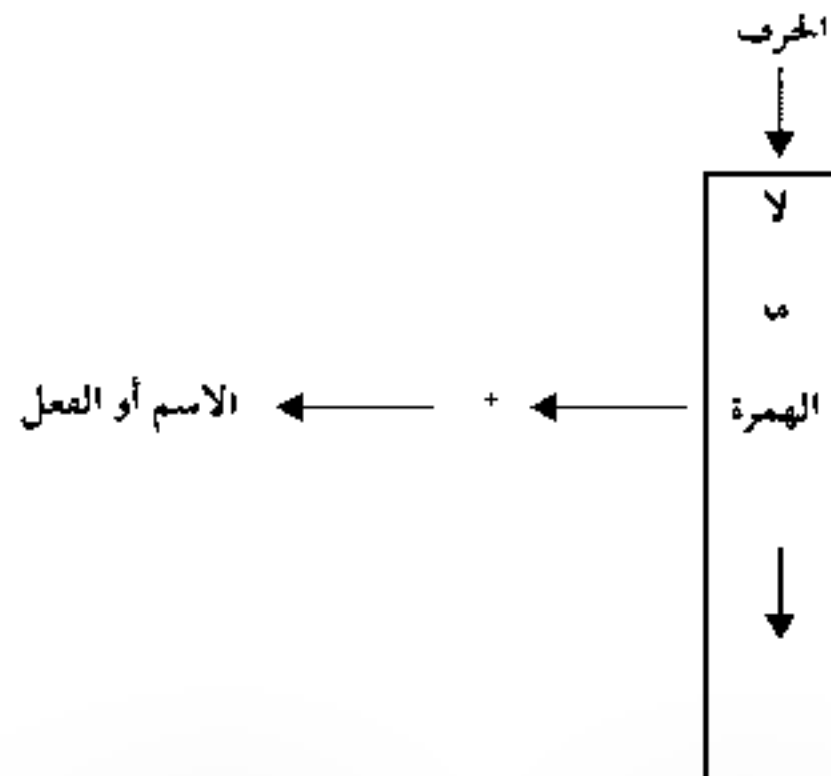
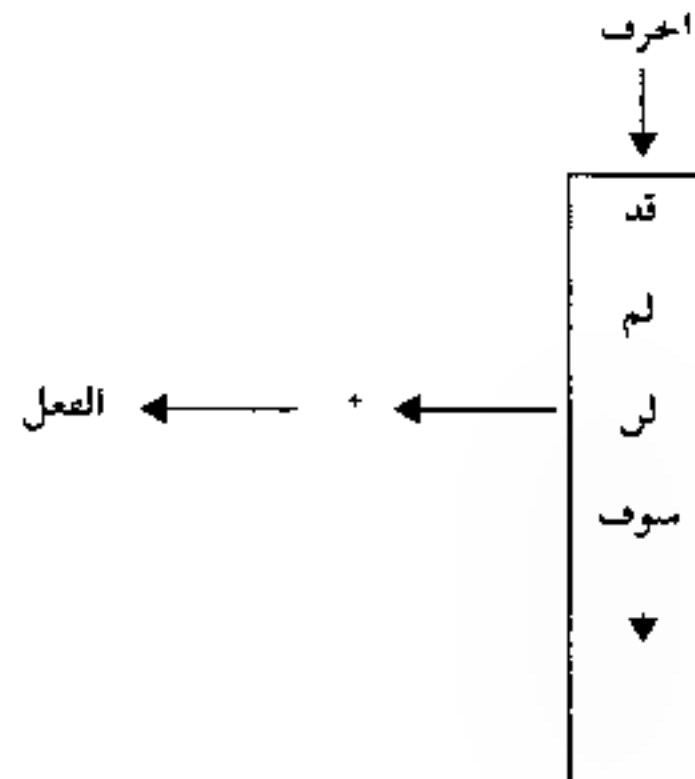
وقد كانت الخطوة الأولى في تحليل الحروف ، حصاًؤها تحت اسم حروف المعاني ، لأنها تؤدي إلى معنى في المدحول عليه لم يكن قبل ، ثم نظر النحاة إلى الحروف نظرتهم إلى العلامات ، فوجدوا أنَّ قسماً كبيراً منها يقع على عين الكلمة ، نحو قد ، وليت ، وسوف ، وأل التعريف ، و إلح ، وقسماً يقع على يسار الكلمة ، نحو التويز ، وتاء التأنيث الساكنة ، وعلامات تأنيث الاسم الثلاث ، و إلح ، كما في الشكل الآتي



وانصرف الأساس بينهما أن الحروف التي تقع على يسار الاسم أو الفعل تنصرف بأحدهم فلا استقلال لها في الإملاء معارف عنه ، وقد يؤدي إلى تحويل الفعل من صارع من مغرب إلى مسي عند اتصال نون التوكيد به اتصالاً مباشراً ، وقد ينقل علامة لإعراب إليها كما في ظهور علامة لإعراب على باء النأست مرفوعة في نحو "ونمه"

نم بين السجاء أن ثمة حروفاً تدخل على الاسم ، وأخرى تدخل على الفعل ، وثالثة تدخل على الاثنين كما في لأشكال الأتة





ثم ربط النحاة بين وفوع الحرف على يمين الاسم أو الفعل وتأثيره في الإعراب ،
فتنسوا أن حروف الجرّ على كثرتها يقع على لاسم محدثةً حرفه ، ممّا الأحرف التي
تنصب فيّ وأحوالها . وما كان الجرّ مزية من مرايا الاسم ، تعرب لا يشركه فيها الفعل

صاع النحاة فرصة تركوا تحليلها وتمسيروها إلى مرحلة التفسير والمظنة ، وهي أن الأصل الطري الذي يعمّ الحروف المختصة بالاسم أن تحدث اجزاً .

كما تبين النحاة نتيجة معادلة عندما ذهبوا إلى أن الأصل الطري الذي يعمّ الحروف المختصة بالفعل المصارع أن تحدث الجرم ؛ لأنه مرةً المصارع الذي لا يشركه فيها الاسم أما الفعل المسي فلا يتأثر بالحرف الذي يسبقه إعرابياً باستثناء تعميم حكم إعراب المصارع ، وترك كيفية تطبيق هذا الحكم العام على المصارع في حالتي سائته المعروفين إلى طرائق التفسير

وصاع نحاة العربية فرصة عامة في الحروف التي تدخل على الاسم والفعل ، وهي أنها حروفٌ مَهْمَلَةٌ غيرُ عاملة ، وهو التعميم الذي يستدعي -إن صحّ- تفسيراً لعمل لا النافية للجس ، ولا المشبهة بليس

يبدو لحوء النحاة إلى هذه التعميمات في ضبط علاقة الحرف بالاسم والفعل أمراً علمياً نسوّه الرعة في الوصول إلى قوايين مسحمة غير متناقضة قادرة على ضبط نبأيات الحرف مع الاسم والفعل وتفسيرها ضمن تصوّر كليّ عدم لعدم الحروف

والاحتصاص بالاقتران لا يكون بين الحرف وأحد القبيلين الاسم أو الفعل فقط ، بل يمكن أن يكون بين الاسم والاسم أو الفعل والاسم ، وهو المبحث الذي قاد النحاة وهم يحلّلون العربية إلى اكتشاف مبدأ الجملة

الطريق إلى اكتشاف الجملة

أدى اكتشاف اقتران الحرف بالاسم أو الفعل إلى تحليل اقتران الكلمات الاسم والفعل والحرف بعضها ببعض بالانتقال من تحليل المفردات إلى تحليل المركبات بدراسة العلاقات النحوية التركيبية بين كلمات التعبير في العربية طال أم قصر ، إذ توحد تعبيرات مترابطة بعدة كلمات قد تصل إلى خمس أو ست أو أكثر من الكلمات ؛ لهذا اهتم النحاة بتحديد أخذ الأدي من الكلمات التي تشكّل شكلاً تركيبياً له معنى صمته أنه متحقّق بتوكيد الكلمات لا بامرادها ؛ ذلك أن اللفظة المعجمية المفردة لها

معنى أساس ، نواته الحبر المحرّد ، ثمّ تدخل عليه روثه معانٍ تعصّدية مثل : "علم ،
أعلم ، استعلم ، تعالم ، علم ، إلخ" فالمحرّد هو الذي تتكوّن من الحروف الأصول بلا
روثه ، وأصبح مركزاً لما طرأ عليه من الزيادة اللغويّة التي أصابت للمعنى لأصل بعدّه
م ، كما يأتي

علم = ع ، ل ، م

أعلم = أ ، ع ، ل ، م

استعلم = ا ، س ، ت ، ع ، ل ، م

تعالم = ت ، ع ، ل ، م

علم = ع ، ل ، م

إنّ لأصول مشتركة بين هذه الألفاظ المجموعة {ع ، ل ، م} ، وهذا النحو من النظر هو
الذي عمله السجده في تحليل الحملة الآتية

مجتهد	الطالب
يجتهد في دروسه .	الطالب الخلق
مجتهد في تحصيله العلمي	الطالب الخلق الذي حصر
يجتهد في تحصيل أعلى العلامات .	الطالب الخلق الذي قدّم الامتحان
يجتهد في تحصيل أعلى العلامات دائماً .	الطالب الخلق الذي قدّم الامتحان

إنّ تحليل هذه الحمل الممتدة وفق مبدأ مجموعة المشتركة يصرر المحوّر الذي يسعى أن
يصبح مركز تحليل الحمن مهما طالّت ، وهو أنّ الحملة مركّبة ثنائيّ يفيد معنى ثمّ إيساده
للاسم بدلالة السكوت عليه

قال الرصيّ الاسترأبادي "والتركيب العقليّ الثنائيّ بين الثلاثة أشياء ، أعني
الاسم والمفعول والحرف ، لا يعدو ستة أقسام لا اسم ، ولا مفعول ، ولا حرف ،

والفعل مع الفعل أو الحرف ، و الحرفان فلاسمان يكونان كلاماً ، لكون أحدهما مسنداً
والآخر مسنداً إليه ، وكذا الاسم مع الفعل يكون الفعل مسنداً و الاسم مسند إليه ، ولو
جعلته مسنداً إليه فلا مسند ، والفعل مع المعن أو الحرف لا يكون كلاماً لعدم
اسند إليه ، ومما أحرف مع أحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه^{٢٧}

يد ، و لجمعه نركب إسمادي ثنائي في الأصل

بين نواة الكلمة ونواة الجملة

نتج عن كشف نواة الكلمة المعجمية "الحذر المحرّد" أن حروف الحذر تدور مع
تصارييف الكلمة بالفعل أو بانفوه ، فهي كلمة (ف) يسعى تصدير حرف محدود نسب
رباط هذه الكلمة بالحذر (و ، ف ، ف)

وهي الخمسة يسعى أن تتحقّق لإسناد بين أحد أشكالها الثلاثة

الاسم + الاسم ← علاقة الإسناد

- الاسم + الفعل ← علاقة الإسناد

الفعل + الاسم ← علاقة الإسناد

فإن حذف أحد الركين يسعى تقديره ، لأنه جزء من نواة الجملة كما أن حروف
الأصل جزء من تصارييف الكلمة وحذف أم حذف لأنّ الإسناد الثنائي أصغر بعسر عن
فكره ، وإد حذف أحد ركينه لم تتشكّل المفكرة انبوه الصعري ، ف الرصي
لأسر بادي «و جزء الكلام يكونان ملفوض ، كريد قائم ، وقم ريد ، ومعدّرين كنعم
هي جواب من قال أريد قائم؟ أو أفم ريد؟ أو أحدهم مفسّر دون لآخر وهو إف
الفعل أو خنر»^{٢٨}

واعتمد لإسناد على ثنائية مسند والمسند إليه منهج علمي مسم إد لا تدلّ انكلمه
مفردة على المفكرة ، بل تدلّ على معنى ، فلا يفهم من كلمة (الكاتب) أكثر من دلالتها
من عبر مسند شيء لها ، وكذلك فإنّ الاعتماد على ثلاثة العناصر أو أكثر منهج عبر

عديمي لأن حمته مفهوم الفكرة الواحة يمكن أن يحقق بمصيرين فقط ، لهذا كان الاعتماد على ثنائية المسد والمسند إليه مهجراً علمياً سلباً

واشترط الإسناد هو الذي سفي عن التركيب الإصافي أو شبه الحملة صفة احمة ، فحو (علم أنحو) لا يتضمن إسناد النحو إلى العدم بل تتضمن تصيد العدم بكلمة النحو ، أي أنه تحديد لدلالة مصاف وليس تحولاً له إلى فكره بامة ، كذلك فإن التعبير (في الكتب أو قبل الموعد) ناقص الدلالة على الفكرة ، فحرف آخر تم يحصل له معنى ، لا في قرنه بالاسم ، والطرف بعد رماني أو مكاني لما بعده

ثنائية الإسناد ونوعا الجملة

إذا كان الإسناد يتكون من عنصرين مسد ومسند إليه ، فإن لهما بالضرورة الرابطة شكلين لا غير ، هما

المسد + المسد إليه — حصر ريد

المسد إليه + المسد — ريد رحل

والإشكال الذي يجب توضيحه هو هل الشكل الإسادي (حصر ريد) معاد للشكل الإسادي (ريد حصر)؟ بمعنى آخر هل حمته المعينه هي التي يكون فيها مسد فعلاً تقدم على مسد إليه أم تأخر ، والحملة الاسمية هي التي يكون فيها مسد سماً؟

ذهب جمهور الكوفيين إلى إثبات فحوى السؤال سمع بها جمهور النحاة ، لأن الشكل (حصر ريد) حمته معينة لا حذف فيها على حين بعد حملة (ريد حصر) غير معلنة بحوي لا جمال أن يكون الحاصر غير ريد كأن يقول (ريد حصر أخوه) ، وهذا لا احتمال يعني أن في حمته عنصراً ثالثاً ، فهي ليست مساوية لحمته الأولى

العمدة والمضلة

سمي العمدة حذر الحملة (المسد والمسند إليه) العمدة ، دلت أن فكرة الحملة مهما

تعددت عناصرها بنمذ عليه ، فهو ما يترتب على لأحد بمفهوم حروف الخدر من ضروره
الوجود بالقوة أو بالفعل

وسمى النحاة ما رد في الجملة على لسد والمسد إليه باسم (العصبة) وهي تسمية
غير بعيدة عن مفهوم أحرف الريادة ، لأنّ العصبة هي عناصر الريادة في التركيب
الحوي ، ومعروف أن حروف الريادة تلون الكلمة بمعنى مصاب على معنى لأصل من
غير أن يترتب على حدودها تقدير شيء ، فلا يقال في تحليل الفعل (عمر) إنّ فيه أحرفاً
محمولة هي (ا ، س ، ت) وأنه كان في التقدير (استعمر) ، وعلى مثل من هذا التقدير
لا يقال بعد إعراب جملة (حصر ريد) إنّ فيها عناصر محمولة هي معمول المطلق والحال
والعب و إلخ ، فالعصبة تشير إلى غير المقدّر في السية الحوية لإعرابية بكلمة ،
وبين صحيحاً أنّها فصلة في المعنى ، بل يمكن أن تكون العصبة العنصر الأهم في تحديد
معنى الجملة ، كجملة الحال في قوله تعالى ﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ﴾
[سورة النساء ، آية ٤٣]

الإسناد بين المجاز والحقيقة

في جملة (حصر ريد) أسند لخصر إلى ريد ، ويرد يمكن أن ينصف بالخصر
فيحصر ، فالإسناد على الحقيقة ، ولو قد (ما حصر ريد) فريد أسند إليه عدم لخصر
لا لخصر ، فعدم إسناد لخصر لحقيقي إلى ريد أمر يمكن ولو قد (ولّد الهدى) فإنّ
الهدى لا يؤلّد ؛ ود الولادة من صفات لأحياء ، فالإسناد غير حقيقي ؛ لهذا لا يشترط
الحدة في الإسناد للحقيقة بل يشترطون العلاقة الشكلية اللفظية بين مسد إليه ومعنى
ينصف به هذا مسد إليه اتصافاً نحوياً يمكن أن يطابق الواقع ، ويمكن أن يفارقه ،
فالإسناد لفظي شكلي قد يكون حقيقة وقد يكون مجازاً ، قال الفراء «(مات ريد) ، و
عملت المعنى سوحب أن يقول (مات ريداً) لأنّ الله تعالى هو الذي أمّته ، ولكنّ
عملت اللفظ»^{٣٢} ؛ لهذا قال ابن حنّ في باب الدلالة اللفظية والصاعية والمعوية
«فاقولهنّ الدلالة اللفظية»^{٣٣}

ودهب الدكنور عبد الرحمن الخج صالح إلى أنّ المعاني تنقسم إلى أصول وفروع ،
فأمّا الأصول فهي التي تتحدّد بدلالة اللفظ بيس إلا ، وهي من معصيات أو صفة

الخاصة بلغة من اللغات^(٣٣) أمّا الصروع فهي تتحدّد بما يسمّى في البلاغة العربية بالقرائن التي قد تكون لفظيّة حطيّة ملفوظة أو معنويّة سياقيّة ملحوظة ، كما هي الاستعارة المفردة المكبيّة والتصريحية ، إذ يشترط أن تكون الحملة مكتملة محوياً أي تامّة الإسناد ، فجملة (وعَدَ البدرُ) في قول الشاعر

وعَدَ البدرُ بالرياسة ليلاً فسإذا ما وصى قضيتُ نذوري

حملة تامّة الإسناد ، لكن إسناد الوعد إلى البدر غير ممكن لأنّ القرينة اللفظيّة (وعَدَ) تستدعي واعداً قادراً على الوعد كالأحياء ، لهذا يحلّل البيانيّون المسند إليه (البدر) بحمله على إرادة المحبوبة ، فكانّ الشاعر قال وعدت المحبوبة التي تشبه البدر ، فاستعار البدر للمحبوبة ؛ فالتحويّ يحلّل العلاقات الحويّة بين الكلمات تاركاً لأهل البلاغة تحليل الأبعاد الجماليّة للعلاقات بين الكلمات .

وقد أشار سيبويه إلى أنّ الحو يسمّى لإقامة الاستقامة الحويّة وافقت المعنى أم حالته ، فسمّى الموافقة بالمستقيم الحسن ، وسمّى المخالفة بالمستقيم الكسب^(٣٤)

وضع المصطلحات

وضّع المصطلحات نتيجة لازمة من نتائج حرر المادة المستقرة وفق الصفة المشتركة بين كلّ مجموعة منها ، ذلك أنّه لا يكفي أن يشير المحلّلون إلى أنّ الكلمات الآتية لها معنى وترتبط بزمس وتبدأ بأحد أحرف كلمة تأتي رائداً عن بنية الجذر .

يكتب ، يدرس ، تعمل ، أقرأ ،

إد يجب أن يحلّل محلّلو اللغة أسماءً يصطلحون على دلالتها على الشيء الذي تعارفوه بينهم ، لكي تكون هذه الأسماء المصطلح عليها مداحل تدلّ على استقلالية ما تدلّ عليها استقلالية ذاتية صمم دائرة العلم الواسعة الذي تقع فيه ، مثل التعبير ، والبدل و ... إلخ

والمصطلحات لم توصف دفعة واحدة ؛ لأنّ في ذلك مخالفة لطبيعة الأشياء^(٣٥) ، ولا سيّما أنّ تحليل المادة المستقرة لم يتمّ في مجلس واحد ، وفي وقت واحد بل تمّ في

أوفت متاعدة نسباً شارك في وضعها تحيل من العلماء النحاة والدعويين ، يهد كان من تألوف أن تتعدد المصطلحات اندالته على الشيء الواحد ، ثم تفرّج مرحلة التحريف التاريخي التي يستصفي من المصطلحات ما هو مناسب دلّ على المقصود منه ، ويصح ما بقي جزءاً من تاريخ المصطلحات في العربية

ويبدو أن المصطلحات لأولى في النحو العربي نطقت من الدلالة المعجمية لكلمته ، فقد علّ ابن فلاح السميّ تسمية الفعل فعلاً بقوله «سُمّي باسم مبدول مبدونه ، وهو المعن الحصري»^{٢٥١} وعلّ تسمية لحرف حرفاً بقوله «وقيه وجهان أحدهما أنّ الحرف في الدعة طرف الشيء ، ومنه حرف الحس ، وحرف السيف ، وسُمّي حرف لأنه يقع طرفاً تماماً يدخل عليه ، والثاني أنه سُمّي حرفاً لاجتماعه عن علامات الأسماء والأفعال وصل سُمّي حرف بكثرة معانيه من قوهم رحل محرف ، إذ كان معنياً في انصائع»^{٢٥٢} وقال في تعديل تسميته المبتدأ مبتدأ والخبر خبر «وسُمّي مبتدأ مبتدأ لأوّلته ، لأنه من ابتدأت الشيء إذ فعلته أوّلأً ، ومّا احبر فمن قولهم أرض حرة إذ كانت سهلة ، فكأنّ لخبر تسهل عند السمع معنى مطلوب»^{٢٥٣}

وعامة مصطلحات النحو والصرف في العرصة عبر بعيدة عن المعنى الدعوي المعجمي لها ، فالمصدر مكن الصدور له سُمّي أصل ، لاثنفاق عند البصريين مصدراً ، واسم انفعال من الدلالة على من قام بالفعل ، واسم الإشارة من الإشارة ، والمسئى من الاستثناء وهو الإحراج ، وإدخال من الدلالة على الشكل والهيئة ، وإلح

ومع أنّ المصطلحات قد تختلف بين النحاة إلا أنها قد تقرب في الدلالة اللغوية ، فإن من يعيش «عمم أن التمييز والفسير والتبيين واحد ، ولردّه رفع الإبهام وإزالة اللبس ، وذلك نحو أن بحر بحر أو ذكر لفظاً محتمل وجوهاً ، فتردّد المخاطب فيها ، فتسببه على المراد بالنص على أحد محتملانه ببيياً للعرض ، ولذلك سُمّي تبيراً ومسيراً»^{٢٥٤} وقال خالد بن عبد الله الأزهري في أول باب المعن منه «وهو سُمّي عند البصريين طرف دون انكوفيين ، لأنّ الطرف في اللغة الوعاء ، وهو منتهي الأقصر كالخرب ، والعدس ، والذي يسمونه طرف من المكان حس كذلك ، وسمّاه القراء محلاً ، وانكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات ، ولا مشاحة في الاصطلاح»^{٢٥٥}

بمراجعة الأعمال النحوية في الفروع الهجرية لأربعة الأوسى تظهر بوضوح عدد المصطلحات ومعيشة بعضها بعضاً ، فسونه والمرد واس السراج ستخدمون مصطلحي النسب والإصافة معنى واحد ^{٤٢}

وسدو أن عدد المصطلحات بعد أن مرّ بمرحلة التعيش قرر مع التحريه الدريحيه ، فهي انحرى الهجري الرابع كان اس السراج ستخدم مصطلحي حرّ ولفحص معنى واحد ، كما في قوله «وقولي حرّ ولفحص معنى واحد» ^{٤٣} وكان يجمع إلى مصطلح لمصوغ من الصرف مصطلح «ما لا يجري» ^{٤٤} وهو المصطلح الذي أصبح نادراً جداً في لأعمال النحوية لما حره بعد العرب انساب الهجري مثلاً ، إذ كان مصطلح المصوغ من الصرف قد كتبت صفة الثابت ولا مستقر ^{٤٥}

وكيف دار الأمر فلا مشاحة في الاصطلاح إن كان مُحدّد الدلالة شرط أن ينقى مصطلحات من يره بعضها من بعض إذ يؤدي بداخلها إلى اضطراب في فهم ذلك العلم ، وبما أن المصطلحات تتناسب في عددها تناسباً عكسياً مع قوّة العلم ، فمصطلحات علم النحو قليلة إذا فُيست بالصورة سألحة لمصطلحات علم البدع مثلاً مع أنه أصغر حجم من النحو ، وبما أن هذا التصحيم هو الذي أقصاه أو كاد عن حشد الشف في حين م يرال النحو علماً حسناً مُتكاملاً على عدد مقبول علمياً من المصطلحات لمتمايزة غير المتداخلة بداخلها مدموماً يؤدي إلى الخلط والاضطراب

تعريف المصطلحات

تعريف المصطلحات ضرورة علمية تفرضها الحاجة إلى حمايته دلالة المصطلح ومخاله المعرفي ، لكي يكون للمصطلح حدوده التي يعمل ضمنها

وصناعة تعريف المصطلح لا يسهر عالى إلا بعد بوضوح العلم ووضع أسس صياغة التعريفات ، لهذا لم تصع التعريفات الأولى لمصطلحات النحوية الصياغة نفسها التي صنعت بها ، فم بعد ، ولا يعني هذا انقاص العلم بل هو أمر مألوف في مسيرة العلوم ، لأن إدراك دلالة المصطلح شيء ، وصناعة هذا الإدراك شيء آخر ، لهذا أهمية الخاصة في

القرون الثلاثة الأولى بالوصول إلى إدراك دلالة المصطلح أكثر من اهتمامهم بصياغة ذلك الإدراك وفق الأسس العلمية لصياغة التعريفات .

وعاية الأسس العلمية لصياغة التعريفات أن تجعل تعريف المصطلح جامعاً مانعاً ، ولكن تحقيق هاتين الصفتين غايةً اتفق عليها المشتغلون بالعلوم وفلسمتها ، ولكنهم احتلوا في وسائل تحقيق هذه العاية ، فظهرت أشكال كثيرة للتعريفات تبادل العلماء فيها الأحاد والردّ قديماً وحديثاً^(٤٦) .

وأهم أشكال التعريف في القرون الأربعة الأولى

١ التعريف بالمثال

قال سيبويه في تعريف الاسم : « فالاسم رجلٌ ، وفرسٌ ، وحائظٌ »^(٤٧) . فسيبويه لم يصنع تعريفاً لمصطلح الاسم ، بل اكتفى بإعطاء مثال دالّ على مصطلح الاسم ، وهو مثال صحيح يؤدي القياس عليه إلى ميّز الأسماء من سائر الكلمات ميّزاً مقبولاً إلى حدّ ما ، ذلك أنه يستدعي النظر في الكلمة من حيث مشابهتها لوحدة من كلمات التعريف المؤمثلة الثلاث ، وهذا قد يصلح في نحو تصنيف كلمة « إنسان ، وامرأة ، وأسد ، وفرل » و « إلح صمّ صمّ »^(٤٨) لكونه لا يدلّ على أن أسماء الشرط والأسماء من الأسماء لعدم وصوح المشابهة بينها وبين الأمثلة الثلاثة ، إذ يقتقد التعريف بالمثال صفة التجريد فهو أقرب إلى الوصف ، ومن ثمّ هو أقرب إلى النتائج الأولية للاستقراء ، لهذا كان تعريف الاسم عند سيبويه مناسباً لمرحلته ، لكونه بعد صفة المناسبة مع مرور الزمن وتطور النحو ، فاستدعى إصافته أو تعديلاً كما في قول المبرد بعد سيبويه بقول تقريباً « أمّا الأسماء فما كان واقعاً على معنى ، نحو رجل ، وفرس ، وريد ، وعمر ، وما أشبه ذلك ، وتعتبر الأسماء بوحدة : كلّ ما دخل عليه حرف من حروف الجرّ فهو اسم ، وإن امتنع من ذلك فليس باسم »^(٤٩) فالمبرد أضاف لأمثلة سيبويه مثالين آخرين مع اشتراط المعنى وقبول الجرّ بأحد حروف الجرّ ، ثمّ جاء من أعاد النظر في صياغة المبرد لتعريف الاسم^(٥٠) حتى رادت تعاريف الاسم عن سبعين تعريفاً^(٥١) .

٢ التعريف بالمعنى الوظيفي

قال سيبويه : « ما ينصب من المصادر لأنه عُذرٌ لوقوع الأمر ، فنصب لأنه

موقوف له ، ولأنه تفسيرا قله لم كان؟ وليس بصيغة ذا قله ولا منه ، فانتصب كما
 انتصب الدرهم في قولك عشرون درهماً وذلك قولك فعدت ذاك حذراً الشر ، وفعيت
 ذلك محافة فلان ، و دحار فلان . . فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له ^{١٤٩} . فأساس هذا
 التعريف للمفعول به (لأجله) أنه عذر (علة) ، وهو معناه الوطيعي إذ يؤتى به عنه لما
 قبله

٣ التعريف بأصل التحويل

قال ابن السراج في أول باب التمييز : «الأسماء التي تنتصب بالتمييز والعمل فيها
 فعل أو معنى فعل ، والمفعول هو فعل في معنى ، وذلك قولك قد تعفأ ريداً شحماً ،
 وتصب عرقاً ، وصبت منك مصاً ، وأملاً الإباء ماءً ، وصفت به درعاً فداء هو الذي
 ملأ الإباء ، وانفس هي التي طاب ، وانعرق هو الذي تصبب ، ففقط لفظ المفعول ، وهو
 في المعنى «فعل» ^{١٥٠}

فهذا التعريف الذي جاء به ابن السراج للتمييز ، يحول مدحوظ فيه الالتكاء على مفهوم
 التحويل إذ يرى أن التمييز في الأمثلة التي عرص لها أصله فعل في المعنى ، وإن كان
 في اللفظ مفعولاً أي أنه تحول من وظيفه الفاعل المرفوع لفظاً إلى منصوب لفظاً ، فحرح
 عن حنة و ببه فأصل حمنة "تفقاً ريداً شحماً" تفقاً شحماً ريداً فتحوّل الفاعل إلى اسم
 منصوب وأصبح مصاف إليه فعلاً لفظياً في مكانه

٤ - التعريف بالصد

استعرف بأحد الصدين لا يُثبت حقيقة الصد مقابل ، فإذا قلت عرفني البيضاء ،
 لا يقع احواب أنه صد السواد لأنك تريد أن تتعرف على واقع البيضاء من حيث هو دون
 معرفته عن طريق الصديّة ^{١٥١}

قال سيبويه في تعريف الحرف : «وحرف جاء معنى ليس باسم ولا فعل» ^{١٥٢}
 فأساس تعريف الحرف عند سيبويه أن ما ليس باسم ولا بفعل فهو حرف مع تحقق معنى
 به في غيره ، وهذا تعريف بالصد ، وبصدها يُعرف الأشياء

وقال من السراح في تعريف الحروف «ما لا يحور أن تحور عنها ، ولا يحور أن تكون حوراً ، نحو من ، وإلى»^{١٥٣} وهو تعريف بالصد لأن ما يحور عنها أسماء ، وما يحور بها أفعال ، فكأنه سمى هذين الصفتين عن الحروف جعلها تسمى والصد مدلولاً عليها

وفان أبو السراحت الأساري في حدّ الحروف «ما جاء بمعنى في غيره»^{١٥٤} وهو تعريف بالصد لأن من شروط الاسم والفعل أن يكون لكل واحد منهما معنى في نفسه بهذا قد من فلاح التسمي في خواص الحرف «وكنها سدنة»^{١٥٥} أي صد علامات الاسم والفعل ، وعلل هذه الصدنة بقوله «وإنما جعل عدم العلامة به علامة ، لأنه ينتار عن قسميه ، بدليل أنه لو كان معك ثلاثة أثواب ، وعُثمت اثنين منها لم تحتج إلى أن نعمم الثالث»^{١٥٦}

٥- التعريف بالخاصية

الخاصية هي انصفة الملائمة بشيء ، وهي من أحسن أشكال التعريف في النحو العربي ، لأن النعة نظام من الخوص والعلامات ، فالتعريف بها تعريف بشيء من خصائصها ؛ لهذا اجتهد النحاة في حصر خواص كل مصطلح على حدة ، ويبدو أن الخاصية في النحو على ثلاثة أشكال استعملها النحاة في تعريف بعض المصطلحات ، وهي

أ - خاصية المسمى

وهي الخاصية التي لا تنفك عن الشيء فيدور معه وجوداً وعدماً ، كما في تعريف الفعل المضارع ، «قال من السراح «والأفعال التي يسميها النحويون المضارعة هي التي في أولها الروث الأربعة لألف والتاء والياء والميم»^{١٥٧}

ب - خاصية الاقتراح

وهي فرق الكلمة بعصر لعوي عنى بمسها أو عنى بدارها فربما خاصاً بوحدة من أوسمها كتعريف الاسم بأنه نفس الحرف من بمسها والسويز من سساره ، وهو تعريف بخاصية اقترح يعبر عن نسبة عالية من الاحتمال ممكن تعميمها وإن كانت غير ملائمة

لكل ما يقع ضمن المعروف لمحدود ، وهي الخاصة التي نظر إليها المراد في قوله « كل ما دخل عنه حرف من حروف آخر فهو اسم »^{١٥٨} فالتعميم يعبر عن سمة عالمية من لاجتماعه يصبح تفسير ما خرج عنها فصل من أطرافها ، وهو ما عبر عنه الرخاحي في دفعه عن المراد ، فقال « إن حد أبي العباس قد غير فاسد ، لأن الشيء قد يكون له أصل مجتمع عنه ، ثم يخرج منه بعضه بعلّة ، فلا يكون ذلك باقياً للذات ، بل يخرج ما خرج بعلته ، ويسمى الثاني على حاله »^{١٥٩}

والكلمات التي تفترون هي آخرها تاء التأنيث لمروطة تعدّ أسماء ، لأن التأنيث بها من خواص الاسم

ج- خاصية الموقع الإعرابي

قد دارت خاصية الموقع الإعرابي على تعريف يدلّول مصطلح ، ففي تعريف الاسم قبل إن من خواصّه الإسناد ، فما يقع مسنداً إليه فهو اسم ، قال من السراج « فالاسم بحصّه أشباه يعبر بها ، منها أن يقال أن الاسم ما حار أن يحتر عنه ، نحو قولك عمرو مصدق ، وقام بكره »^{١٦٠} أي أن موقع مسنداً والمفاعيل وثنائه موقع اسميّة ، وقد أحد الرخاحي بحصّه الموقع عندما عرف الاسم بفرقه « الاسم ما حار أن يكون فعلاً أو مفعولاً »^{١٦١} ، وقد دفع ابن أبي الربيع عن هذا التعريف موضحاً أن المفعول يحلّ إلى حصة مفعولات المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول لأخيه ، والمفعول معه ، والمفعول فيه^{١٦٢}

وقد شاع عند النحويين ولا سيّما المتأخرين جمع أكثر عدد ممكن من الخواص في تعريف المصطلح ، بناسه التعريف بالخواص للأعراف التعليمية^{١٦٣} كست ابن مالك في تعريف الاسم

بآخر والتنوين والتبدا وأنّ ومسند للاسم تمييز حصل

فقد ذكر خواص قتر بيه وموقعيه

٦- التعريف بالماهية

! حريف بالله أصعب أنواع التعريفات ودقّها ، ويعبر غالباً عن درجه بصوح عاليه

في العلم المستعمل فيه ، كقول ابن السراج في تعريف الاسم : «الاسم ما دلَّ على معنى مفرد» ونما قلب "مادراً" لأفروق منه وبين الفعل إذ كان الفعل يدلُّ على معنى ورمزاً^{١٤} ، ولأنَّ التعريف سديدة فرع إدراك المعروف إدراك تاماً فقد عرِّف بحصه ، وإن تحقَّق صغْب شرحه وتوضيحه

فوائد التعريف

فوائد تعريف المصطلحات وشروحاتها وتوضيحاتها كثيرة يهَمُّ منها في مجال تحليل العربية فائدتان

١ الاستدلال

وهي أن يسدَّ شيء من تعريف مصطلح على عوامص الكلمات فقد قال المرْدُ «كان الفرقاء ناقص ، يقول "فائمه" فعل ، وهو اسمٌ لدخول السويز عليه فإن كان فعلاً لم يكن اسماً ، وإن كان اسماً فلا يسعى أن سميَّه فعلاً»^{١٥} ، فالمرْدُ استدلَّ على اسميَّة سم الفاعل العامل عمل فعله بقوله التويز أولاً ، وبالعرف بالصفة ثانياً ، فالاسم صيد المعن فلا يجتمعان في كلمة واحدة

وقد استدلَّ أبو عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ ، ٩٨٧م) على اسميَّة أسماء الأفعال ثلاث جهات الأولى هي صفة الحرف عنها لأنها سبقت إلى صمدتر الرفع ، وتنصب بمعون أحداً وليس لحرف كذلك والثانية هي صفة الأفعال تتحرّدها من الرمز في الهيئة وثالثته أنها أسماء ساء على هي جهة الأولى والثالثة عدد أنه وحد فيها ما يختص بالاسم كتويز السكير^{١٦}

٢ التفريع

وهي تقسيم الصف إلى درجات فروع وأصول حسب نوع الخواص التفصيلية فيها ، وذلك نحو (كان وأخواتها) من الأفعال فهي أفعال تتميزها ببعض خواص الأفعال كالصرف أحد وقبول علامات الفعل من نحو البناء المثبتة والسكنة ولكنها تقصر عن لأفعال التامة من حيث الدلالة على معنى الحدث ، فأصبحت أفعالاً ناقصة بها

أحكام خاصة بها ، ولا يرتقي إلى مستوى لأفعال الباقية . لا بد أن أصبحت تامة ، فهي من حيث داهية ليست فعلاً على الحقيقة لهذا تسمح النحاة في تسميتها ، فسماها الرخاحي حرواً^{١٦٦} وسماها استطاعة أداة ، ول محمد رضا انظر «الأفعال الناقصة مثل كان وأخواتها في عُرف المنطقيين - على التحقيق - تدخل في الأوت ؛ لأنها لا تدل على النسبة الرمائية فقط ونعص الملاحظة سمها (الكلمات الوحدية)»^{١٦٧}

وقد أدى الإغراق في الصريح بأي عبي العرسي أن اضطراب في تحديد تصنيف "ليس" ^{١٦٨}

الكليات النحوية

الكليات النحوية هي الأحكام التي يسري مفعولها في الباب النحوي كله ، نحو كل فاعل مرفوع ، وكل مفعول منصوب ، وكل مضاف إليه محرور ، و إلح من الكليات التي تدل على تمثيه الباب الواحد وفق أصل عدم تطرد وجوده بالعموم أو بالعكس ، فهي كتاب "الحمل في النحو" المسبب خطأ لتحليل بن أحمد المرهبي صهره لافه ، وهو أنه مفعول وفق منهج الكليات النحوية ، فقال في أول الكتاب «والنصب أخذ وحمس وجهاً نصباً من مفعول به نصب من حال ونصب بحر كان وأخواتها إلح»^{١٦٩} ومثل على النصب من مفعول به فقال «قولك أكرمت ريداً وأعطيته محمداً»^{١٧٠} وفي النصب على الحال مثل بقوله «قولهم أنت حالس أحسن من قنماً ، أي في حال حبسه أحسن منه في حال قيامه»^{١٧١} ، وفي النصب بحر كان قال «قولهم كان ريداً قائماً»^{١٧٢}

اللافت في هذا المنهج أنه لم يذكر أشكال المفعول به أو الحال أو بحر كان

وفي وجوه الرفع قال «الرفع بالفاعل قولك حرج ريداً ، وفام عمرو وما لم تذكر فاعله ضرب ريداً ، وكسي عمرو والمبدأ وخبره ريداً خارج ، وسرأة مطلقه»^{١٧٣} ولم يذكر شكل هذه المرفوعات على أشكال غير اسمية في طاهره كالمصدر مؤول

ومن ضرائق تحليل هو عد النحو العربي وهو يبه قرر هذه المواعد في مجموعتين الأولى مجموعة القواعد الكلية أو الكليات النحوية والثانية مجموعة المواعد

المرعيّة انفصليّة التي تخرج في شيء ما من صفاتها عن القاعدة الكنيّة ثم يعود إليها
بصرف من صروب التفسير

و لجمع في حدّ واحد من لمجموعتين فيه تحوّر ذلك أنّ تعريف الفاعل في بعض كتب
للمأحرر أنّه اسم أو ما في تأويله أسد إليه فعل مقدّم ^(٧٥) تعريف بجمع من
قاعدتين الأولى كنيّة عامه ، والثانية حرثيّة خاصّة ، فالكليّة أنّ الفاعل سم و الحرثيّة
أنّه ما في تأويل الاسم كالمصدر المؤنّ ، وهذا تسوية بين مسوئ القاعدتين يجعل المتعلم
بص أنّ كلّ واحدة منهما معادله للأخرى مع أنّ القاعدة الحرثيّة تحياح التأويل وانفد بر
حتى تربّد إلى الاستخدام ولا يحد مع القاعدة الكليّة

ولا يستقرّ بقرر القواعد في كليات أصون وحرثيات فروع ، وهو مسك عديمي حميد
ومنهج تعليمي مدد ، اعتدى عليه بعض النحاة عندما سوّو بين الكنيات والحرثيات
وأوقعوا الظلة في خيره من النحو وأمره

وصي القاعدة الكنيّة والحرثيّة في سم واحد فيه تسوية بينهما ، بأيّ عنهما القدماء ،
ورقع فيها بعض المأحررين كمن مالت الذي عرف الفاعل أنّه «المسد إليه فعل تام
مقدّم ^(٧٦) أي أنّ كل مسد إليه متأخر عن فعله فاعل ، وهذا تسوية منه من شكل
الفاعل تسوية سم بتسوي أبعاده - وهو الخبير - عديم عدل تعريفه بقوله «ولم أصدر حدّ
الفاعل ، "الاسم" لأنّ الفاعل قد يكون غير سم ^(٧٧)

وكما قرر النحاة القواعد فررو الكمبات واكتشفوا ما يسمّى بأم اللاب ^(٧٨) التي عمّش
في تصرفها لأصل عدم اللاب ، مثل "كان" التي تعدّ أمّاً لبها وأحواتها في التصرف
والعمل

اتجاهات تشكيل المادّة النحويّة

لكي تظهر ثمرّة تحليل المادّة لمستقرة كان على النحاة الأوائل أن يعمموا بشكل مبدّ
النحويّة التي توصّلوا إليها على شكل محاولات في السألف النحويّ بعد تحديد منهج
تشكيل المادّة النحويّة في كتاب مستعمل ، ذلك أنّ من نتائج التحليل أنّ ثمة مسائل
نحويّة مداخله متشابهة ، فهل يكون لحال التي تسدّ مسدّ الآخر في باب الحال أم في

باب آخر؟ وهل يقع معمول المصادر وانشعبات في باب الفاعل وثنائه والمفعول أم في باب كل مشتق على حده أم في باب واحد؟ وكيف يتم تنظيم العلاقة بين نظام الكلمة (الصرف) ونظام الحمة (النحو)؟ وكيف ترتب أبواب النحو ومسائله؟ وعندها من الأسئلة التي لم تكن محسب جدلاً نظرياً فذكر احتياجات محاولات تطبيقية تجريبية تكون شبه متحارب أوسى في صناعة العلم

لقد كان من شحنة بدء الدراسات اللغوية عامة في عصر الخلفاء الرشدين وبإطلاق مشروع استقراء العربية نـ ثمار تحليل لاستقراء بدأت تظهر قبل أبواب القرون الهجرية الأولى، فإن أبو مكر الرندي «فكان أول من أصل ذلك، وأعمل فكره فيه أبو الأسود طالم من عمرو الدؤلي، ونصر بن عاصم، وعبدالرحمن بن هرمر فوضعوا للنحو أبواباً، ووضّو له أصولاً؟ فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والحرم، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والنعت والمضاف وكان لأبي الأسود في ذلك فصل السبق وشرف التقدم ثم وصل ما أضلوه من ذلك المألوف لهم، ولاحدون عنهم؟ فكان لكل واحد منهم من الفصل بحسب ما بسط من القوب، ومد من القياس، وفق من المعاني، وأوضح من الدلائل، وبيّن من العلل»^{٧٩}

فهؤلاء العلماء الأوائل وضعوا أصولاً وأبواباً ومصطلحات

وقبل نـ نصر بن عاصم وضع كتاباً في العربية، قال السيوطي في ترجمته «وهو كتب في العربية»^{٨٠} والكتاب مفقود، ولم أفرغ على كتاب نص منه شيئاً بعد على سم ملامح هذا الكتاب

وعيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ ٧٦٦م)، شيخ خليل بن أحمد المرهيني كتابان في النحو مدحهما الخليل في قوله^{٨١}

بطل النحو حميماً كله غير ما أحدث عسى بن عمر

ذاك إكمالاً وهذا جامع فهم للناس شمس وقمر

وقد قال السيرافي في حق الكتابين لإكمال والجامع «وهذان الكتابان ما وعا إنيب، ولا رأيت أحداً يذكر أنه رأهما»^{٨٢}

وقد تحول أمر هذين الكتابين بعد فروع إلى أسطورة ذكر فيها أن عيسى بن عمر نبياً وسبعين مصنفاً في النحو، جمعها بعض أهل اليسار، ثم أتت عليها آفة فدمت، ولم يبق في الوجود سوى تصنيفين الإكمال في بلاد فارس، والجامع في البصرة، وقيل إن سيبويه أحد كتب "الجامع" وسطه وحشي عليه من كلام الخليل وغيره، وصار يعرف باسم الكتاب^{٨٢}

وهذه الكتب - فيما يظهر - بحارب أولى في السألف النحوي بها تجربة ناحجه سيبويه في كتابه المعروف "الكتاب"، ليس كتاب سيبويه أول كتاب في النحو إلا أنهم التجربة الناحجة ناهراً

وبجاءت شكيل مادة النحو العربي بعد تحليل مواد المستقرة أربعة ترر في التحريه النحوة من عهد سيبويه قبل اسهاء القرن الهجري الثاني إلى عهد ابن السراج في أول القرن الرابع الهجري الذي غفل النحو بأصوله وهذه الاتجاهات هي

١ نحو المسائل

وهو ينظر إلى النحو على أنه سلسلة من مسائل فيبحثها كل مسألة على حدة، ومسألة في رفع المدح، وذببة في ضرورة تأخره عن الفعل، وثالثة في علاقته بالمفعول، ورابعة في استنداره، وخامسة في تقدم المفعول به عليه وجوباً وإلح، وهذه المسائل لا يشترط أن تعرض بشكل مسلسل بعضها وراء بعض، وعادة ما يظهر هذا الشكل من الشكيل النحوي في المحاولات الأولى من السألف، ولا سيما في أبواب الكبريات مسائل المتشعبة الكثيرة، والعلاقات المتداخلة مع الأبواب الأخرى، وحدث كم في تدوين سيبويه في الكتاب باب المسند والخبر؛ إذ عرف المسند على شكل قاعدة كنه في خبر، الثاني، فقال «فالمسند كل اسم ابتدئ شئ عليه كلام ومنه ومنه ومنه» عليه رفع فالابتداء لا يكون إلا بمشي عليه فالمسند الأول، ومنه من بعده عليه فهو مسند ومسند إليه وذلك قولك عبد الله مطلق^{٨٣}

وكان سيبويه قد تحدث في خبر، الأول عن علاقه المسند والخبر بالتعريف والتشكيك، وذكر شيئاً من حالات الابتداء بالكرة كالدعاء^{٨٤}

وتحدث في موضع سابق عن علاقة الخبر بالطلب^{٨٦} ، وبعده انتقل إلى الحديث عن بعض حالات حذف الخبر حو^{٨٧} :

وتحدث في موضعين من الجزء الأول بينهما ما يريد على مئة صفحة عن حذف المستند^{٨٨} وحاء بمسألة ثالثة من مسائل حذف المستند في الجزء الثاني من الكتاب^{٨٩} وأورد طي الخبر بعد لولا بمسألة في الجزء الثاني^{٩٠} وقبلها من غير فاصل تحدث عن خبر شبه الجملة والطرف استوعب فيه ليسد مسد الخبر^{٩١} وكان في الجزء الأول قد تحدث عن الحال السادة مسد الخبر ضمن بعض مسائل الحال^{٩٢}

وسلك مسألة ورود الجملة الاسمية بعد "لأ" ضمن حديثه عن بعض مسائل الاستثناء ، فعان هذا باب ما يكون مستنداً بعد إلا وذلك قولك ما مررت بأحد إلا ريد حير منه^{٩٣}

وسبويه يسمي المسائل أنوباً

ومن أعربت طرائق عرص المادة النحوية على شكل مسائل ما فعله المراد في عرص باب الفاعل : إذ صدر فقتصب بعد عرصه وحوه العربية نكبه نحوة عن رفع الفاعل ونصب المفعول وتعليق ذلك في كل واحد منهم ، ثم وعد بتوفية الباب وعداً لم يعمده إلا في الجزء الرابع من المقتضب^{٩٤} خاعلاً بعض مسائل الفاعل بينهم

صحيح أن هذا منهج فيه شيء من العمود والصعوبة في المتابعة ، ولكنه يعكس أمرين مهمين

أولهما عدم نصح نظرية عامة لترتيب عرص المادة النحوية وهذا مناسب المرحلة التاريخية التي ظهر فيها كتابا سبويه والمراد

وثانيهما الإشارة إلى العلاقات بين المسائل كأن المنهج أن الشيء بالشيء يُذكر ، وهو يعني إدراك وجود علاقات بين هذه المسائل وإن كانت تنتمي لأبواب مختلفة ، لهذا يمكن وصف كتاب سبويه والمراد بالوحدة موضوعية الداخلية أي الوحدة الخثرية لا الكلية^{٩٥}

٢ نحو الأبواب

وهو الحجة يراعي تشكيل المادة النحوية في العرص أن تكون على أبواب معدته ، كل باب شكل ونحوة داخلية عميقة نسلك منه مسئلة بمنهج علمي في ترتيبها ، وتجربته التأليف في هذا الاتجاه يظهر في الأبواب عبر الصفحة في كتاب سيبويه ، والمتردد ، وابن السراج ، فجميع مسئلة الاستثناء عرضها سيبويه بشكل مسلسل في الجزء الثاني من كتاب ، عند أبواب (مسائل) لاستثناء بقوله «هذا باب الاستثناء ، وحرف الاستثناء لا ، وما جاء من لأسماء فيه معنى إلا فعمر ، وسوى وما جاء من الأفعال فيه معنى لا فلا تكون ، ويس ، وعد ، وحلا وما فيه ذلك معنى من حروف الإضافة ويسم باسم فحاشي (حاشا) وحلا في بعض النسخ وسأبين لك أحول هذه الحروف في شيء الله عز وجل الأول فالأول»^{١٦}

فسيبويه استقصى أدوات لاستثناء وفسمها إلى أصل كلي وهو "إلا" ، وفروع فيها معنى ، لا تأتي أسماء وأفعالا وحروف جز ، ووعدت نفسها على الترتيب ، فحدثت عن النصب إلا وحوماً ، ثم حور الإساع والنصب في لاستثناء التام معنى ، ثم الاستثناء المفرغ ، ثم تنصل ، ثم سقطت^{١٧}

ثم تحدثت عن علاقته "لا" مع "غير" في لاستثناء ولا سدرالك^{١٨}

ووضح أحكام تقدم سبشي وتكراره ، وحور إنباء "إلا" إخملة الاسميه^{١٩}

وشرح أحكام عبر ، وربط بينها وبين لا في حذف المستثنى متحفاً كفون العرب يس عبر ، ويس إلا^{٢٠}

ثم بين أحكام مسائر لأدوات^{٢١}

فسيبويه في باب لاستثناء وهو مثال من أمثلة - قدم تجربة تأليفه ، حجة في تشكيل مادة النحو وفق الأبواب النحوية ، وهذا التشكيل يسدعي التوسع لاحقاً في بحث علاقة هذا الباب في قبله وما بعده ، وهو الأمر الذي لم يحرره سيبويه ، فبعد لاستثناء طفق يتحدث عن طاهره لإصمارة في العرصة حديثاً مفصلاً موسعاً^{٢٢}

٣ نحو الأحكام

وهو تشكيل المادة النحوية وفق الأحكام الإعرابية الأربعة المرفوعات والمنصوبات والمحذورات والمخرومات ، وهو المنهج الذي "حدد مؤلف كتاب "أحمل في النحو" مسوب للتحليل من أحمد المرهبي"^١ فحدث بعد حظه الكتاب عن وحوه انصب ، ثم وحوه الرفع ، ثم وحوه خفض ، ثم تفسر عرب جمل الحرم

وقد حدد مؤلف الكتاب سبب بدئه بوحوه انصب ، فعلى «وَمَا بَدَأْنَا بِالنَّصَبِ ، لِأَنَّهُ أَكْثَرُ الْإِعْرَابِ طَرَقًا وَوَحْوَاهُ»^٢ وهي وجهه نظر جديدة بالثقة بالاشارة على تعديل سديم وهو الكثرة ، لكن تربيب لأحكام له مسلك آخر وتعديل آخر وفق الصور النظري العام لنحو العربي

وثمة مشكلات عدمية تطال هذا الاتجاه أو هذه التحريه نحو ظاهرة النوع ، وصدوره الأساس كأسلوب الاستفهام والنهي والشرط

٤ نحو الظواهر

يقصد بنحو الظواهر تشكيل المادة النحوية وفق طوهر العربي التركيبية كالقديم والتأخير ، والنهي ، والحدف ، وما شابه ذلك ، وقد سلك من السراج هذا الاتجاه في شرحه التقديم والتأخير في العربية ، فأورد ما أعوانه "ب التقديم والتأخير" قال فيه «لأشياء التي لا يحور بعدها ثلاثة عشر سذكرها ، وأما ما يحور تقديمه فكل ما عمل فيه فعل منصرف ، أو كان حراً استد سوى ما استثنى ، والثلاثة عشر التي لا يحور تقديمها اتصلت على الموصوف ، وانضم على الظاهر في اللفظ والمعنى ، لا ما جاء على شرطه التفسير ، والصفة وما اتصل بها على الموصوف ، وجميع أنواع الاسم حكمها كحكم الصفة ، ونصب إبه وما اتصل به على انصب ، وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرف رند لا يقدم على الحرف ، وما شئت من هذه الحروف بالفعل فصب ورفع فلا يقدم مرفوعه على منصوبه ، والفاعل لا يقدم على الفعل ، والأفعال التي لا تنصرف لا يقدم عليها ما بعدها ، والصفات يشبهه بأسماء الفاعلين ، والصفات التي لا يشبهه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه ، و الحروف التي بها صدور الكلام لا يقدم

ما بعده على ما قلها ، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يفتّم المنصوب عنه ، ولا يفتّم
النمير وما عمل فيه معنى الفعل وما بعد إلا ، وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قلها ،
ولا يفتّم مرفوعه على منصوبه ، ولا يفرق بين الفعل انعام وعمل فيه شيء بم
يعمل فيه الفعل^{١٦}

ثم شرح هذه الحالات الثلاثة عشرة حالة حالة^{١٧}

وهذا لاتجاه يجمع مسائل مبنية من أبواب مختلفة تنقسم في صفه كالقديم أو
التأخير ، أو الحذف ، أو ما شابه ، لكنها تختلف في الباب الذي تسمى إليه

وكيف سار الأمر فهذه لاتجاهات الأربعة تجرب تاريخية في عرض مادة النحو
العربي ، بها حسنها ويحاربها نكتها ثم نسلّم من العيوب والسطحيات ؛ لأنها طرق
مختلفة يجمعها غاية وحده ، وهي تقديم النحو للمعتمدين مبرهاً بتعريفه

ومعروف أن مجاهدات تشكيل المادة النحوية قد تعددت و بسعت ابتداءً من القرن
تاريخ الهجري ، وما زالت الجهود موصولة في بحث أجمع الطرق في تشكيل مادة النحوية
المسماة بالنحو العربي في شقيها الصرفي والتركيبي

الاستقراء والتحليل: جدل النص والقاعدة

إذا كان الاتجاه قد فرغ تقريباً من تحليل مادة العربية لاستقراء ، واكتشفوا انقواعد
والقوانين ، ووضعوا الاصطلاحات والتعريفات والتكليات والخريجات ولأبواب والمباحث
والمسائل ، فهل بقي لهم حاجة بمادة مستقراة؟

منقبين النحو أصبحت مادة الاستقراء شواهد تشهد للاتجاه بصحة فوائدهم
وفوائدهم ، ومادة الاستشهاد هذه يمكن أن تكون وسيلة من وسائل شرح قواعد النحو
وقوانينه لأنهاصوص أدبية متميزة من القرآن الكريم والشعر الصحيح المصحيح والأمثال
وبعض كلام العرب

والسؤال العلمي التعديمي من أين ندخل إلى النحو العربي؟ هل نعبر منصوص
إلى القواعد أم من القواعد إلى النصوص؟ والسؤال له صفه الحدد ، لكنه حدد معيد

عُتِرَ عنه البحرية التدرجية لمحو العربي بما عُرف بمحو الكوفيين والبصريين ، فمحو الكوفيين قُرب إلى نحو النص ، ونحو البصريين وجمهور النحاة أُقِرَّ إلى نحو القاعدة والمعيار.

نحو النص

نحو النص درس نحوي يتخذ من النص مادة نحوته شرح القاعدة النحوية ، وأحكام الظاهرة المراد تحصيلها في النص ، وهو يربط بين القاعدة والأسلوب الأدبي الرفيع ، كما في كتاب "معاني القرآن" للمراء ، فهو سلسلة من الدروس "مخالص" النحوتة التي شرحها المراء متحد من القرآن الكريم مطلقاً تأسيسياً في توضيحها ، وتحد من قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَئِنْ أَشْرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَأَيْكُرُوا﴾ سورة البقرة ، من الآية ٩٠ مصداقاً لشرح أحكام المدح والذم في العربيّة ، فقال : «(أن يكفروا) في موضع جفع ورفع ، فأما الجفعُ فإنَّ يرفعه على الهاء أني في ربه) على التكرير على كلامي ، كأنك قلت (أشروا أنفسهم بالكفر) وأما الرفعُ فإنَّ يكون مكروراً أيضاً على موضع (ما) التي نلي (نفس) ولا يجوز أن يكون رفعاً على قوبث نفس الرجل عداله ، وكان الكسائي يقول ذلك

قال المراء (والنفس) لا يليها مرفوع موقت ولا منصوب موقت ، ولها وجهان يريد وصيتها مكروه قد يكون معرفة بحدوث ألف ولام فيها نصت تلك السكره ، كقولك نفس جلاً عمراً ، ونعم رجلاً عمرو وإذا أولبتها معرفة فليكن غير موقفة في سبيل السكره ، ألا ترى أنك ترفع فتقول نعم ارجل عمرو ، ونفس الرجل عمرو ، فإن أصغت السكره إلى مكروه رفعت ونصت ، كقولك نعم علام سمر ريد ، وعلام سمر ريد ، وإن أصغت إلى معرفة ثبت رفعت ، فقلت نعم سائس الخيل ريد ، ولا يجوز النص بـ لا أن يصطر إليه شاعر ، لأنهم حين أصافوا إلى السكره رفعوا ، فهم إذا أصافوا إلى المعرفة أخرى ألا يصفوا وإذا أبيت نعم ونفس من السكرت ما لا يكون معرفة مثل (مثل) و(أي) كان الكلام فساداً ، خطأ أن تقول نعم مثلك ريد ، ونعم أي رجل ريد لأن هذين لا يكونان معترين ، ألا ترى أنك لا تقول لله درك من أي رجل ، كما يقول لله درك من رجل.

ولا يصح أن يُوسي نعم ونُس (الذي) ولا (من) ولا (ما) إلا أن تنوي بهما الاكتفاء
دون أن يأتي بعد ذلك اسم مرفوع من ذلك قولك: يثسما صعبت ، فهذه مكسبية ،
وساء ما صعبت ولا بحور ماء ما صيغتك وقد أحاره انكسائي في كسبه على هذا
المذهب فإن العراء ولا تعرف ما جهته ، وفل زادت العرب أن تجعل (ما) بحره
الرحل حرفاً تاماً ، ثم أصمرو بصعب (ما) كانه قال يثسما ما صعبت ، فهذا هو به وأن
لا أحيره

فقد جعلت (نعم) صلة لـ (ما) بحركة فوث (كلما) و(إنما) كسب بحره (حدا)
فرفعت بها الأسماء ، من ذلك قول الله عز وجل ﴿يَنْتَبِذُوا الصَّدَقَاتِ فَمَعَهَا هِيَ﴾
[سورة البقرة ، من الآية ٢٧١] رفعت (هي) ـ (نعماً)

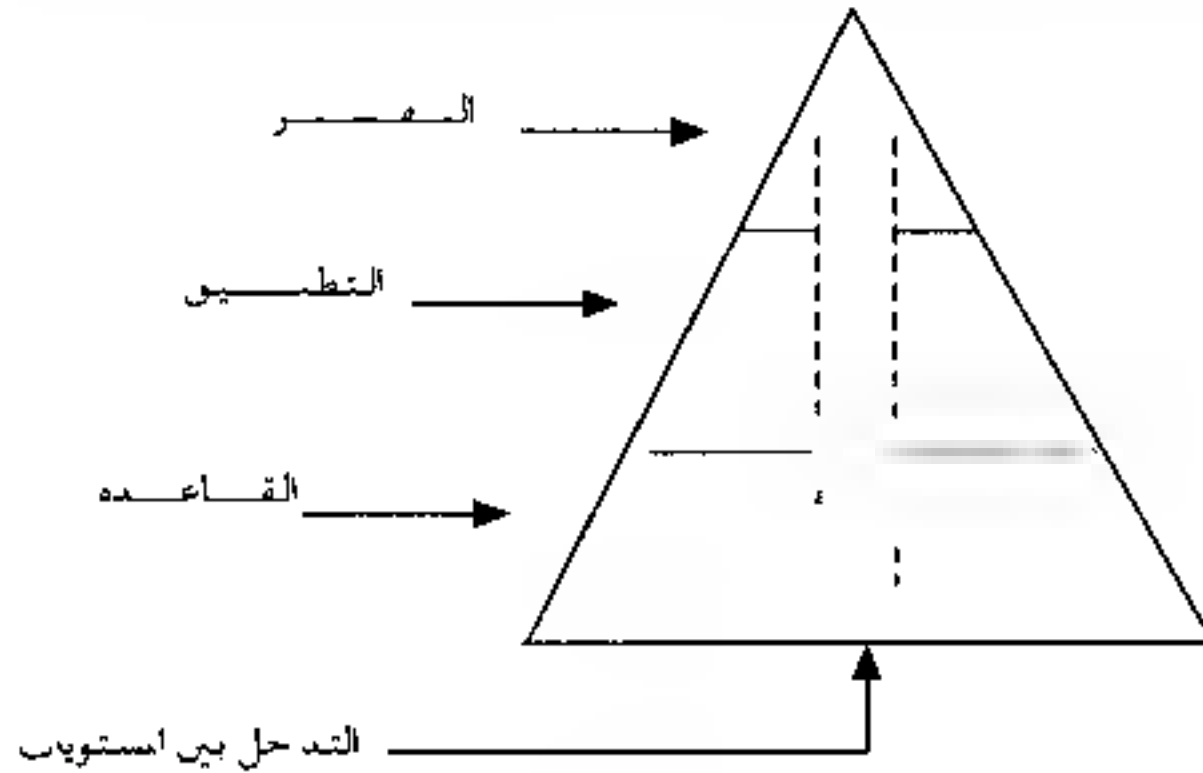
ولا تأتي في (نعم) ، ولا تثنى يد جعلت (ما) صلة لها ، فنصر (ما) مع (نعم)
بحره (دا) من (حبد) لا ترى أن (حبد) لا يدخلها تثنى ولا جمع ، ولو جعلت (ما)
على جهة الخشو ، كما نقول عمّا قيل أنيك ، حربه التأييث وجمع ، فقلت يثسما
رحس أنما ، ويثست ما حارية حارينك وسمعت العرب تقول في (نعم) انكسبية ،
(ما) يثسما ترويح ولا مهر ، ويرفعون الترويح ـ (يثسما) ^١

فالعراء شرح أحكام المدح والدم مصنف من كلمة في القرآن الكريم ، وهو شرح
مبسوط ، كثير لأحكام والتفصيلات ، وفيه عرض للأمر ، ويرجح بها فهذا نحو
النص الذي يغير إلى النحو من النصوص وهو تجربه علمية لها حسبها في ربط النحو
بالأساليب الرفيعة من في جعل النحو مادة تطبيقية ، وبكيفية فهم النحو وحذنه ورباطه
وسنسه إلى حد ما ، كما أنه يبرح أحياناً من النحو وانصرف واللغة والشرح أي أنه
يتناول النص من مستويات اللغوية كافة بما أمكن كما في شرح القصائد السبع الصور
لجاهل لآبي بكر الأساري الكوفي ^٢

نحو القاعدة

وهو الشكل الذي شاع واستقر في المصنفه التأليفه والعينيه للنحو العربي ، وقوام
نحو الفاعله بقديم القاعدة النحوية مع شرح وتحليل وأمثلة وشواهد وملاحظات ، ويؤدي

فهمها إلى السلامة في الدعة العربيّة من الناحية النحويّة ، فتكون كتب النحو أشبه
بهندسائير والقوس ، تظهر فائديها عند التطبيق السليم الصحيح بها ، وهي تشكّل فيما
بدو هرمًا ثلاثيّ الطبقات أساسه القاعدة ، وأوسطه التصبُّق وأعلاه التفسير والمورد
بين المستويات الثلاثة هو ما يحرصُ عليه مؤلفو الكتب النحويّة ، ولا ستّم إذا ارتبط هذا
المورد بالعدية التعليميّة من النحو ' ١ ' ، كما في الشكل الآتي

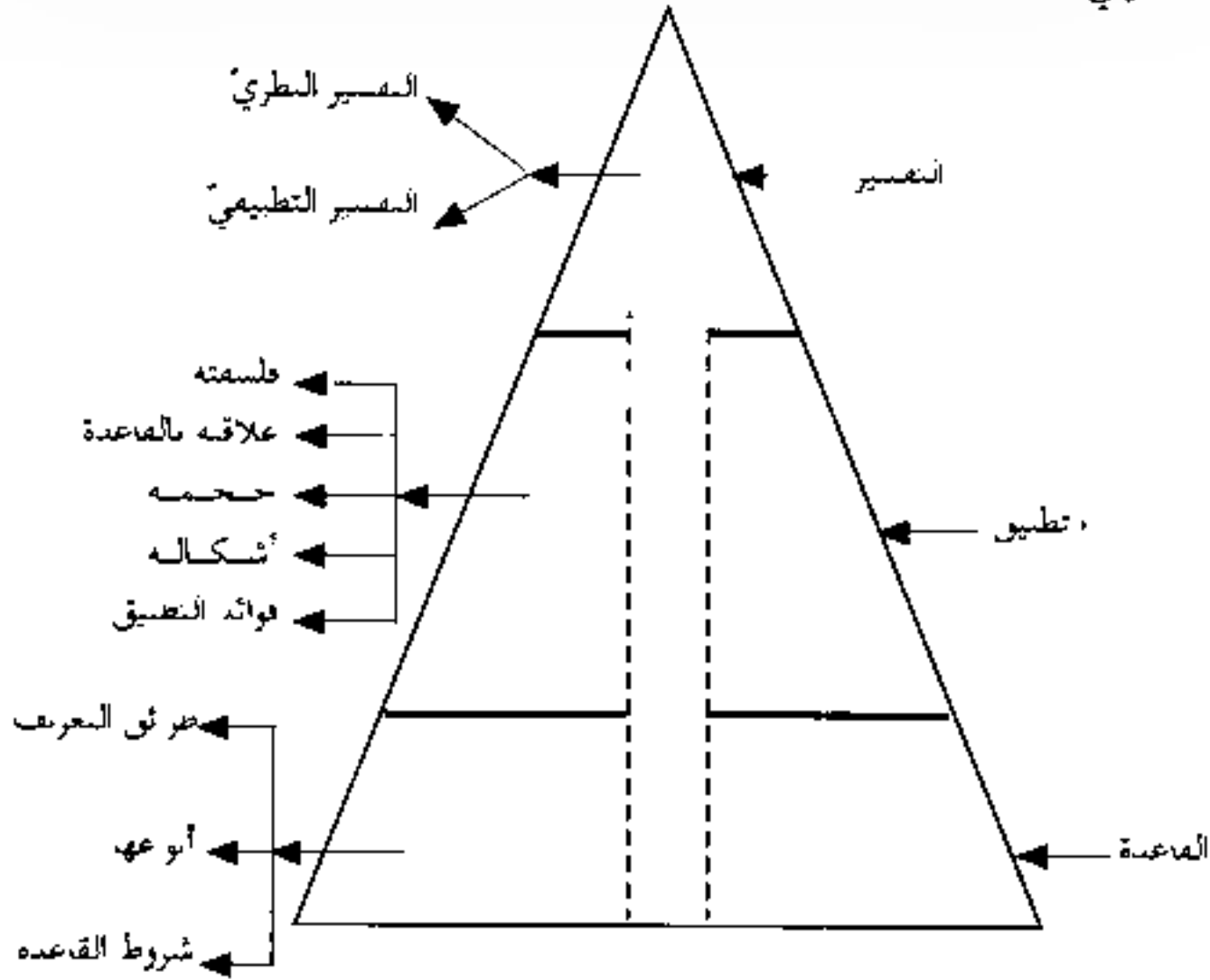


يدّ تظهر في نحو القاعدة القاعدة التي يحرصُ فيها كلّ نحويّ على أن تكون جامعة
مابعه سواء أكتب كلبّة أم حريّة وفوق أيّ شكلٍ من أشكال شرح القاعدة والتعريف
بها

والتطبيق في الكتب النحويّة بتفاوت حجمها من كتاب لآخر ، لكنّه حاصل على
شكل أمثله وشواهد ، يُراعى فيها مُدارسة الانطباق مع القاعدة والتدليل عليها
وبوصيحتها

ثمّ يأتي التفسير بمسببه التفسير التطبيقي العمليّ المدرك بالأمثلة كعمل النصوب
النحويّ والتفسير النظريّ الذي يحاور في التفسير الوصف والنصوب

والنحويّ أو مختصّ بالنحو العربيّ إذ يؤلف كتاباً فيه ، فإنّه بضدّ عن رعيه في إقامة التوارب بين مسبوّات نحو القاعده وفلسفها النظرية في مراعاة الشكل والأنبي بهرم نحو القاعده اندي شاع الانكاء عليه و لأحدُ بعظيانه على تفاوت بين المحده فيما يؤلّفون من كتب في النحو العربيّ ؛ دلث أنّه يمثّل إلى حدّ ما ، بنوحيّات الماقلية المتألف في النحو العربيّ



إنّ الوصول إلى نحو القاعده يعني أنّ ، مائج التحليل قد اتحدت في صوعها وعرضها وشرحها ، وبرنيها صفة العمل العدميّ المنظم الذي تمّ احتشاره على عبّة أوسع ، كما في التحليل النحويّ بمصوص اعلمفه في العرصة ، وء تكون ملامح نظام من التفسيرات التي سنحني القاعدة ، وستسعى إلى جعل العلاقة بين القاعدة والبصّ علاقة انسجام والتلاف لا صور واختلاف ، كما في المعالجة القادمة لمهجة التفسير في النحو العربيّ

هوامش الفصل الثاني

١. نظر صحيح مسلم شرح النووي، ج ١١، ص ١٧٧، كتاب القسام.
- (٢) المصدر نفسه، ج ١١، ص ١٧٩.
- وفي موسوعة أطراف الحديث السيوطي الشريفة التي أعدها محمد السعيد رعلول مجموعة من أحاديث النبي عن سبع جاهلية والنكاح والأعراس انظر كتابه، ج ١، ص ٥١٨.
- (٣) انظر في السبع المأمور والمدموم هذه (سبع) في كتاب اصطلاحات الأصول للبيهقي.
- (٤) شرح كتاب الحدود في النحو، ص ٥٥.
- (٥) انظر هذه الروايات عند السيد حسن الصدر، تأسيس لثبوت علوم الإسلام، ص ٤٩، ٥١، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٧، ٥٩، ٦١.
- (٦) الرصي الأستر نادي، شرح الرصي على الكافية، ج ١، ص ٢٢.
- (٧) شرح حمل الرجائي، ج ١، ص ٢٠.
- (٨) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢١.
- (٩) المقتضب، ج ١، ص ٣.
- (١٠) انظر في تعريفات حرف دراسة الدكتور خليل إبراهيم لسامرائي، حروف اجزى وبعثها، مجلة الأحمديّة، ج ٧، ص ٢٩٥-٢٩٩.
- (١١) شرح لمفصل، ج ٧، ص ٤.
- (١٢) إبراهيم لسامرائي، لعمل زمانه وأبيه، ص ١٧.
- (١٣) انظر في المذهب الثاني مخرج السابق، ص ١٩، ٢١، ٣٤-٤٧.
- (١٤) رجع هذه المسألة عند أبي الركات الأبياري، الإيضاح، ج ٢، ص ٥٢٤-٥٤٩.
- لمكبري، التيسر، ص ١٧٦-١٨٠.
- (١٥) دلائل الإعجاز، ص ٤٠.
- (١٦) انظر المصدر نفسه، ص ٤٠-٤٤.
- (١٧) الكتاب، ج ١، ص ١٣.
- (١٨) الكتاب، ج ١، ص ١٣.
- (١٩) نظر ابن فلاح البصري، المعنى في النحو، ج ١، ص ١٠٦.
- (٢٠) محمد خير حلواني، معني الحديد في علم الصرف، ص ٤٣٠.
- (٢١) نرى دراسة هذه الظاهرة عدد من الباحثين، منهم أسنادي الدكتور إسماعيل أحمد عبدة في دراسته ظاهرة لثاني بن اللغة العربية واللغات السامية.
- (٢٢) ب. سوب لي، لفصائل الحوية في اللغة العربية، رساله دكتوراه، ص ١٠٨، وانظر في الكتاب نفسه، ص ١٠٦-١٢٠.

- ٢٣، نظر الكتب، ج٢، ص ٥٧٨ والمقتضب، ج٢، ص ١٨٨
- (٢٤) الكتب، ج٢، ص ٥٧٨
- وانظر في الأعرص ص على وجود ثمانية جمع لفظه والكثرة ما كتبه الدكتور محمد خير حنواي، في كتابه المعنى الجديد في علم الصرف، ص ٣٩٦-٣٩٨
- ٢٥، نظر ابن يعيش شرح المفصل، ج٥، ص ٦
- (٢٦) ابن فلاح الأيماني، معني في النحو، ج١، ص ١٧٦
- (٢٧) شرح لرصبي على الكافية، ج١، ص ٣٣-٣٤
- (٢٨) المصدر نفسه، ج١، ص ٣١
- (٢٩) انظر بسط هذا الرأي في بحث التفكير لرياضي في نظرية النحو لعرسي، مجله دراسات، جامعة الأردنية
- (٣٠) انظر المقطبي، بياض الرواء، ج٤، ص ٩
- (٣١) المختصر، ج٣، ص ١٠٠
- (٣٢) نظر بحثه المدرسة الخليلية لتحديثه والدراسات اسانية الحالية في العالم العربي، ضمن كتاب تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، ص ٢٨٧
- (٣٣) انظر لكتاب، ج١، ص ٢٥ ٢٦
- (٣٤) انظر عبدالله بن حمد الخثران، مر حل تطور الدرس نحوي، ص ١٠٢
- (٣٥) معني في النحو، ج١، ص ١٢٨
- (٣٦) المصدر نفسه، ج١، ص ١٧٨
- (٣٧) المصدر نفسه، ج٢، ص ٢٥٠
- (٣٨) شرح مفصل، ج٢، ص ٧٠
- (٣٩) شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص ٥١٥
- (٤٠) انظر لكتاب، ج٣، ص ٣٢٥ إدخال سيبويه «هذا باب الإضافة وهو باب لينة» والمقتضب، ج٣، ص ١٣٣ إدخال مراد «هذا باب الإضافة، وهو باب النسب» والأصول، ج٣، ص ٧٦ ٧٧
- وانظر هذه الظاهرة عند الدكتور مجدي إبراهيم يوسف في درسته «جهود السعوية لابن السراج»، ص ٣٢٦ ٣٢٩
- (٤١) الأصول، ج١، ص ٤٠٨
- (٤٢) المصدر نفسه، ج١، ص ٥٠
- (٤٣) انظر في المصطلحات النحوية لأولى
- عني لتحدي داصف، سيبويه، سام النجاة ص ١٧١-١٧٥
- مهدي مخرومي، مدرسة النكوة، ص ٣٠٣ ٣١٦
- عوض حمد القوري، المصطلح النحوي شأنه وتطوره حتى أواخر القرن الثالث لهجري سعيد جاسم الربيعي، مصطلحات ليست كوفية

- (٤٤) انظر مثلاً محمد محمد طاهر الخافقي، عناصر العلوم، ص ٧ ٣٠١
- (٤٥) الكتاب، ج ١، ص ١٢
- (٤٦) مقتضب، ج ١، ص ٣ وانظر تحقيقات المرحوم محمد عبد الخالق عصيمة لهد لتعريف في حاشية الصفحة نفسها
- (٤٧) انظر الرخاحي، الإيضاح في علل النحو، ص ٥١
- (٤٨) انظر ما ذكره أبو البركات لأدي في كتابه أسرار العربية، ص ٢٧
- (٤٩) الكتاب، ج ١، ص ٣٦٧ ٣٦٩
- (٥٠) الأصول، ج ١، ص ٢٢٢
- (٥١) محمد محمد الخافقي، عناصر العلوم، ص ١١٠
- (٥٢) الكتاب، ج ١، ص ١٢
- (٥٣) الأصول، ج ١، ص ٣٧
- (٥٤) أسرار العربية، ص ٢٨
- (٥٥) المعنى في النحو، ج ١، ص ١٧٦
- (٥٦) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٧٦
- (٥٧) الأصول، ج ١، ص ٢٩
- (٥٨) مقتضب، ج ١، ص ٣
- (٥٩) لإيضاح في علل النحو، ص ٥١ وحاشية تحقيق المقتضب، ج ١، ص ٣-٤
- (٦٠) لأصول، ج ١، ص ٣٧
- (٦١) جمل في النحو، ص ١
- (٦٢) لسيط في شرح جمل لرجاحي، ج ١، ص ١٦٢
- (٦٣) ذكر انيلي أن علامات (نحو ص) الاسم تنهي إلى سبع علامات نظر كناه الصموة لصعفة في شرح الدرة لامية، ج ١، ص ٥٢
- (٦٤) لأصول، ج ١، ص ٣٦
- (٦٥) انظر لرجاحي، مجالس العلماء، ص ٣٤٩
- (٦٦) انظر مسائل خلييات، ص ٢١١ ٢١٨
- (٦٧) انظر جمل في النحو، ص ٤١
- (٦٨) المنطق، ص ٥٠
- (٦٩) انظر مسائل خلييات، ص ٢١٩ ٢٨٣
- (٧٠) جمل في النحو، ص ٦٤
- (٧١) المصدر نفسه، ص ٦٥
- (٧٢) المصدر نفسه، ص ٦٩
- (٧٣) المصدر نفسه، ص ٧٣

- (٧٤) المصدر نفسه ، ص ١٤٤
- (٧٥) انظر ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج ٢ ، ص ٨٣ ولم يعترض خالد الأزهري في التصريح عن هذا التعريف
- انظر شرح التصريح عن توضيح ، مج ١ ، ص ٣٩٢
- (٧٦) شرح الكافية الشافية ج ١ ، ص ٢٥٧
- (٧٧) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٥٧
- (٧٨) نظر في ذلك كتاب نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، ص ٩٧ ١٠٢
- (٧٩) طبقات الخويزي والمؤيد ، ص ١١ ١٢
- (٨٠) بعية النوع ، ج ٢ ، ص ٢١٣
- (٨١) اسيرهمي ، أخبار الخويزي لتصديق ، ص ٤٩
- (٨٢) المصدر نفسه ، ص ٤٩
- (٨٣) راجع القصة عند المقطعي ، بناء لرواة ، ج ٢ ، ص ٣٤٧
- (٨٤) انكتاب ، ج ٢ ، ص ١٢٦ ١٢٧
- (٨٥) انظر المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٣٢٤ ٣٢٨
- (٨٦) انظر المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٢٨
- (٨٧) انظر المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٤١ ١٤٣
- (٨٨) انظر المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٤١ ٢٨٩
- (٨٩) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١٣٠
- (٩٠) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١٢٩
- (٩١) انظر المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٢٨
- (٩٢) انظر المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٤٠٢ ٤٠٣
- (٩٣) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٤٢
- (٩٤) انظر مقتضب ، ج ١ ، ص ٨ ٩ ج ٤ ، ص ١٢٨
- (٩٥) انظر رمزي مير معلمي ، ابوحده الداخلي في كتاب ميوه ، ضمن كتاب بحوث عربيه مهداه إلى الدكتور محمود اسمره ، ص ١١١-١٣٦
- (٩٦) انكتاب ، ج ٢ ، ص ٣٠٩
- (٩٧) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣١٠ ٣٢٥
- (٩٨) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٢٩ ٣٣٥
- (٩٩) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٣٥ ٣٤٢
- (١٠٠) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٤٣-٣٤٧
- (١٠١) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٤٧ ٣٥٠
- (١٠٢) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٥٠-٣٩٧

- (١٠٣) . يسر تجميعه هذه لكتاب للحبيل بن أحمد أو لاس شقير محطة من محطات طريق هذه الكتاب . لهذا أنجب الخوص فيه
- (١٠٤) راجع كتاب الجمل في النحو
- ١١٠٥ انظر المصدر نفسه ، ص ٦٣
- (١٠٦) الأصول ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ ٢٢٣
- (١٠٧) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ ٢٤٧
- (١٠٨) معاني لقراء ج ١ ، ص ٥٦ ٥٨
- (١٠٩) راجع كتاب شرح انقصائد اسبع الطوار الخاضعات
- (١١٠) نظري في هذه لهرم بحث مهج النحو السليمي عند ابن ملاح اليميني ، دراسة في كتابه " معني في النحو " ، ضمن أعمال المنقذ اليميني المعقد في رحاب جامعة آل البيت ، وهو منشور في مجله لبيان ، ع ٢ ، ٢٠١٠ م ، ص ١٢٥-١٤٦

الفصل الثالث

التفسير التحويلي

لم يعتد عن دهر جمهور نحاة العربية أن التفسير مطلبٌ أساسيٌّ من مطالب إكمال الصناعة العلمية للنحو العربي؛ ذلك أنهم كثيراً ما لا يصعبون بمسح مواضعه والتحليل، فيحاولون التعاد بالقضية العلمية إلى أسرارها ومقوماتها، دحل مطومة الكلام، ودينك تنوحي مسيح عديمي في التفسير والتعليل والتحليل الباطني^١، إذ أوجب عليهم الإعتد بالعميمات تقدم تفسيرات علمية تدعمه ونظموه من موارد النحو العربي في مصولاته وتصميماته ومسائله وأبوابه، وهذه التفسيرات تسمى صحيحه مأخوذاً بها إلى أن يشتت خلافها بأدلة علمية تثبت من النحو نفسه في صورته التي سبقت التحليل ولا تتكبد على مواد لا من راء، أو في صورته المختلة بقواعده وبأحكامه

والأصل في "تفسير العدمي" أنه يعتد عن علاقة سببية يصر فيها السبب بالمسبب ويستت، وهذه العلاقة تكون في قول أمرها تفسيراً حراً لصاهرة حرثة من العلم، تنح عن تعميمات تقوم بين الوقائع الخرفية بعد أن نكشف ما بينها من ارتباطات سببية عينية Causal Connections^٢ فتعميم أن "الاسم ما دل على معنى في ذاته غير مفترق برمان محصل" سلب سم الإشارة والصمائر والاسم الموصول والأسماء العرسة وعبر العرسة في ملك واحد، هو الاسم سبب بوفر علاقته الاسفلال في الدلالة، والتحرر من الاقتران بالرمز

ثم نؤو العلاقة السببية إلى تفسير كلي يعتد عن تعميمات بين القوايين العممة نعية بوحيد أكبر عدد منها في نظرية واحدة^٣ كما في رد قوايين الإعراب إلى بصرته انعمل انشي تلك فيها علل المفعولات والمصوبات والمخرومات والمخرورات، تكون أثراً من آثار عامل نمضي أو معوي سق المعمول وأحدث منه ارفع أو الصب أو الحرم أو آخر جملة أو تقدير

وتفسير انشيء ليس ذاته، فتفسير رفع المعدل بآثره فعل سببه لا يعني الإحداث الطبيعي الحميمي لعلامة الرفع، بل يعني لإحداث الصاعبي الذي يفسر أطراد رفع

الفاعل باطراد وحوود فعل قبله لأن النظر إلى دقة أطراد قواسم الدفات يشير إلى حقيقته علمية وقد يجهلها بعض الباحثين ، وهي أن النظام اللعوي في المستوى الحوي والصرفي «نوع من النظام الحسابي» ، ذلك أن علاقة الجمع بين العددين ثلاثة وسه يؤدي إلى النتيجة تسعة ، أي أن افتراض العددين ثلاثة وسه بحاصية الجمع يؤدي بانصرورة إلى النتيجة السابعة وهذا القول غير بعيد عن قولنا إن إسداد الاسم (ريد) إلى الفعل (حصر) يؤدي إلى جملة (حصر ريد) افتراض الكمنس بحاصيه الإسداد أدى إلى تكوين الخمسة على الصورة السابعة ، ويمكن لاستدلال على صواب الجمع الحسابي باللجوء إلى الإنفاص ، فإنفاص العدد ثلاثة من مجموع تسعة يظهر العدد سه ، وهو معادن عديمي لإنفاص كلمة (ريد) من جملة (حصر ريد) إذ ستعود كلمة (ريد) إلى حالة مصدقة غير مرتبطة بحاصيته ما

وقد يكون النظام الصرفي «قرب في الدلالة على حاصية لانصاط الحسابي لبعة ، وحذف (ألف) من اسم الفاعل (كاتب) يسلب من الكلمة دلالتها على اسم الفاعل ، وهو معادن عديمي لحقيقة أن حذف أي عدد من الصمة العددية سهه ، يعقدها بالضرورة الدلالة على هذه الرقم ؛ فالتفسير يربط بعد حسابي رياضي ، وهذا الذي يفسر برياضات النحو بالمنطق والحساب والرياضيات قديماً وحديثاً ، فقد كان بن السرح (ب ٣١٦ هـ ٩٢٨ م) والسبرافي (ت ٣٦٨ هـ ٩٧٨ م) مسميرين بالحساب والرياضيات والمنطق ، كما أن اللعوي الأمريكي تشومسكي متمسك بالرياضيات ، وتسارخ التقدم في المسببات الحسابية عائد بالدرجة إلى إدراك الخاصية الحسابية الرصنة في النظام اللعوي

وثمة مُشكّل في الخاصية الحسابية الرياضية لبعة يظهر في الخلط بين صيغة البعة وكيفية اكتسابها من جهة ، ووجود علاقات منتظمة في النظام اللعوي على مستوى الكلمة والتركيب ، ذلك أن «طبيعة البعة وعملية اكتسابها عبر قانده للتفسير إلا على سبيل لافتراض» ، أم أن النظام الصرفي والحوي فقابل للتفسير العدمي لإمكانية اكتشاف قواسم صطه

والتفسير العلمي بحجر العدم ولشتعلين به من الوقوع في احرفات ولأوهام ؛ لأنه

بمدّهم بحميدة شمه دائمة من الإيمان بالاعب طيّه ، أو الخوف من سداد الطوهر إلى
أسب ترتبط بها ، ولا سيما أن عمدتهم يؤمرون بمدّ الحمية Determinisam أو
السيّئه العدمه Universal Causality وهو من أهمّ حصائص التفكير العلمي في
البحث^١

وبنفسير الحوي في العربيه سبه هزميه بدأ من الكلمه التي تشكّل عناصر الحمية ،
ثم سهي باحمله نفسها

تفسير تقسيم الكلم

مرّ في الحبل الحوي أن حمهور السحه اربصو القسمه الثلاثيه ليلكمه لاسم
والفعل و الحرف وهي قسمه عامه فيها تعميم يستدعي تفسير مناسباً ، ففي باب
الاسم جاءت الاسماء العربيه وعبر العربيه وأسماء لإشارة والوصل والصمائر وغيرها
وفي باب الفعل تم يربص حمهور السحه عدّ الاسم المشتقّ العمل كاسم الفاعل
والمفعول فعلاً ، كما تم يربصو عدّ (الكر) ذات الأحرف احميه سماً أو فعلاً في
الوقت الذي سبوه الاسم والفعل عددتاً على النظريه الثلاثيه في الأحرف مع حوار أن
يكون حذر رباعياً وصابوا هذه القسمه بنفسير صرفي وحوي

١ التفسير الصرفي

توصل السحه في ستمراتهم أشكال الكلمه العربيه إلى فكره الحذر ، وهو أصغر
مجموعه أصوب لغويه مشتركه بين عدّه كلمات ، تدور حول معنى عامّ و حد من غير
إحلال ترتب حروف الحذر وقد كان الحذر مفتاحاً لفكره مخرد وليريد فإن السحه بيّنوا
أن ثمة تلازمًا مصصوفاً في الشكل والدلاله بين مخرد وما ريد عنه ، وفي التصريف
الآنيه

علم = ع ، ل ، م

عالم = ع ، ل ، م

معلوم = م ، ع ، ل ، و ، م

عليم ع ، ل ، ي ، م

أعلم = أ ، ع ، ل ، م

استعلم = س ، ب ، ع ، ل ، م

معلم م ، ع ، ل ، م

جاءت الأحرف { ع ب م } حذراً محجّراً انصاف إليه حرف أو أكثر معنى مفصود رائد على المحجّذ ولو بالخط ، وهذا أصححت العلاقة بين الحذر محجّذ وموقع أحرف الزيادة منه علاقه مفصوده منظمه بحجة عن التلازم بين البنية الحديده وحرف أو أحرف الزيادة ، وهذا التلازم بعدّ أساس التفسير الصرفي بظاهرة الاشتقاق في العربية ، لأنّه يصنّف العلاقة بين المحجّذ والمريد

قال الشماسي (ب ٤٤٢ هـ ١٠٥٠ م) في توضيح مفهوم التصريف «والتصريف في النحو ، والتصريف فيه هو أن تأتي إلى مثال من الحروف لأصول فتنسب منه بزيادة أو نقص ثمة محتلفة ، بدل كل مثال منها على معنى لا يدرك عليه مثال الآخر مثال ذلك أن تأتي إلى مثال "ص ر ب" فإن اشتقت منها فعلاً فاصب قلت (اصرب) ، وإن اشتقت منه فعلاً مسعياً قلت (يصرب) ، وإن اشتقت منه أمراً قلت (اصرب) ، وإن اشتقت مصدرأ قلت (صرباً) و(مصرفاً) ، وإن اشتقت منه اسماً لمعان أو تمكان اللذين يوقع فيهما الفعل قلت (مصرفاً) ، وإن اشتقت منه اسم الفاعل قلت (صرب) ، وإن اشتقت منه اسم مفعول قلت (مصرفاً) ، وإن اشتقت منه مثلاً ليدل على التكثير والتكرير قلت (صرب) ، وإن اشتقت منه مثلاً للمفعول الذي لم يذكر فاعله قلت (صرب) ، وإن اشتقت منه مثلاً ليدل على سدعائه الفعل قلت (استصرف) فقد رأيت كيف تصرفت في مثال الواحد بأن شغقت منه هذه الأمثلة الكثيرة ، ودللت بكل ساءٍ منها على معنى لا يدرك عليه الآخر»^{١١}

يقدر عدّ الثمانيي التصريف (الصرف) جزءاً من النحو ، وهو رأي علمي بشحّح على صوله قوة العلاقة بين الصرف والمفهوم الصيقي لنحو ، إذ النحو بالمفهوم العام يشمل الصرف والإعراب معاً

واحدٌ ليس بـ"بينة فعنية" أو "اسمية"، ذلك أنه أشبه بالهيولي أو بقل إنه أشبه بمصنوع مادة الخشب لا بأي شكل من الأشكال التي يمكن أن تتشكل عندها الخشب، وفريق منه قول من السراخ في توضيح أن الساء يكون عبر الساء ولأصول واحده "و" يصرب يصبث مثلاً ما ينحده الناس من الذهب كالحاتم والخلقه وغير ذلك، فالصور مختلفة واحس واحده^{١٩} وهذا يعني أن التصريف أشكال مختلفة لغيره واحده هي الخدر، لكن هذه التصاريف بعد أن تطبق من الخدر تأخذ شكلها من أحد المصنعين المعروفين مصنع المجرد، أو مصنع المريد، فكرت واحد مهم مسؤول عن توليد أشكال منتظمة مطردة من المجرد أو المريد، فالأشكال (صرب، وصرب، ويصرب، وصرّب، ومصرّب، و (يتم توليدها في مصنع المجرد أمّا الأشكال (صرب، واستصرب، واصصرب، و (فتم توليدها في مصنع المريد، والمدخلات في المصنعين هي الحروف اللغوية، لكن المخرجات هي الأشكال أي أسية الأسماء والأفعال، فمرحل يتاح اسم الفاعل (صارب) هي

١- تحديد المصنع، وهو مصنع المجرد

٢ إدخال مدخلات الإنتاج، وهي (ص ر ب) من غير شكلها في أي سنة أو شكل

٣ إضافة أمانة الشكل المراد إنتاجه، وهي لألف في موقعها الصحيح من عناصر الكلمة وكسر ما قبل الآخر

٤ توليد الكلمة المطلوبة وصيغها باستثناء حركة الحرف الأخير مع إخراج أي تعبير صوتي تستدعيه السنة المطلوبة

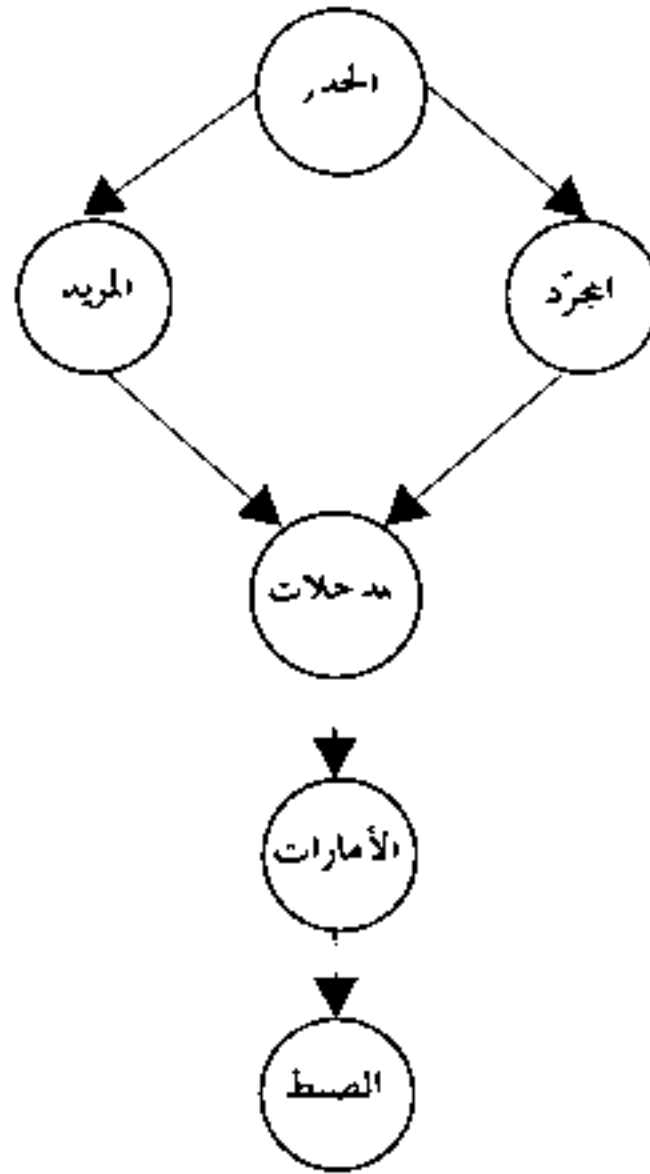
وفي توليد كلمة (ملاككم) تمر بالمراحل لآتية

١ تحديد المصنع، وهو مصنع المريد

٢ إدخال مدخلات الإنتاج، وهي (ل، ا، ك، م) من غير شكلها في أي سنة أو شكل

٣ إضافة أمانة الشكل المراد إنتاجه، وهي الميم المضمومة في أول الكلمة وكسر ما قبل الآخر

٤ توليد الكلمة المطلوبة ، وصيغتها باستثناء حركة الحرف الأخير مع إجراء أي
تعديل صوتي تستدعيه النسبة المطلوبة
والشكل لأي توضيح حركة الاشتقاق في العرصة



وأمراء الأسبعية الصرفية هي التي تحدد من الساحة الشكلية صف الكلمة
الصرفية ، فكلمة (ورئ) سم فاعل بوجود أمارة اسم الفاعل فيها ، وهي الألف وكسره
الحرف قبل الأخير

وتعد الأمارة الصرفية بأنها موجودة بالقوة والعمل في الكلمة ، فكأن الشكل الفارع
لاسم الفاعل من المجرد هو

والألف والكسرة ثابتان لكنّ لأحرف الثلاثة، الأخرى متعبرة، فيمكن أن تُملأ
بإدخالات (ب، ح، ث) فتتولد كلمة (باحث)، كما يمكن أن تُملأ بالمدخلات
(ع، م، ل) فتتولد كلمة (عامل)، وهكذا يمكن توليد عدد كبير من الكلمات

مرة هذه التحريد التفسيرية أنه يبيح إساح كلمات قد لا تكون مستعملة في
العربية، فإدخال إدخالات (ب، ح، ث) إلى الشكل السابق لأسم الفاعل ينتج عنه
كلمة (باحث) وهي كلمة غير مستعملة في العربية، ثم يعني أن هذه التفسير أصبح
قدراً على التنبؤ بكلمات لم تكن مستعملة، والسؤال من أهم وظائف التفسير العلمي

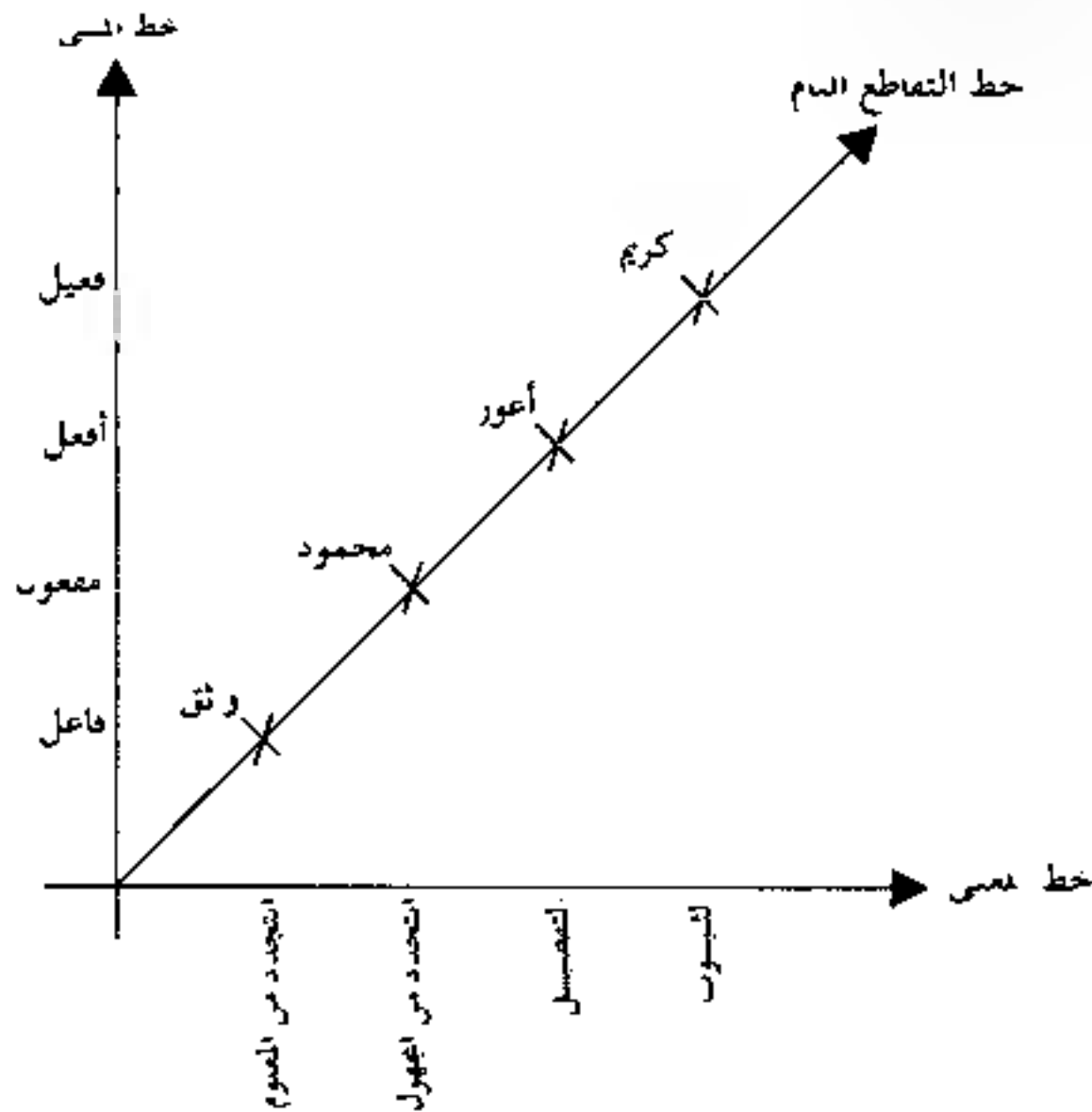
وهو جمهور النحاة لإعلان والإبدال تفسيراً للتعميم الذي سواه من صنع الصحيح
من الأسماء والأفعال، فمعنى رد الفعل (فال) إلى الخدر (ف، و، ي) أن أصله (فول)،
قال بن حنيّ «ولأنما يريد بذلك أن هذا لو نُظِرَ به على ما يوحى القيدس (النعيم)
بضم على أمثاله لفعل (قوم) و(سج)» ويظهر أهميته لأمره الصرفية في إعلان
في اختلاف النحاة والصرفيين في مخدوف من سم معصوم (مفع، ومفعول) هل هو
العين أم واء المعصوم؟ وقد رجح أبو الحسن الأحفش والدارسي أن مخدوف هو العين لا
الو، لأنها أمارة على انور، فوجودها جاء بمعنى في النسبة

وفي الاستدلال على أصول الراء في (اضطرب) يقال إنها مُبدلة من الراء، ذلك
أن البناء من أمارات انور

يد، فالأمارات تفسير شكلي وصوتي تصيب أسة انكم في العرب، ولكنها
تفصل إلى الدلالة، فالكلمات (عوب، وكريم، وعليم) على وزن صرفي واحد، والباء
فيها أمارة على نردة لكنها ليست أمارة على النصيب لاشتراك وزن (فعل) في عدة
أوزان صرفية، وهذا ما يحول لأماراة مشتركة إلى أماراة ذات دلالة حمالية، ويصح
به انور عدة احتمالات، مثل المصدر، والصيغة المشبهة، وصيغة المبالغة ولكي
تتحول لاحتمال من عام إلى خاص يُصاغ إلى شرط الشكل الذي "شرط الدلالة
والعنى"، فالصفة المشبهة تدل على ثوب، وصيغة المبالغة تدل على مبالغة في اسم

الفاعل ، والمصدر يدلّ على شيء منها الموكية ، فسجّن العلاقة المشتركة بين الكلمات الثلاثة اساعده إلى علاقه خاصّة بعد ربط المعنى بالمعنى ، وتصبح كلمة (عوي) مصدراً ، و(كريم) صفة مشبهة ، و(عزم) صفة مبالغة

وهذا يعود إلى أنّ الأصل في التصنيف الصرفي للكلمات اجتماع دلائل دلالة الشكل ، ودلالة المعنى ، فيكون التصنيف نقاطاً تسهما ، كما في الشكل أسفله لبعض لأبوية الآلية من المجرد



وهي الحمله لأنّه

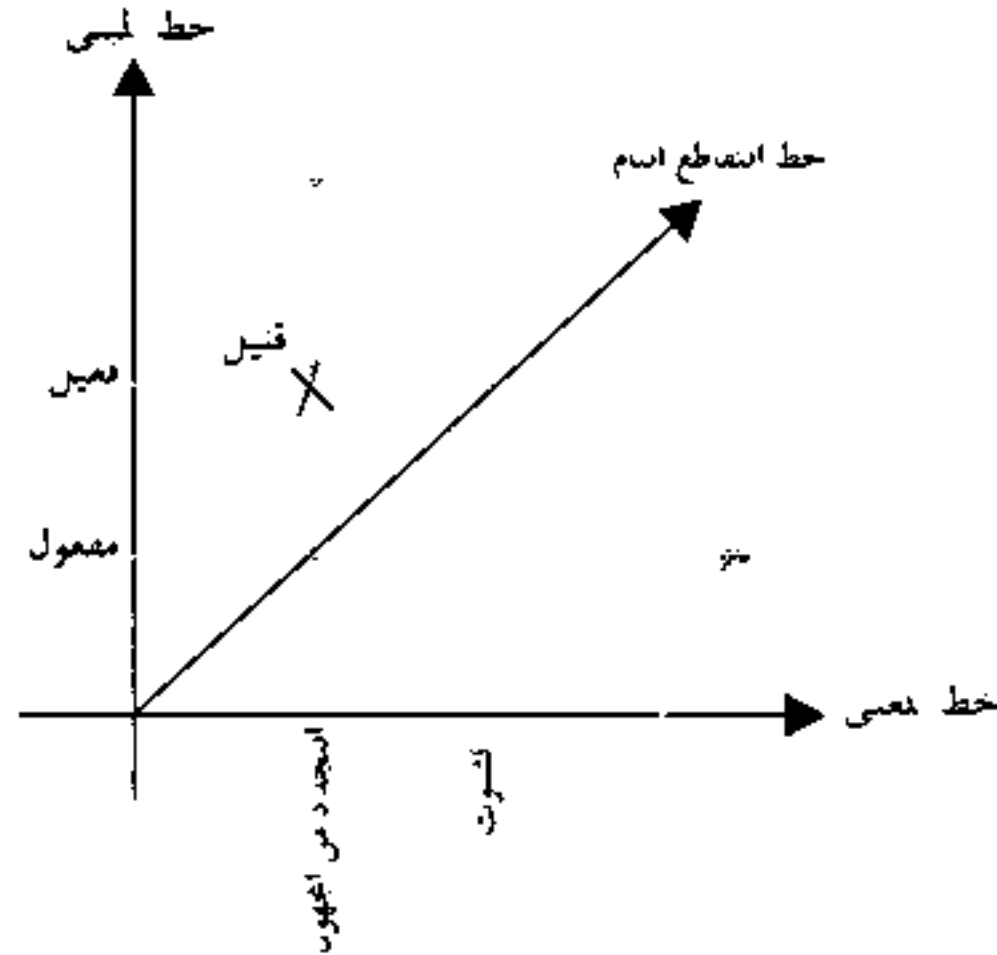
أما وثق أنّ الكريم محمود حمله

توافق كلمته (واثق) الصبيحة (فاعل) التي سطلو في حطّ أفقي تنقاطع مع دلالة التجدد من معلوم ، فتكوّن اسم فاعل في الشكل وانه دلالة ، وكذلك كلمته (كريم) التي توافق الصبيحة (فعيل) تنقاطع مع معنى الثوب ومثله في التقاطع التام كلمة (محمود) التي تقع في تقاطع صبيحة (مفعول) مع معنى التجدد من سبي للمجهول وفي الحمله الآتية

- كان اس حسيّ أعور

حاء كلمة (أعور) موافقة للصبيحة (أفعل) التي تنطلق في حطّ أفقي يتقاطع مع دلالة انشوت لا دلالة التفصيل ، وهذا التقاطع خارج لخطّ التام

وهذا الخروج عن التقاطع مع الخط التام جعل جمهور الصرفيين يسمون بحلول بعض الأسببه مكان بعض ، فصبيحة (فعيل) في نحو (قيل) تتقاطع مع الدلالة على التجدد من سبي للمجهول فتكون الكلمة ناشئة عن اسم مفعول ، كما في الرسم الآتي



فقد حامت كلمة (قتل) خارج حطّ التعاضع الدائم فكانت دالة عن اسم المفعول

فرد حلماً الجملة لأتة

رأى خالد محموداً وجميلاً

وحدوا أن الكلمات (خالد ومحمود وحميل) لا تدلّ على معاني صيغة الصرفيّة ،
ولا تدلّ على الثبوت الدائم المصروف بصيغ مخصوصة لتصحّ كلّها من الصفات لمشيته ،
بهذا قول العيسوي «إنّ حدّ سم الصاع مثلاً عمّ ؛ لاشعّاله على ما له يشاء وما ليس
من أي نوع كان»^١ والسبب في الانصراف للتفسير الشكليّ الذي يعتمد وجود الأماز
اللفظيّة أنّ المصروف في المعنى يحتاج إلى إدراكه ، ولا يشترط في كلّ منعلميّ العربيّة أن
تساوؤ في الإدراك ، بهد مع أنّ لأصل في التفسير الصرفي تصافرّ المسى والمعنى إلا أن
الغاية التعليميّة ترخّج حامت المسى ، فالشكل أقوى من مضمونه أحياناً ، قال سيبير
«الشكل اليوم ما في فيه أكثر من مضمونه لمعنويّ خاص»^٢

وهو يجعل من حامت المعنى مرخّج عند تساوي الأشكال أو التباسها كما في
عدد أبواب (أفعل) أو (فعليل) أو (فعلول) في الصرف العربيّ

٢ التفسير النحويّ

يقدم التفسير النحويّ تفسيراً للتعميمات الأصوليّة لأتة

لأصل في الأسماء الإعراب

لأصل في الأفعال البناء

- الأصل في عمل الحرف ، محصر بالاسم الحرة ، وانفصّل الحزم

الأصل في الاسم والفعل الدلالة لمفرده

١ تفسير أصول الاسم

تظهر في صفة الصفة المثاليّة للاسم أنّه يتكوّن من ثلاثة أحرف فأكثر ، ويسمّع
بدلالة مُسنّقه قبل دخوله في التركيب ، ويأتى عن اسمه لا فسر بالرمز ولا بعمل

عمل لأفعال المقرنة بالرمز وقد حرج عن هذه المواصفة المثالبة أسماء جاء تصنيفها في باب الاسم ، لكنها فارقت في شيء أو أشياء من موصفه الاسم في نحو العربية الموروثة ، ثم استند على تفسير علمي يُعيد إلى هذه الأسماء سبحانه مع المواصفة العامة للاسم في انعوسة موحد أو أكثر من أساليب التفسير لأية

١- فصل الشكل عن المعنى

والمقصود به أن يُعفى الاسم حكمين حكماً من جهة الشكل ، وحكماً من جهة المعنى ، وهذه الحكمان يخرجان من بنية واحدة على شكل خطين متوازيين فلا تقاطعان ، إذ سح عن تقاضيهما التناقض

من ذلك عمل المصادر والمشتقات عمل أفعالها ، فهي حملة

- ما قارئ ريد الكتاب

يجمع صيغ كلمة (قارئ) في حدة الاسم لاشتمالها على علامة السويز في آخرها ولكونها على صيغة صرفية سمّة ، وهي سم الفاعل ؛ لكنها في الوقت نفسه تحيل دلالة الفعل المصارع بدين حوار لاسبه ل ، فيصح أن نقول

ما يقرأ ريد الكتاب

وتحويل الاسم إلى فعل لم يؤثر على العلامة لإعراسة التكتمتين التالستين له ، مع احتمال بقائها على لإعراب نفسه في الخالين قوياً

إذن ، فكلمة (قارئ) شكلها شكل لأسماء ، ومعناها وتصرفها تصرف الأفعال ، وهذا ساقص في الاستعداد لا تنقص في الدات ، فالإنسان يحسن أحسن تصنيفين متناقضتين : خير والشر ، فهو مُهناً لكل واحد منهما ، لكنه عندما يعمل عملاً من دون عمله يُصنف بالضرورة في حاة الخير أو الشر ، وقد احتلف الناس في التصنيف فربهم لا يمكن أن يجعلوا عمله في وقت واحد خيراً وشرّاً ؛ بهذا لس من التناقض العلمي أن يكون الكلمة على جهتين متناقضتين ، لكن الساقص أن يخرج الجهتان من سمه واحدة في الكلمة ؛ لهذا يرى جمهور نحاة العربية أن اسم الفاعل كم في المثال السابق لا

نعمل شكله من بعمل معناه ، وهذه الرؤية تقوم على أساس فصل الشكل عن المعنى ،
وهذا الفصل أحد المعايير الرياضية الثلاثة في بناء القواعد التي تقوم على عنصرين هما
"الشكل والمعنى" و احتمالات تسديدهما الموجهة ثلاثة هي

أ- القاعدة = الشكل + معنى

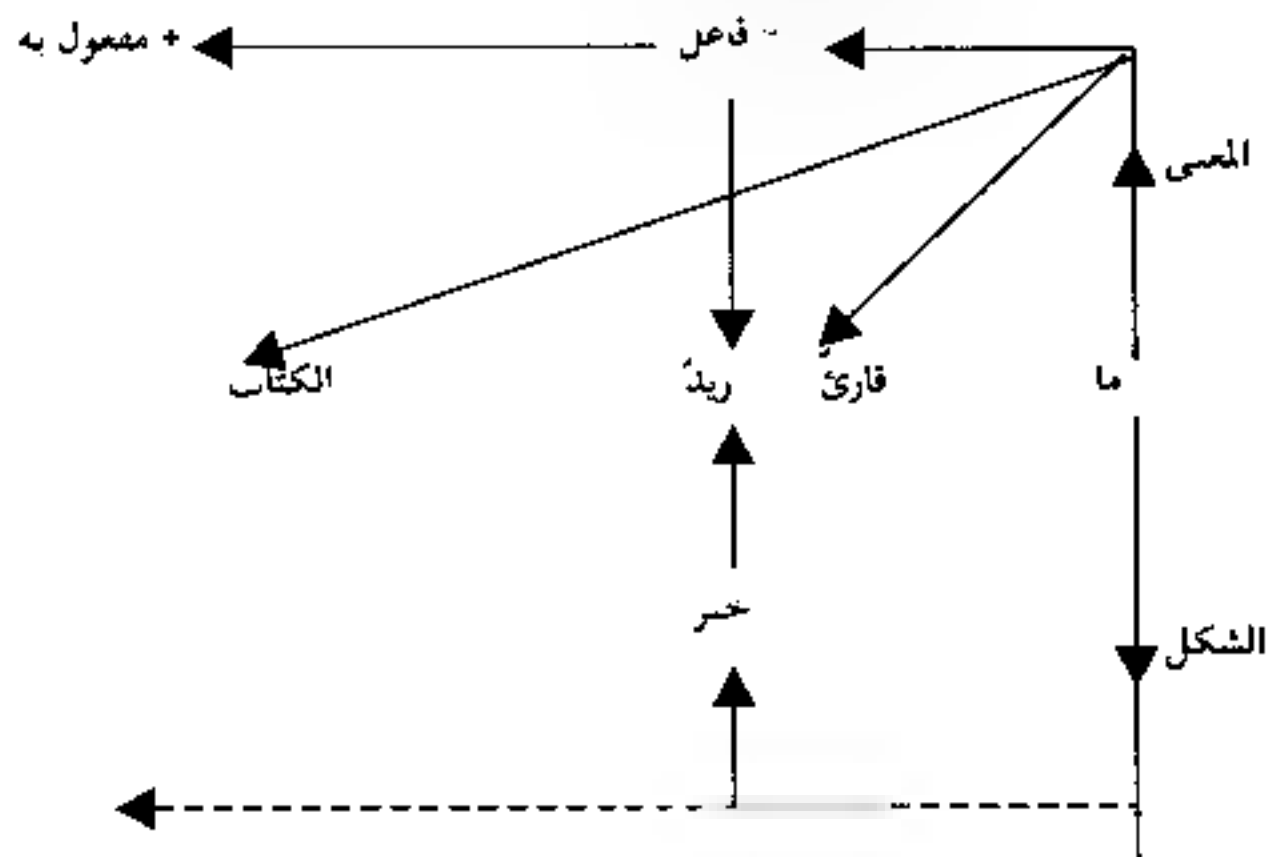
ب- القاعدة = الشكل - المعنى

ج- القاعدة = المعنى - الشكل

وهي قولنا في الخبر الصادق (حصر ريد) يكون الفعل (حصر) فعلاً ماصياً في
شكله وفي دلالة أي معناه

وهي قولنا (ما حصر ريد) يكون الفعل (ريد) فاعلاً في الشكل لا المعنى لأن
الفعل لم يحدث أصلاً

وهي قولنا (ما قارئ ريد الكتاب) جاءت كدعه (قارئ) فعلاً في المعنى لا الشكل
لأنها من حيث الشكل سم ، كما في الرسم الآتي



فحطُ المعنى احتياح إلى الفاعل والمفعول فأحدهما ، وحطُ الشكل احتياح إلى أن يحدّد موقع (فارئ) فكانت مسدأً ، ولا ابتداء من علامات لاسمبة ، وقد احتياح المستأ إلى الخبر ، فأخذ كلمة (رشد) التي احتياح إليها المعنى فاعلاً ، فجمع النحاة بهما فقالوا : «رشد مسدأ خبر ، أي فاعل من جهة المعنى خبر من جهة الشكل

ومن مسائل الفصل بين الشكل والمعنى عمل اسم الفعل ، فعون "اسم الفعل" يدل على اجتماع سطحي لصديين لاسم والفعل ، قال الرصبي الأسترادي عن تقبين النحاة لأسماء لأفعال "والذي حمدتهم على أن قالوا : «هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال أمر نفسي ، وهو أن يصعب مخالفة لصنع الأفعال ، وأنها لا تنصرف بصرفها ، ويدخل اللام بعني أداة التعرف عني بعصها ، والسوين في بعض ، وطاهر كون بعصها طرف ، وبعضها جاراً ومجروراً»^{١٤} فقد نسب الرصبي الأسترادي وجمهور النحاة أن معاني أسماء الأفعال لا يتساوى مع عطها ومصلوا سهما وأعطوه حكمين بجعلها ضمن الأسماء ، وهم إجراء العمل عني المعنى ، وتخصيص الاسم على معنى

وقد تنبه خدّاق النحويين إلى أن معنى اسم الفعل هو الفعل الماضي وفعل الأمر ، أمّا الفعل المضارع فلا يصح أن يكون من معاني أسماء الأفعال لأن أسماء الأفعال مسببة ، والفعل المضارع مُعْرَبٌ ، والإعراب والبناء من أحكام اللفظ فلا يمكن جمعها في لفظ واحد لأيهما من جهة وحمه ، لهذا قال الرصبي الأسترادي : «اعلم أنه إنما سمي أسماء لأفعال لشبهها ماضي لأصل ، وهو فعل الماضي والأمر ، ولا تقول إن "صه" اسم بـ "لا سكتهم" ، و"مه" اسم بـ "لا تفعل" ، يدور كان كذلك فكانا مُعْرَبَيْن ، بل هما معني سكت ، واكفف ، وكذا لا تقول إن "أف" معني أتصخر ، و"أوه" معني أنوح ، إدلو كان كمنك لأعرن كمسماهما ، بل هما معني تصخرت ونوحعت الإشتئين»^{١٥} وما يفر عن اسم الفعل المتبادل للفعل المضارع فيسير بعلمي ليس غير

٢- الشبه

حاء القون بالشبه تفسيراً لساء بعض الأسماء كالتصخر وأسماء لإشارته وانوصل

وبعض الظروف والأصل هي الشبه لالتقاء بين المشبه والمشبه به في وجه يكون أصلاً هي المشبه به ، كتفسير ساء الصغار بالمشبه الوصعي ، ومعظمها بشبه الحرف في وضعه على حرف أو حرفين

وفكره الشبه فكرة ذكية جداً مدرك على أن الحاجة أحاطوا أحكامهم بسياح من العدل المسترة لها ، تجعلها في عاية الوثافة ^{١٦} ، لأن مبدأ جمع الأشياء وهو الصفة المشتركة بينها مبدأ عملي سليم ، وقد تحمل الكلمة صفتين واحدة من جهة الاسم وأخرى من جهة الحرف أو الفعل ، فجمع بين الصفتين ببقاء دلالة الاسم وفي صفة لإعراب

٣ الاستبدال

يعني الاستبدال التعويض عن ساء الفعل بإعرابه إعراباً محلياً ، فنقول (كذا) هي محل (كذا) أي أن الاسم دعوت لو كان في موضع الاسم المنسي كان على ذلك الوجه من الإعراب ، كما في إعراب اسم الإشارة (هذا) من قولنا

هذا نحو العربية

هـ "هذا" اسم إشارة منسي على السكون في محل رفع مبتدأ ، والهاء للتنبيه

وقوب (في محل رفع مبتدأ) تعبر عن مكانه استبدال اسم الإشارة ، وقد يمكن أن يقع محله قوب

لإعراب نحو العربية

فكلمة (الإعراب) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره

وتشير صواب الاستبدال إلى تساوي الكلمات المسئلة بعضها ببعض في أمرين

الأول صنف التقسيم فكل ما يستبدل بالاسم اسم

والثاني وحدة الموقع الإعرابي ، فما يستبدل بالمتدأ مبتدأ ^{١٧}

ولمعرض على لإعراب اعلمي الاستبدال أي مأخذ مئس يسعى توصيحه ، وهو أن لإعراب المحني الاستبدال أي يساوي بين ما بعد تناقضا من جهة آخر ولإنشاء كإعراب

أسماء لاستفهام وهي إشاء إعراب ما يقع محلها وهو خبر أو كصبيد حرية القاعدة النحوية كما في مع تأخر الصمير بعض عن الخبر إن كان في محل رفع مسداً مقدماً وجواباً

وللافتضاح من هذا المآخذ للمعترض بوضوح أن إعراب سم لاستفهام (من) في قوساً (من رُب؟) لا يعني أنه مساو في معنى بقول (ريداً رُيت) من يعني أن حلول الاسم المعرب محل اسم الاستفهام (من) سيكون تحولاً في موقع المفعول به ، ولا سند لدموقع موقع موقع لا معنى بمعنى تدل أن من تمام إعراب سم لاستفهام (من) في امثال السابق أن نقول من اسم استفهام مبني في محل نصب مفعول به مقدماً وجواباً على حين تكون من تمام الإعراب بكلمة (ريداً) في قولنا "ريداً رُيت" ريذاً مفعول به مقدماً جواباً منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والسويز فتممكن من لاسميته

فالإعرابُ لاسمديني يشير إلى الموقع لا إلى المعنى بدلالة أنه لا يتمتع إعراباً بحقوق الاسم معرب في حوار التقديم أو التأخير ، وهذا دليل على أنه استند لألفظاً ستر التحليل لإعرابي للحملة ، فصييد حرية القاعدة النحوية عندما يكون المقعد اسماً مسداً تأكيداً لعدم مساواة في المعنى عند الاستبدال

٤ الشدود

الشدود بب كبير يتسع لكل ما شذ عن الانصياع عمومياً القاعدة النحوية ، ويؤكد أن القاعدة لا تسق لاستعمال ، ولهد قد يكون بعض المستعمل غير منصوب تحت نواء القاعدة النحوية ، كأسماء الأصوات التي جاءت من محاكاة أصوات الحيوانات أو الطبيعة ، أو من تدهط الإنس بها بالطبع لا بالتطع والقصد ، أو من الإشارة شيء محبب أو مكروه " وقد دس جمهور النحاة على شذودها بقولهم "بها لا عامه ولا معمولة" " ولكنها أقرب للأسماء بتحقق دلالة لها فهي دون مدبوع عليه لكنها حالية من الاقتراح لتعظم بالر من ، بهذا أخصت بفصيلة الاسم ، ولم تلحق بالمع أو احرف

ب- تفسير أصول الفعل

تسم العربية في مجال الأفعال بما سَمَّاه الدكتور سيل عني بحدّة الخاصيّة الصرعيّة ؛ ذلك أنّ أفعال العربيّة سميرٌ بدرجة عالية حدّاً من لاطُرَاد منتظم الذي حدا إلى وصفها بالخبريّة تعبيراً عن شدّة انبساط كمّاتها انبساطاً منتظماً لما أصبح فيما بعد قانون وفعدة^١ وحُلّ ما أحاط به النحاة الفعل من تفسير يهدف إلى توضيح عن إعراب مصارع ، وكشفه بمبعر الفعل نحوك إلى سم عن الفعل عبر نحوك إلى اسم ، وتفسير بعض الكلمات الشدّة في لإعلان

١- إعراب المصارع .. منطقة الأعراف

يبدو الفعل المصارع معرباً همزه وصل بين الاسم المعرب والفعل لمسي^٢ ، فقد أخذ من لاسم صهره الإعراب ، وتبادل معه الحروف في بعض المواقع وشابهه أحد في الورد من حيث توالي الحركات والسكّات ، وصلى للدلالة على اِحْاطٍ ولاستغبات كاسم الفاعل ثم أخذ من الفعل مرياه في السعدي واللزوم والدلالة على الرمز والبناء في حالتي الافران المبشر سور السورة أو إحدى نوبي التوكيد ، فعلى إعرابه كلّها مائلٌ في تفسير وفوعه في منطق الأعراف بين الاسم الخالص لاسميّة ، والفعل الخالص الصعيّة^٣

٢ نحوك الفعل إلى اسم . الحساسيّة السياقيّة

من العلل المعروفة في المع من الصّرف أن يكون العلم على وردٍ خاصّ بالفعل ، أي متحوّلاً عن فعل بعد إعرابه من حصائص الفعل في الدلالة على الرمز ، والافتقار إلى مسد إليه ، وذلك كما في تسمية شخص باسم نعم ، ويحيى ، ويعمر ، ويعيش ، ويشكر ، و إلخ

وهذا النحوك تسطر عليه قوايين العربيّة بما وصفه الدكتور سيل عني بالحساسيّة السياقيّة التي تعني تأحيي العناصر اللغويّة مع ما يحيط بها ، أو مردّها^٤ لنمبير المشبهات في العرّة ، كما في عدّ الكلمات التي تحتها خطّ من لحمل الآيه فعلاً بدلاله الحساسيه السياقيه

نعشٌ يعِشُ

نحى بن يعمر نحوي مشهور

رأس شمّر

فرائ عن قسلة تعلب ويشكر

يعحسي يريدُ

فالكلمة الثانية من الحملة الأولى اسم لا كمال الخمسة بها إذ لا يوجد ما يشير إلى فاعل محذوف للمفعول الأول ، كما أن اسم "نعش" من لأسماء التي عرفها العرب وفي الحملة الثانية دلت كلمة (ن) على أنها بين اسمين ، وفي الحملة الثالثة مكمل موقع المفعول بالدلالة على اسمية كلمة (شمّر) ، كما كان ذكر كلمة (قسلة) مفتاحاً لمعرفة اسمية ما وراءها وفي الحملة الأخيرة جاء الفعل مسنداً إليه وهو من مواقع الاسم

فهذه الفرائ هي تحديد سميّة الكلمات بسهولة تشبه أن تكون أدوات حساسة لا تصل الاقتراب إلا بالاسم عدد العدد غير النحوي في الحمل تتمثل بمعرفة العامة

٣- الشدود

الاعتراض بالشدود مظهر علمي من مظاهر الاعتراف بالذنبات التي تسوق القاعدة ، فتسكين عين الفعل (نعم ونش) من الشدود لأنه على غير مقتضى تعميم القياس إذ نظيره من الأفعال متجرت العين

ومن الشدود الفعل "استنجد" ، فالأصل "استجد" مثل "استعد"^{١٢١}

وعند النحاة دخول ال التعريف على الفعل المضارع تصرفاً شاذاً يأباه القياس المؤسّس على الاستعمال المنطوق ، كما في قولهم "المجدع"^{١٢٢} وأخوانها^{١٢٣}

وتحديد الشاذ خطوة علمية يسيطر بها النحاة على طواهر الشدود لئلا تفسد قوانين التعميمات ، ذلك أنها تصف المادة النحوية في صميم الأول هو وصف العام المنطوق

الكثير المتثبت ، والثاني صنف العليل المحصور وهو الشاذ ، والفصل سهما يُسمى الشاذ
حناً لكنه لا يسمح به بالموسع

٤ - الضرورة الشعرية واللهجات

الشعر موص بالضرورة «تسحقه» لحائره كصرف الموسع من الصرف ، لأنه رذ إلى
أصل وهو كذلك موطن الضرورة التي فيها خروج عن حد القاعدة ، وهذا الخروج
مخصوص بالشعر يختلف النحاة العروضيون في حذره سبحانه أو استنكرها ، لأنه
على خلاف انقاعده ، ولكنهم جميعاً يتفقون على أن الضرورة محصورة بحالة الاضطراب
لإفهامه الدور بعد تحقق التمكن من فن الشعر ، أم لاكثر من أركان الضرورة فهو
عيب في الشاعر يجعل عذراء اللغة يردون شعره ، فلضرورة حدود ، صيغها لا تصح
أكثر من الحاله لأصل التي تسعى أن تصاع وفهم الكلام ، فإذا أحر النحاة عدم حذف
حرف العلة عند حرم المصارع المعلى لأحر فلا يعني هذه الإحارة أن يهمل الشاعر
أصل القاعدة ، بل تعني حصته بحوار أركان هذه الإحارة للضرورة مرة أو اثنين في
المصيدة كنها ، لأنها في لأحوال كنها نقطة ضعف في لأداء الشعري اللعوي عند
الشاعر

وانكأ جمهور النحاة على انضرورة شعرية في تفسير ظاهرة بطل في الفعل ، نحو
(فأنظور) في قول الشاعر^{٢٦}

وانني حيثما بشي الهوى نصري من حيثما سلكوا أدبو فأنظور

هذا مص الشاعر صمته الظاء للضرورة الشعرية

وفسر جمهور النحاة بقاء حرف العنة في الفعل المصارع باعتل الأحر في حالة
محروم بالضرورة الشعرية ، قال سيويه لأشد من شئ بعريته

ألم يأتيك والأساء نبي بما لاقت لئون سي رباد

فجعل حبر اضطر محروماً (بأثبت) من لأصل^{٢٧}

وهو يكون الضرورة من بمايا اللهجات وأثارها ذلك أن النحاة عدوا ثبوت نون

لأفعال الخمسة رفعاً على الأصل ونصباً وحرماً على خلاف لأصل ضرورة ونهضة ، كما في قول الشاعر ^{٢٨}

أن تقرر على أسماء ويحكمها مبي السلام وأن لا تُشعر أحد

جـ - تفسير أصول الحرف

لأصل في حروف المعاني في العربيّة أن يكون في وضعها على ألف من ثلاثة أحرف ، وإذا عمدت عمدت بالاحتصاص بأحد الفيلين الاسم أو الفعل المصارع ، وعمدتها إذا ذكر الاسم وحرّم الفعل ، لكنّ الحروف في العرصة خرجت عن مقتضى هذا الأصل العام ، فأحاط النحاة في جمهورهم هذا الخروج بتفسيرات مختلفة ، منها

١ - دعوى التركيب

قد اسّس يعش في حديثه عن الحروف "ولا يحيى من الحروف ما هو على أربعة أحرف ، لأنّ يكون الريع حرفين ، نحو "حسى ، والأ ، وأما" لأنّ حرف السين بحري محرى لحركته والريادة للإطلاق كأنّ ذلك ينقص الحروف عن درجة لأفعال ، كما نقصت الأفعال عن درجة الأسماء" ^{٢٩}

ثمّ فسّر اسّس يعش محيى "كأنّ وعمل وكس" على أكثر من ثلاثة أحرف ، وليس فيها حرفين ، واعتمد في تفسيره القول بالتركيب "كأنّ" مركبة من الكاف التي ريدت عليها "أن" ، وذكر تفسيراً قريباً في "لعل" ، و"لكس"

ودعوى التركيب فيها خلافٌ إذ أُثبت على أنّها حقيقته بارجحة ، لأنّ النحاة في قومهم بالتركيب كانوا يستجيبون للأصل الذي عمّموه في الحرف ، ونقصه التفسير لا بحري الحصة التارخية ^{٣٠}

٢ - الامتزاج بالاسم أو الفعل

يقصد بالامتزاج أن يتحد الحرف بالاسم أو الفعل اتحاداً تامّاً يصبح معه الحرف كحرف لأصيل من الاسم أو الفعل بدلالة عدم التأثير على الإعراب ، ففي الخمسة الأينس

سيحصرُ ريدُ

يحصرُ ريدُ

ثم يثبت أن فعل المصارع إعرابياً بدخول السين أو حذفها مع أنها محتصة به ، وهذا يدل على مراحتها به ، ذلك أن شرط التأثير الإعرابي أن يوقف ظهور العلامة الإعرابية على ظهور ذلك الحرف ، فعلاصة الحزم لفعل لمصارع تظهر غالباً بوجود أداة حرم ، كذلك انصبب مفتقر إلى أداة تحدثه

وقد فسّر النحاة بالامتراس عدم عمل السين وسوف وأن التعريف^{٢١}

٣- الانفكاك وتفسير الاحتصاص

فسّر النحاة في جمهورهم عمل بعض الحروف ع عرف بالاحتصاص في العمل ، والمفتقر إلى التفسير في ذلك إن وأخواتها ؛ لأنها نصب لمبدأ ولأصل في عملها خبر ثم الحروف المشبهة بـ "س" التي تحدث رفع لمبدأ ونصب لخبر على خلاف الأصل ثم حروف النصب التي نصب الفعل المصارع

وقد لحق النحاة إلى مبدأ انشيه في تفسير هذا الصرب من لاحتصاص ، وجعلوا إن وعائلتها مشبهة بالفعل ، وجعلوا أخوات لبس مشبهة فيها بجامع النفي ، وجعلوا حروف النصب مشبهة بـ "و" وأخواتها

وبين المفصود من القول بالتشبيه أو الشبه لآ تفسير حروف بعض الحروف عن الأصل العام لها ؛ إذ التفسير صاعبي لا طبعي أو حقيقي ، وهو ضرورة من ضرورات ضبط أنحاء الظاهرة الدعوتة في المستوى النحوي^{٢٢}

٤- الشذوذ

يرجع مرة ثالثة إلى التفسير بالشذوذ تأكيد حقيقة عمنه ، مفاده أن التفسير العنمي النحوي يقوم على عدل عمنه وعلية ثبت عند جمهور النحاة أنها قوية مستحكمة في عامه الوثابة ، ذلك أن التصرف النحوي الذي لا يظهر للنحاة من دراسته علة قوية معدونه شدة ، فالقول بالشذوذ عتري وعدم وضوح العلة ، كما في دخول الكاف على هو وأخواتها من الصمائر على حد قول الشاعر

فلا ترى معللاً ولا حلالاً كهُوَ ولا كهُنَّ إلا حاطر

فهي دحور " ف ك ف التشبيه على انصميم وهو منهم إنعاد والس " "

تفسير الجملة

علامة خمسة الفارقة أنها تركب إسادي ، فالإسناد شرط لحملة في العربية ، ذلك أن احملة فكرة ، والفكرة توصف لموضوع ، لهذا است احملة العربية في جوهرها على ثلثة مسد ومسد إليه في الوجود ، وعلى ثنائية العمدة والفصلة في الطول

الموجود بالقوة والمختص في الظاهر

لأصل أن تهض احملة في العربية على دعمين مسد ومسد إليه ، أي الفعل والفعل أو الفعل و نائب الفاعل ، أو المستند والخبر ، لكي نكون الفكرة الصغرى التي يمكن فهمها مداورة الدعة ، فالهدف من وجود مسد ومسد إليه يفهم المنقّي فكرة م أو يصانها إليه ، وهذا الهدف يمكن أن يتحقق بحدف أحد العنصرين الأساسيين أو حذفهما معاً تكاء على ملائمت الموقف الكلامي وعناصره السابقة واللاحقة على سبل الانصباء بالجهود اللغوي

كن حذف العمدة (مسد أو مسد إليه) لا يلغي وجوده بالقوة ، ذلك أن وجود الفكرة الصغرى إلى المنقّي يدل على أن المسد والمسد إليه قد قما فعلاً بوصفهما ، فيكون تقديرهما أو تقدير واحد منهما واحباً د على حوبه حصول الفائدة التي من المحال أن تتحقق من غير كلام - في النظام النحوي - أو مكتملة واحدة ، فكلمة (صرب) لا يفهم منها الملمهي شيئاً سوى معنى الصرب ، حتى إنه ليسأل مستمعهما من الذي صرب؟ فنقل له فلا يفهم فكرة ما كذلك د فسا (الرجل) لم يفهم لمنقّي شيئاً يصبح أن يكون فكرة بلا إذا أسد ، فقدا (الرجل فادم) وهذا يعني أن المتنهي د ، فهم فكرة م لم يتحقق وجود عنصريها الأساسيين فإنه بالضرورة قدر عذوف

دد ، فمدير مستداً محذوف أو خبر أو فاعل مستتر أو نائب فاعل أو فعل تقدير صاعبي يُراد منه رجاء م حذفه الموقف الكلامي لتأخذ حقه في التحليل لأن الأصل

نَّ الموقف الكلامي يتمَّ سماع عناصره اللفظية في الجملة ، والحدة بمعنًى لخمسة العربيه كما لو كان اسلفي عمر قادر على لا تكاء على الموقف الكلامي وحده في ساء فهمه للكلام ، فلو قال أحدا لاثنين من أصدقائه (حَصْر) فقال الأول نعم والثاني من الذي حصر؟ فإن إجابة الأول مدَّ على فهم السامع أو الموقف الكلامي ، لكن حانة الثاني لا تشير إلى ذلك ؛ ولهذا لا يمكن تعميم إجابة الأول والذهاب إلى عدم التقدير ، لكن يمكن تعميم إجابة الثاني برُجاء المَحْدُوف وتقديره لحصل به المهم ، كما ستحصل بالأول تأكيد للمهم

وإذا أطرد وصوح المَحْدُوف جعل الحدة حذفه و حبَّ لأمن الدمار ، كما في حذف حصر مستند بعد "لولا" لامتناعية ، نحو (لولا الحوُ بفسدت العرسُ) فاحصر مَحْدُوف وحرّاً تقديره حاصل أو موحود وهذا التقدير لا يعا في إدراكه أحدٌ لوصوحه و طراده أمّا إذا كان مَحْدُوفٌ عبر ما تعرف عليه العرب من كتمت الكون والوجود واحصول فبحث ذكره ، فل من هشم «يجب ذكره» الحصر إنَّ لم يُعلم ، نحو «لولا فوُتُت حديثو عهد بالإسلام يهدم الكعبة»^(١) ف ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الحصر لعدم بعثه بالوجود بل بالحدثة

الفصلة والمعاني الإصافية

في جملة

- جاء ريدُ

تُسند معنى الخيء إلى (ريد) ، فتكوّنت الفكرة الصعري ، ويسهي تحليلها الحوي عند حذف إعراب الفعل والفاعل ، ولا يحدور ذلك إلى تقدير ظرف أو حال أو مفعول معه أو ما شابه ؛ إذ ثمة فرق في المعنى بين الحصل لأتية

- جاء ريدُ

- جاء ريدُ مساءً

جاء ريدُ راكناً

حاء ريد وعروب لشمس .

والخمة الشاة أصوب معنى الرمن رمس الخيء ، والخميه اثالثه أصوب هيهه الخائي
(ريد) ، والرابعه حدت المصاحه ولعة

فلو قدر النجاه في الحمله لأولى انطوف واحال وسفول معه ب كان ثمة فرق بين
هذه الحمل الأربعة : هه بعدة عدم تقدير العصبه في العربيه - إلا في حاله العنيه
مظهراً من مظاهر احرام المعنى وعدم تحمل النص فوق ما محتمل ، لأن جمهور النجاه
عدم بقرون أو يؤكول لا يحاورون المعنى ، وما أن أبواب العصبه في العربيه أنوب
معرب صافيه فإن التمكبر العدمي ينصبي عدم تقديرها احتراماً لحدود الكلام ونصه
فما انعمي بوجوده في العمده فهي ليس رنده على الكلام أو نصه : لأنها موجوده
بالعمل أو بالقوة فتصيرها تقدير موحود ، لكن تقدير الفصله تقدير معدوم الوجود

التقاطعات الإعرابية

الإعراب عمليه تحليل نحوي للكلام أو النص بتصنيف كلمات النص حسب الد
النحوي ، أي أن الإعراب مكيف شكلي لحمله أو الحمل يراد منه توزيع كل كلمه في
نهبه لا حصر اسهامها معه أو لتأكيد هذا لاسهام ، فهي حمله

النحو مفيد

نصّف كلمة (النحو) في باب مستدأ ، وكلمه (مفيد) في باب خبر ، وتصح
العلاقه التحليليه بين مبدأ والخبر لا بين نصفي (النحو) و(مفيد) تحليل بمكايه
لاستدأ مع المحافظه على التصسف نفسه أو بتعبير الدسايين مع محافظه على التوزيع
نفسه ، كما في جمله

- الطقس معتدل

فكلمه (الطقس) نصّف في باب مستدأ ، وكلمه (معتدل) نصّف في باب خبر ،
نما يعني أنهما متساويان نحويّ كما في الرسم لآتي

حاجة المنتدأ	حاجة الخبر
الطقسُ	معدنٌ
سحورٌ	مهيدٌ
↓	↓

وهذا يعني أنَّ الحدة هي الموقع العميق للكلمة ، فالكلمة من طوهر البنية السطحيته
والحدة من نواص لموقع العميقة ، ولأصل في لإعرب تساوي سنة السطح مع موقعها
العميق ، فهي تحلل - حمة

قرأ ريدُ الكتاب مساءً

بعد أنْها تكونت من حطّ مستقيم يمكن اختصاره بـ

قرأ ريدُ الكتاب مساءً = فعل ماضٍ + فاعل + مفعول به + مفعول فيه

وفي تحليل حمته

العصفورُ بطيرٌ .

بعد أنْها تكونت من حطّ مسقيم غير منجاس يمكن اختصاره بـ

لعصفورُ بطيرٌ = مبتدأ + فعل مضارع + فاعل مستتر

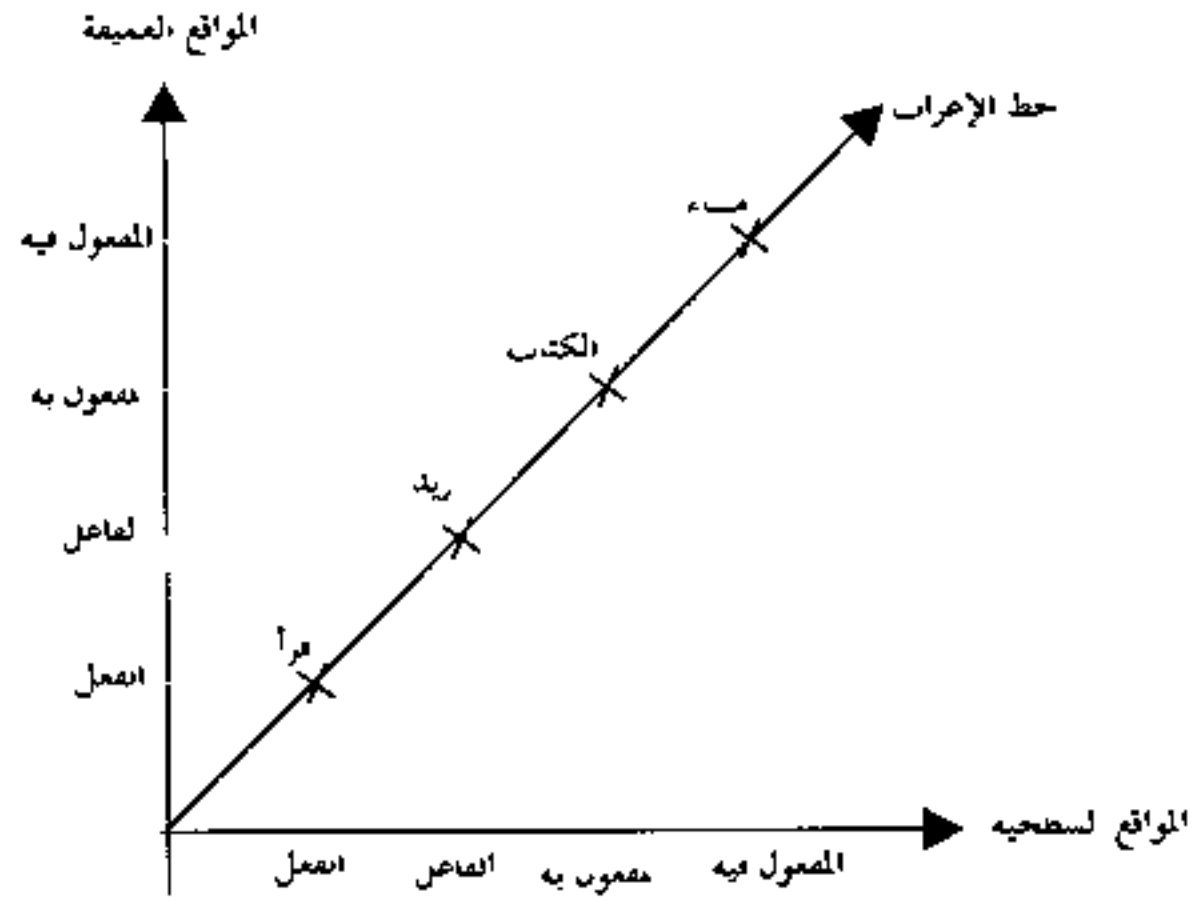
والمعدنة ه غير موروثة تتعبر الكسماشيين ، وإقامة الورن بول

لعصفورُ بطيرٌ = مبتدأ + فعل مضارع + فاعل مسر

فعل مضارع + فاعل = الخبر

يد ، العصفور بطير = مبتدأ + خبر

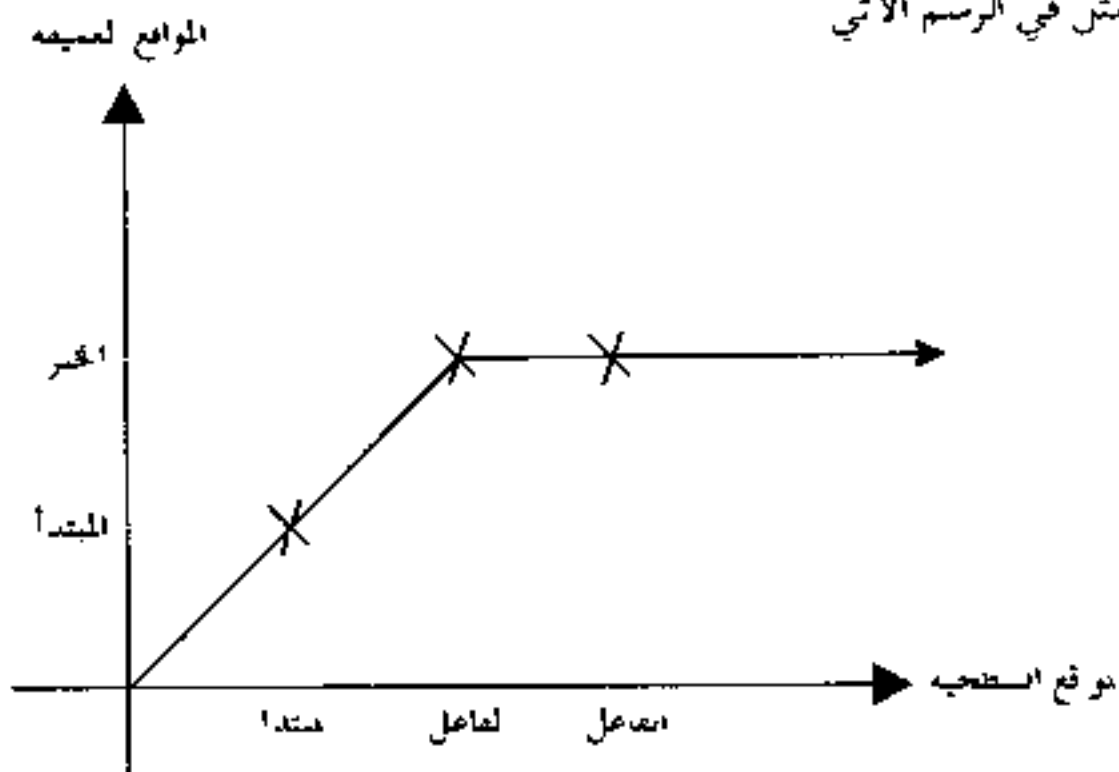
ويمكن تحويل الحطّ المسقيم إلى رسم بياني ، فتكون شكل حمته كما يأتي



وشكل حملة

العصفور يطير

سمش في الرسم الآتي



من ملاحظة الفرق بين الشكليين يمكن أن نقول إن كل ما يقع على خط مسبق من
 وحد يعادل موقعاً عموماً واحداً، وهذا يعني أن العنصر الأفضة في جدول التفاضلات
 يمكن أن نستبدل بكلمة واحدة، وهذا الذي قاد الحاجة إلى اكتشاف مبدأ الحمل التي
 بها محل من لإعراب، وهي الحمل التي يمكن استبدالها باسم مفرد يشق منها، وهذا
 التفسير اسمه لاستبدال المعجمي

الاستبدال المعجمي

عند استبدال الصغير بالمفصل باسم ما تكون الموقع حامداً بين الصغير والمفصل
 ولاسم، لكن في جملة
 ريداً باسم.

يمكن استبدال الحمة الفعلية (سام) باسم مشتق منها، فنقول

ريداً دائماً

والعلاقة بين (سام) و(دائم) علاقة موقعية، يقع كل واحد منهما في موقع الحس،
 وهي أيضاً علاقة معجمية لايجاد التكميل (سام) و(دائم) في المعنى المعجمي لصدورها
 عن حذر واحد

فكل استبدال معجمي يستند ل موقعي نحوي والعكس بالعكس، ذلك أن تأويل
 الحمة بالمفرد تأويل شكل من المعنى شكل آخر من أشكاله، إذ تدل الحمة بمعناه،
 لأن قوساً

هو محترم

لم يقع فيه المبدأ (هو) بملونه المعجمي لأن مناط معنى الحمة في الخبر، فجار
 استبدالها بأي اسم معرب مناسب، لكن الحال في حدة

- عاد ريداً وهو يتسم

عنصر معنى فلا يمكن استبدالها إلا بما يحمل معناه، لهذا لا يعادل إلا قول

عدد ريد متسماً

والاستبدال المعجمي استبدال حرفي ولا يحور أن يستبدل الجملة كاملة فهي قول

- حصر ريد

لا يمكن سبيل هذه الجملة بأي مفرد قد يشتق منها ، لأن هذه الجملة جملة
وحده ، ولا يستبدل المعجمي استبدال حرفي من جملة كبرى ، فجملة

عدد ريد وهو يسسم

جملة كبرى واحدة تتكون من الجملة الصغرى لأتية

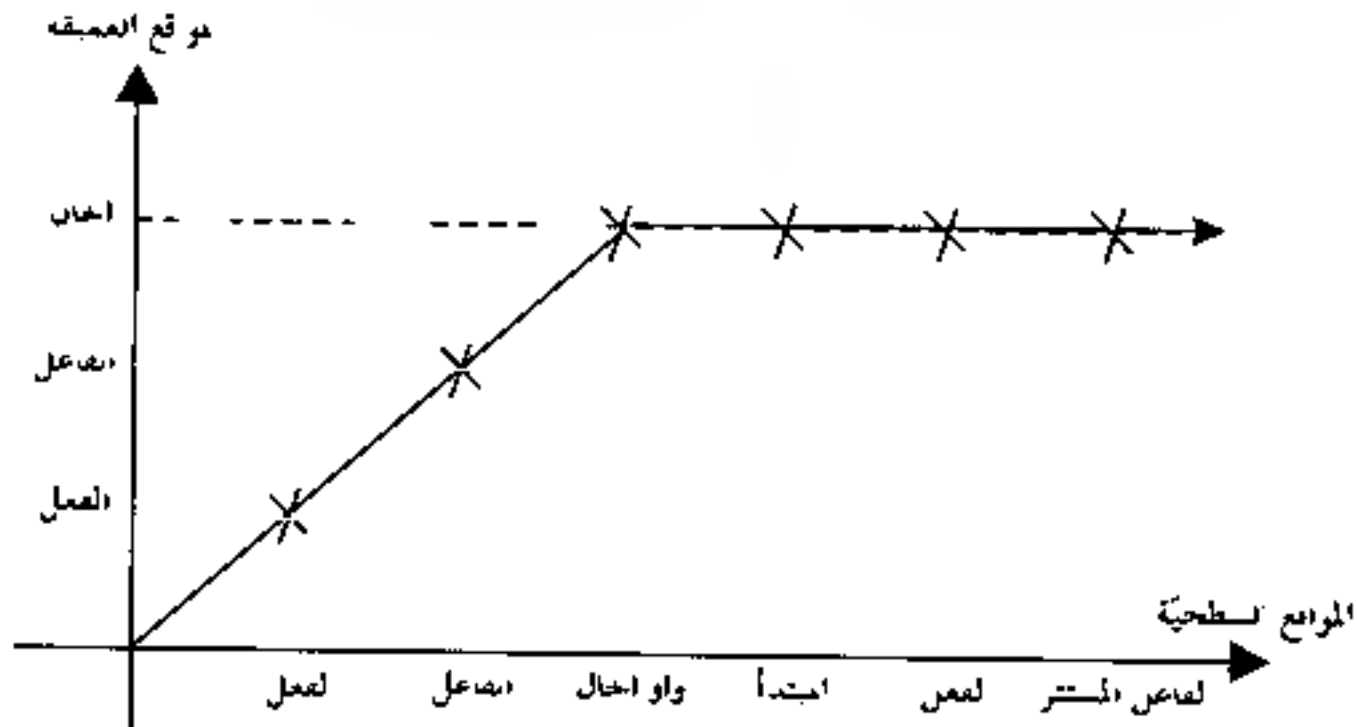
الجملة الأولى عا ريد

الجملة الثانية هو يسسم

الجملة الثالثة يتم

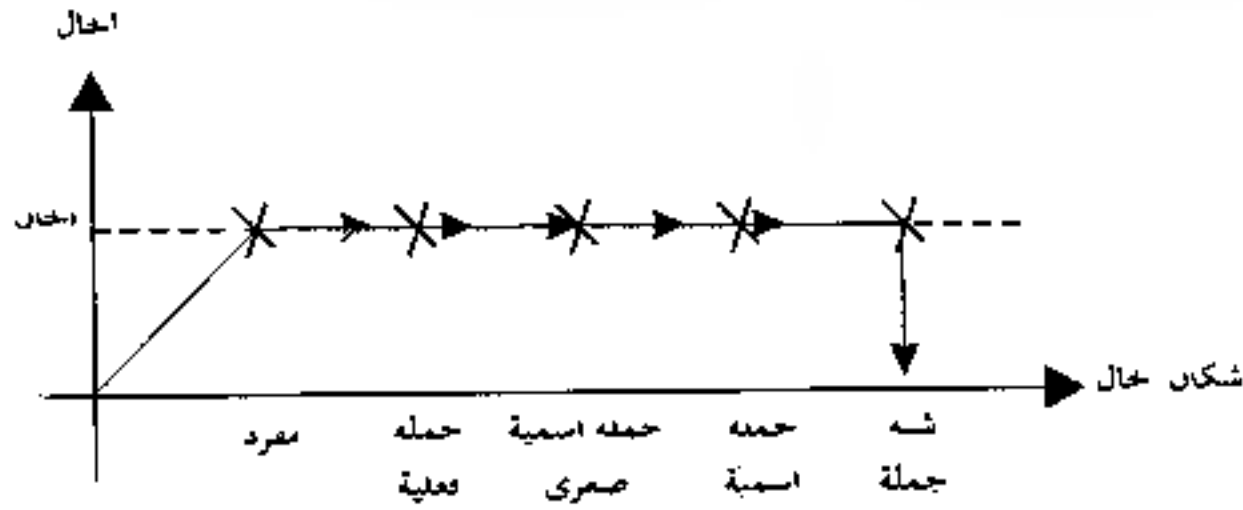
إذن وجملة الكبرى تساوي مجموع الجملتين أو الجملة الصغرى

والذي يدل على أن الجملة جملة كبرى وحدة إمكانيات الاستبدال ، فشكل الجملة
الكبرى السابعة كما تأتي



يبدأ هذا الرسم على أنْ واو الحال والمبدأ والمفعول مع فاعله المنسرب في تأويل موقع عميق واحد ، وهو الحال

وبما أنْ الحال يكون عميقاً من جملتين حملة اسمية كبرى فيها حملة فعليه صغرى ، فإنه موقع واحد يتشكل على عدة أشكال ، وبهذا يمكن رسم أشكال الحال كما يأتي



فأشكال الـ 'حال' التي تقع على خط أفقي و حد تؤدي وطيفه و حدة ، وهي أشكال متسلسلة بعضها من بعض بالتحويل ، كما في الحار من الحمل الآتية

عاد ريد متسماً

عاد ريد يتسّم

عاد ريد وهو متسّم

عاد ريد وهو يتسّم

عاد ريد في اتسّام

وهذا التحويل فنه النجاح ، الأصل والفرع ، فعدوا انشك انبسط أصلاً و مركّب فرعاً ، بهذا كان الأصل في الحار مثلاً أن يكون مفرداً

وتأويل أشكال الحال هو التفسير الصاعقي لإمكانه الرد إلى مفرد ، فعدم التأويل يعصم العلاقة بين أشكال الحار التي تقوم أولاً على الاستندان المعجمي ، وهذا يعني

أن أشكل الباب الواحد شبه الكلمات المشتقة من تصرف واحد ، فإلكار العلاقة
الاشتهاقية بين الكلمات ، لا يه (كُتب ، بكتب ، كُتب ، كتب ، مكتوب ، كتاب ،
كتابة ،) يعني أن نفاها في المعنى العام أمر اعصافي لا يعود إلى «نظام لأحرف
وتواليها على سبيل واحد ، وهو ليس كذلك

وبسبب تشكال إدخال بعضها من بعض فد الحاجة إلى البحث عن الشكل لأ م ،
فكان نفاها على أنه لمجرد ، فالعص ندفة يحكم أن المفرد أصل للمركب
وبسبب اشتراط الساميل المعجمي دفن الحاجة البحث في شبه الحمله ، فوجدوا أنها
عالب تتعلق بمحدوف ، لهذا بأحد محلاً إعرابياً بأويب بالتعلق أو بالإدانة ، كما في
فوب

عاد ريد من السوق

شبه الحمله (من السوق) متعلق بحال محدوف يمكن أن تكون تهديره (مسرعا) وقد
دلت شبه الحمله عده فحذف لأمن اللبس ، إذ يحور أن يذكر ، فنقول

عاد ريد مسرعا من السوق

فلا يكون لشبه الحمله حيثى موقع من الإعراب وهو الأصل
أما إذا كتب شبه لحمه متحركة عن مجرد ، فلها على ما يظهر موقع إعرابي كما في
فولنا

عاد ريد في اتسام

شبه لحمه في تأويل لخاص (مسمما)

التفسير بالضمان الموقعية

عندما حلت وحدة العرييه الأوائن حممة المعية سم تنسوا علاقة مؤثره بين موقع
الدعابة ومحبي الداع معرفة أو نكره ، فيصح من عبر فبد أو شرط أن يكون

- جاء رحل

نكر تحليل الحملة الاسمية أثبت وجود علاقة بين موقع مبتدأ ومحبته معروفة أو
نكرة ، فإذا قلنا

كتاب مفيد

فإن كلمة (كتاب) لا يصح أن تكون مبتدأ لأنها نكرة غير مفيدة للإحراز عنها إلا أن
التمسك بها حصة نحوية ، ولما إنها تدل على عموم

وإذا قلنا

الكتاب مفيد

فإن كلمة (الكتاب) مبتدأ لأنها معروفة مفيدة صالحة للإحراز عنها من غير تأويل أو
تعديل

فاستصح النجاة أن الاسم إذا كان معروفاً صلح أن يُبتدأ به من غير أي قيد أو شرط ،
أما إذا كان نكرة فإن له شروطاً تفصلها كتب النحو تؤدي إلى رفع ما لحق به من نكره
جميعه صالحة للأبداء به والإحراز عنه ، وهذه الشروط تفسيرات بصائر الأبداء بالنكرة ،
بعضها فيها التعمُّر في الانكفاء على وجود كلمة يسبق ، مبتدأ النكرة أو تتأخر عنه ،
كحرفي الاسم أو الوصف ، وهو ما سمي بالصمائم الموقعة التي تنصم موقع ما
فنقويه ، وتجعله قادراً على أداء طبيعته الموقعية والدالة ، ويمكن تنصم الصمائم الموقعة
حسب نفعها على الموقع أو تأخرها عنه إلى قسمين بدلالة الجهة ، وهما

١ الضمائم اليمنى

ثمة انكفاء على صميمه تنسب مبتدأ النكرة في بعض حالات الأبداء بالنكرة ، كما
في إحصاء الأبداء بالنكرة إذا سبقت النكرة بواحد مما يأتي

- النفي ، كما في قولنا

ما رجل في الدار

- لاسمها ، كما في قوله تعالى

﴿أَلِهٌ مَعَ اللَّهِ﴾ [سورة النمل ، آية ٦١]

لولا الالمعية ، نحو قول الشاعر

لولا اصطبار لأودى كل دي مقه لما استقنت مطيها هرس للطعر

و و الحار ، كفون الشاعر

سرنا ونجم قد أصاء فمد سدا محيك أحصى صوؤه كل شارق

فاء الحراء الواقعة في حوائه ، كفون العرب

ن ذهب غير معتير في الرهط

شبه الجملة المتعطف بحجر المتدا ، نحو

- أمام المرء فرصة ، فهي المستقل أمل

لام الابتداء الداخلة على المتدا الكرة ، نحو

- لرحل قائم^{١٢٥}

يمكن تجريد الحالات السابقة في الشكل الآتي

القسمية ليمنى	نوعها	المتدا لكرة
ما	أده هي	رحل
الهمزة	أده سمها	إله
لولا	أده جراء مهله	صطير
واو الحال	حرف ربط الحال	عم
الفاء	فاء الحراء	غير
أمام المرء	شبه جملة ظرفه	فرصة
هي مستقل	شبه جملة حرة	أمل
اللام	لام الابتداء	رحل

لأصل في المتبدأ أن يكون معرفة للحسن الإحارعه ، قال البجلي «أصل المتبدأ أن يكون معرفة ، لأنّ سكيره محلّ بالعرض المطلوب ، وهو إفهم الخاطب ، والنقط إنّما وُضع لإفاده ، وقد فات سم يكنّ في الخاطب فائده»^{٣٦} وهذا يعني أنّ الصميمة اليمى مع الاسم النكرة معادلة للاسم لمعرفة بهذا حرّ الاسدء بالنكرة ، سبب بصميمة ، فبعض حالات الابداء بالنكرة مفسّنة وفق فكرة الصمائم لموقعيّة التي تفسّر حروجهما عن الأصل العام للموقع لإعرابيّ

ومن حالات الاتكاء على الصمائم المسمى المحلّ التي بها محلّ من الإعراب ، فهي جميعاً تعتمد صميمةً يسمّى سدعة عليها ، كما في جملة النعت والخبر ، وعبرهما ، فهي قولنا

الحوو علم يفيد الناس

نعتيتّ جمده (يعبد الناس) لموقع النعت ؛ لاتكائها على صميمة مسمى سبقنها ، وهي كمنه (علم) التي بعد معوت ، ولولا تقدّم الصميمة ما كان خمنه (يعبد الناس) موقع من الإعراب

وثمة ملاحظة لافية ، وهي أنّ الموقع الإعرابيّ قد يعتمد صميمة في حالة ويحرّد من الاعتماد عليها في حالة أو حالات أخرى ، كما في خبر لمبدأ إذا لا يحور أن يندم إذا كان جملة لاعتماده صميمة موقعيّة يسمّى ، أمّا إذا كان مهرداً فأحكامه كثيرة منها حوار المقنم نارة ووحونه أخرى

ويستخلص من فكرة الصمائم اليمى معلومه أحسب أنّها مهمة في دراسة علاقة انقاعده الحويّة بالموقع الإعرابيّ ، وهي أنّ كل موقع إعرابيّ يكنّى على صميمة يسمّى لا يحور أن يتقدم عليها ، كما في المحلّ التي لها محلّ من الإعراب ، والتوابع ، وصله الموصول ، والفاعل ، وغيره ، فهذه من مواقع الاتكاء على صميمة مسمى ، وبهذه الصميمة قاعدة تصطفاً وتفسّرها ، كأن يعان ما سبب عد كمنه (ريد) في جملة (حاء ريد) فاعلاً؟ فيقول لوحود فعل مثلها ، فهذه النعت تفسيرية ومع هذا فهي جزء من القاعدة

٢ الضمائم اليسرى

الضمائم اليسرى كالضمائم اليمى فى موى الموقع لإعرابى الصعيف إلا أنها تقع يسار الموقع لإعرابى، كما فى بعض حالات لاسداء بالمكرة، فمن حالات الاسداء بالمكرة لاعتمادها صممة سرى ما تأتى

الوصف، كما فى قوسا

رحل كرم رارنا

إضافة التحصيص، كما فى قوسا

- عمل بريرين

- العطف، كما فى قوسهم

طعة، أمر معروف أمثل من غيرهما^(٣٧)

يمكن تجريد الحالات السابقة فى الشكل لآنى

المسدا	الصممة اليسرى	نوعها
رحل	كرم	وصف (عب)
عمل	بر	إضافة تحصيص
طعة	وأمر معروف	عطف

وهذا يعنى أن المسدا المكره مع الصممة اليسرى يعادل المعرفة، وهذه معادلة هى التى يجعله صاحب لاسداء به، وإن كان خلاف الأصل

وشمه أدوات فى النحو العربى تتحدد بعر بها بم لحقها من الصمائر، فأداة الاسثناء "إلا" لا تعرف حرف استثناء إلا إذا حق بها عى يسارها اسم مسثنى منصوب، ولو لم يكن مسثنى سم يكن هى بالضرورة حرف استثناء حتى لو كان ما وراءها منصوب

وحرف البدء (با) لا يخلص للبدء إلا إذا انصم إليه لمبادئ بعده من جهة اليسار
أف إذا كانت صميمة (با) الفعل أو لحرف فهي حرف تنبيه لا بدء عند من لا يصح
مبادئ محدود ، نحو قولنا

يا حذا صحة لكتب

- يا ليتني استقبلت من أمري ما استدبرت

وحرف الواو يحدد وطبيعته بالصمائم أحياناً ، فيكون حرف معية إذا انصم إليه
مفعول معه منصوب على ساره ، ويكون حرف حال إذا انصم إليه حال جملة على
يساره ، ويكون حرف عطف إذا ساوت صميته اليسرى مع صميته اليمنى في
الاعراب والمعنى

وتكون حتى نالئة عند الجمهور عند (أن) النالئة للمصارع إذا انصم إليها فعل
مصارع منصوب على سارها ، وتكون حرف عطف إن انصل بالصميمة التي على سارها
صمراً يعود على شيء قديها

إذن ، فالصمائم معويات إعرابية تموي ، موقع الإعرابة انصبغه إذا كانت حلافاً
الأصل ، وقد تشير إلى موقع ما عند تعدد الوظائف والاحتمالات ، ولأنكأ عليها في
صاعدة القاعده النحوية الأصديه أو الفرعية انكأ على مغطيت العلاقة بين الموقع
لإعرابي وما حوله يميناً ويساراً من عناصر لغوية نحوية مرسطة به لا تكتمل وجوده إلا
بها

التفسير بالنيابة

أعد انحاء المتعمون لكل باب من أبواب النحو العربي مواضع قياسية ، بعد مرجعاً
في صسط الباب وأحكامه التفصيلية الفرعية ، فقد سى جمهور النحاة حد المفعول المطبق
في مواضعه القياسية بقولهم إنه المصدر القصبة المؤكدة بعمامة أو مبيّن لنوعه أو
عدده^{٢٨} ، وفي الحمل الآيه

افترق المصريون عن الكوفيين افتراقاً قليلاً

- افتراق النحاة فُرقة غير مصرّة

افتراق النصريّون عن الكوفيّين قليلاً

حاء المصدر (فتراقاً) فصله مؤكّداً بحامله اللغويّ (افتراق) ، وجاء اسم المصدر (فُرقة) في الحملة الثالثة فصحة مؤكّداً بنصموم يعط عامه ، لأنّه سم مصدر لا مصدر ، فبيته وبين مصدر الفياسيّ الصريح مُعايرة ، وحدثت كلمة (قليلاً) في الحملة الثالثة فصحة مؤكّداً لافتراق نكتها في المصدر نعت للمصدر محدوف ، إذ انتصب حقه اليمين بحوموقع المفعول المطلق وقامت بالإطار العدم بوصفه

، خمس الدقة بسبب سواء من حيث مفعول المطلق ، ذلك أنّ المساواة بين المصدر واسم المصدر لا تخصّ حدّ المفعول ، أطلق ؛ لأنّها نصح باب ، خلال أيّ صغره مصدرته من الحذر (ف. ر. ق.) في موقع لمفعول مطلق ، وهذا ليس بصيغ عذميّ بعلاقة بين مفعول انطلق وعامه ، والضبط غاية من العادات القصوى لإقامة بيان أيّ علم

كذلك لا يحور عدّة كلمة (فلساً) في خمسة الثالثة مفعولاً مطلقاً ، إذ من الواضح أنّها في الأصل نعت للمفعول المطلق المحدوف ، فعنده مفعولاً مطلقاً طَرَأَ لبدأ لا سغان والتحويل في سبة خمسة في العربيّة ، وهذا أمر لا يمكن إنكاره

فالكلمة (فرقة وفلساً) حرجتنا عن الحدّ الدقيق سبب ، مفعول ، مطلق ، ومع هذا فقد دلّت بالصيغة أو الموقع على المفعول ، أطلق ؛ بهذا قال النحاة المتأخرون بالبيدة ، مع أنّهم نصّوا في توحّس من ذكر مصطلح "نائب عن مفعول المطلق" ، كأنّهم آمنوا أنّ الحوْصصح وحترق ، فاس مالث (ت ٦٧٢ هـ ١٢٧٣ م) يقول في قصيدته الكافية الشافعية^{٣٩}

وقد يسوب عنه وصفاً أو عددٌ	أو كلُّ أو معصُ كـ (كلُّ الجدُّ جدُّ)
كده الذي رادف كـ (ادلج سُرى)	أو كان نوعاً كـ (رحمتُ القهقري)
أو ألة أو عائداً عليه	أو ما يشيرون به إليه

فقد صرّح بلفظ (سوب) لكنّه لم يذكر مصطلح النائب عن المفعول المطلق ، ونسعه في هذا النصّح جمهور النحاة بعده^{٤٠}

وسنة لأسناد عتس حس إلى أنه لا يصح في الإعراب الدقيق أن يعرب ما يبوب عن المفعول المطلق إعراب المفعول المطلق ، فقال في الدقيق في إعراب ما يبوب عن المفعول المطلق «ولا يصح في إعراب الدقيق أن يقال «مبوب لأنه مصدر» ، ذلك لأنه ليس مصدر للعامل المذكور ؛ إذ مصدر العامل المذكور قد حذف ، وهذا نائب عنه . ومن الواجب عدم الخلط بين المصطلحات ، والتحرر من الخطأ في مسئولاتها ، فعند إعراب المصدر لأصلي المبوب بقول «ب» «مصدر مبوب» ، أو «مفعول مطلق» مبوب كذلك أما عند حذف المصدر الأصلي ووجود نائب عنه فمفعول في إعرابه «ب» نائب عن المصدر المحذوف ، مبوب» ، أو «مفعول مطلق ، مبوب» ولا يصح أن يقال مصدر «»

ومع هذا القول الدقيق إلا أنه لم تصرح بمصطلح النائب عن المفعول المطلق ، وإن ذكر مرادف هذا القول ، وهو «النائب عن المصدر المحذوف»

وب ، فالتفسير بالبيان هدفه حفظ على قوة الصبغة الكمية في انصافه النحوية وحده ، لكي تبقى القاعدة منوطة

وكيف در الأمر ، فالتفسير بالبيان على الأنواع الآتية

١ النيابة عن الموقع

يقصد بالبيان عن الموقع أن يبوب موقع عن موقع على عينية أو يسره مع بقاء أمانة داله على البيان ، وهذه الأمانة قد تكون بعبارة كجاء بعبارة على سنة الفعل بدل على جنون نائب الفاعل محل الفاعل ، أو سياقية يستدل عليها بأصول النحو ، كاستعمال النعت إلى موقع المفعول المطلق عند حذفه

في جملة

- قبل الدتب

حصل اسفال موقعي ؛ انتقل بموجه لمفعول به من موقعه . مبوب إلى موقع الفاعل اندي حذف ، فقام بوظيفته في الإسناد واستحق الرفع ، فأصل الجملة هو

قتل الصيّد الدّث .

فمفسّر رفع ما كان منصوباً أنّه نائب عن موقع حكمه الرفع بعد إلقاء موقع الرفع لأصليّ ماضياً ، ولهذه أحد اسماء حديد ، ففيل نائب فاعل مرفوع

فالبابة عن الفاعل انتقال موقعي نحو اليمين

وفي باب المفعول المطلق ثمة شكلا من لانتقال الموقعي يتولّد عن كلّ واحد منهم ما يسمّى نائب المفعول المطلق

أ- الانتقال نحو اليمين

وهو أن تستقل اللفظ من موقع إلى موقع على يمينه ، كما في بيده الصفة عن المفعول المصنوع ، مثل قوب

- اذكر الله كثيراً

فأصل خمسة هو

اذكر لله ذكراً كثيراً

فانتقلت الصفة إلى اليمين واحتلت موقع المفعول المطلق بعد صه ، فأصبحت نائباً عن المفعول المطلق وهذا الإعراب لا يعني أنّها هي الأصل صفة ، إذ يقال عند انتدوب نائب عن المفعول المطلق ، منصوب ، وعلامة نصبه الضمة ، صفة ، والسويز لنتمكن

وفي قولنا

صرب ريد سعيداً كافاً

يحدث المفعول المطلق الأصلي (صرب أو صرماً) وقام ما يدرّ على الآله مقامه ، فأصل الكلام هو

- صرب ريد سعيداً صرب كافاً ، أو صرماً بالكاف

فانتقلت لآله إلى اليمين من موقع المضاف إليه أو الاسم المحرور بعد طي المفعول
لمطلق الأصبي ، ويقال في إعرابه نائب عن المفعول المطلق ، منصوب ، وعلامة نصبه
الفتحة ، آله ، والتوسل للتمكن

ب الانتقال نحو اليسار

من أمثله الانتقال نحو اليسار فوسا

قرأت الكتاب ست قراءات

فالعدد (ست) تقدم المعداد (قراءات) والمعداد في الأصل مفعول مطلق ؛ إذ حذف
العدد بجعل الجملة

- قرأت لكتاب قراءات

فانتقل المفعول مطلق إلى اليسار وحل محله عدد دان عيه أحد حكمه الإعرابي ،
ومحول المفعول المطلق إلى موقع حر وإعراب آخر ، أمّا نائبه ، فأصبح إعرابه نائب عن
المفعول مطلق ، عدده ، منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الطاهرة ، وهو مضاف

ويمكن أن يساق التفسير عنه في تفسير بانه "كن" و"بعض" عن المفعول المطلق ،
كما في قولنا

- لا تردد بعض تردد

والأصل

لا تردد تردد

في الانتقال التوقعي فرصتان يصلحان للاحبار العلمي الأولى أن الانتقال توقعي
بشرط فيه غائظه عن الحكم الإعرابي ، فالفاعل ونائبه مرفوعان ، والمفعول المطلق
ونائبه منصوبان وأمّا الثانية فهي أن الانتقال الواقعي نحو النصب يكون محذوف لنوب
عنه بهائناً لكن الانتقال التوقعي نحو اليسار يكون به كر نوب عنه بلفظه لا بوظيفه ولا
بحكمه الإعرابي

٢ النياحة عن المسي الصرفي

الصورة الرئيسة لهذا النوع ما سمي بعض محدثي "علافة في الاشفاق"، فهي قوله تعالى

- ﴿وَتَبْتَئِلْ إِلَيْهِ نَبْتِيلاً﴾ [سورة المزمّل، الآية ٨]

حاء المصدر (سبلا) مؤدياً لوصيغة المفعول المطلق، لكنه ليس بمصدر القياسي من الفعل (تبتل) إذ القيس في مصدره (تبتل)، فكأن صيغته (تبعل) ناسب عن صيغته (تبعل) خصوص ملاحظة بينهما في الحذر^{١٢} فتعرب كلمة (تبتيلاً) بناءً عن المفعول مطلق، ملاحظة في الاشفاق، مصبوحاً، وعلامته نصبه الفتحة الظاهرة، والتبوتس للممكن

إن القول بالسند في هذا الموضع صحت لآية شتند لمصدر من الأفعال ع م يصبغ إلى معنى من طلال إصافه يعني بها الصر، قال الدكتور فاضل السمرائي في التعليق على الآية السابقة «تبتل» على وزن «تبعل» وهو نصب الندرج، والتكف «تبعل» نصب التكثير والمبالغة فجاء بالفعل الدال على الندرج والتكف، والمصدر اندان على التكثير والمبالغة، فجمع لمعين^{١٣}

فلا يفسر بالنيابة ما كان بعد الضمي أهميته وروقه

٣ النياحة عن لوازم الموقع

لوزم الموقع هي العناصر التي ستمد الموقع وجوده ووصيفه من وجوده بالفعل أو بالقوة، والفعل يستمد وجوده في الأصل من وجود الفعل، والنصب يستمد وجوده من سموت، والنصب إنيه يستمد وجوده من انصاف، واللوازم على نوعين أولهما اللوزم التي تكون هي نصبها من الموقع لإعراسة الفعل من لوزم الفاعل لكنه في الوقت نفسه موقع إعرابي أم لا نصبها فاللوزم التي لا تكون مواقع إعرابية من جهة موقع خديده، فسموت ليس موقعاً إعرابياً، بمعنى أنه لا يوجد في الإعراب ما سمي بالمسموت، ولهد يمكن أن تكون مسموت مستنداً أو حبراً أو فاعلاً أو مفعولاً، لكن، لا يمكن أن تكون مفعولاً وحسب، وهذا يجعل من لوازم النوع الأول إعرابية ومن لوازم النوع الثاني معوية براطنة

في فوب

- صمتاً

نبت في هذه الكلام بكلمه وحده ، كـ ٥ هـ انكلمة احسرت في داخلها دلالتين
الأولى دلالتها على انصاريه والثانية دلالتها على الفعل محذوف الملاهي بها في
لاشفاق ، فكأن الأصل

اصممت صمتاً

ولهذا فكلمه (صمت) مفعول مضيق

والإشكال هل فعله محذوف حذفاً يحجب تقديره على حذف قولنا مفعول به لفعل
محذوف أم لا؟

في حذف فعل المفعول لا يسد لمفعول به عن الفعل لأنه لا يدل عليه لاختلاف
اللفظ أمّا المفعول المضيق فسدل على محذوف ، أي يعني أنه يقوم بوظيفته ، لهذا يكون
من اندفع قول النحاة في إعراب كلمه (صمت) مفعول مطلق ، نائب عن فعله ،
منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظهيرة ، والسويز يتمكن أي أنها نائب عن لوزم
توقع لا عن المتوقع نفسه

التفسير بالتحول والسداد

بمعنى ما تحول وانسد د أن سدّ عَصِرَ و حَدَّ أو أكثر مسدّ عَصِرِينَ أو أكثر في وف
واحد لا على سبيل الخذف والنيابة ، بل على سبيل حصوعه لتحليل كل واحد منهما
بحرجه على وجه ، ويُجمع بين التحليلين بمفهوم الحبوب والسداد ، فقد جعل ابن هشام
من حدّ مسدداً أنه «وصف رافع لمكنهه به»⁴⁴ أي أن يكون خبره غير مصدر في معنى
والصباغة ، كقوب

أددم ريداً؟

فيجوز أن تعرب كلمه (ريد) على أنها "فاعل مرفوع لاسم الفاعل (وادم) سدّ مسدّ
أحمر" ، وهذا لإعراب يجمع بين أمرين

الأول : يعمل انطاهر ، ويحرق الكلام على معصى ما يطبه لفظ الكلام ، فكلمة (قادم) اسم فعل مؤنّ عامل ، لهذا تطلب فاعلاً لها

الثاني : إبقاء الموقع حقّه ، فكلمة (قدم) في موقع مسدأ ، وهذا موقع يطلب عادة الخبر

ونأ كب اللفظ والموقع بظننا شيئاً واحداً من غير سارع حراً السحاة في جمهورهم إلى التفسير بالخلول والسداد ، فأحروا لإعراب على اللفظ ، والسداد على الموقع

والأرهري في سرح الوصف الرفع لمكنى به "والوصف يساوي اسم الفاعل ، ويعمل ، والصفة المشبهة ، وسم التفصيل ، والمسبوب ، نحو

أقائم هدا؟

- وما مصروب العمران

وهل حسّ الوحهاد؟

وهل أحسن في عين ريد الكحل منه في عين غيره؟

وما قرشي أبوك

والذي يمرله الوصف ، نحو

- لا بولت أن تفعل

و (بولت) مستند ، وهو يمرله الوصف في كونه قائماً مقام الفعل ، وهو (يسعي) ، و(أن تفعل) فعل - (بولت) سدّ مسدأ خبره "

فالأمثلة السابقة مكتنفة معنوياً ، ويحسر السكوت على كثر جملة منها ، وهذا يجعلها يمرله الجملة التامة غير المتعصرة إلى تقدير محذوف ؛ لهذا حرج جمهور النحاة لا كلهم الأمثلة السابقة على إقامة معمول اللفظ مقام الموقع الذي كان موقع اللفظ منه ، وفي المثال الأول أعرب جمهور كنهه (هدن) فاعلاً لاسم الفاعل سدّ مسدأ الخبر ، وفي الثاني أعربوا (العمران) نائب فعل لاسم ويعمل سدّ مسدأ الخبر ، وفي الثالث أعربوا (الوحهاد) فاعلاً لصفة المشبهة سدّ مسدأ خبر ، وفي الرابع أعربوا (الكحل) فاعلاً

لاسم المفصل سدّ مسدّ الخير ، وفي الخامس أعربوا (أَبَوْا) فعلاً للاسم المنصوب
انذاراً على النصفه سدّ مسدّ الخير

ومن بشرط في الخلو والساد أن تكون الكلمة على لفظها وحلولها ذات حكم
عربيّ واحد ، فمن الممكن أن يسدّ المرفوع مكان المرفوع ، كما يمكن أن يسدّ المنصوب مكان
المرفوع ، والمرفوع مكان المنصوب ومن سدّد المرفوع مكان المرفوع لأمثلة السابقة التي
سدّ فيها الفاعل أو نائبه مسدّ الخير ، والفاعل ونائبه والخير من المرفوعات

ومن سدّد المرفوع مكان المنصوب قول ابن عقيل (ب ٧٦٩ هـ ، ١٣٦٧ م) في عرب
كلمة (الريدان) من حمّة «ليس قائم الريدان» إذ قال «ليس فعل ماض ناقص ،
وقائم اسمه ، والريدان فاعل سدّ مسدّ خير ليس»^{١٤٧} وعقّب الخصري في حاشيته
قائلاً «ظهر أنه في محل نصب كخبرها ، ومن كذلك ، فالمراد سدّ عن أن يكون هي
خير ، لأنها لا تستحق حشر خبراً من فاعل اسمها»^{١٤٨}

ومن سدّد منصوب مسدّ المرفوع سدّد لخال عن خير مبتدأ كما في قول
أحطب ما يكون الأمير قائماً

وقول الرسول صلى الله عليه وسلم - «أقرب ما يكون العبد من ربه
وهو ساجد»^{١٤٩}

فقد سدّ لخال المفرد (قائماً) مسدّ خبر المبتدأ (أحطب) ، كما سدّ لخال الخملة
الاسمية (وهو ساجد) مسدّ خبر المبتدأ (أقرب) في الحديث النبويّ

وقد حرّرت النجاة في توجيه الخال عندما يقع في موقع الخبر من مثبته على الخلو
والساد أو نافي أو مؤوّل ، والسبب أن الخال قصه والخبر عمدة ، فتكون القصه قد
سدّت مسدّ العمدة ، وهو على تفسير السدّ مقبول إذ التحفيق أن السداد لا يشترط
فيه اتحاد الحكم الإعرابيّ أو الاشتراك في العمدة أو الفصلة ، ذلك أنّه شكل من
أشكال نعت النظر إلى معنى مقصود ، فهو تلويح بحويّ دو بُعد بلاغيّ^{١٥٠}

ومن السدّد مسدّ عصيرين أي موقعين بحويّين القول سداد أن وسمها وخبرها
مسدّ مفعوليّ «صنّ وأحوتها» كما في الحمل الآتية

ما طست يوماً أن النحو صعبٌ

تعلم أن النحو ميرانُ العربيّة

وجدت أن النحو سهلٌ

فإن واسمها وحبرها في الحمل السبعة سدت مسدّ معولِي طرٍ وأحوائها ، دبت أن
حدها يرحح المعولين ، كما في فوب

- ما طست النحو صعباً

ولا يمكن تحريج أن واسمها وحبرها على التأويل بالمحلّ ، لأنه من محال في العربيّة
بأويل الشيء أو لنقل لحملة بوقعين ثين

ويسمى الخبوت والسداد مسدّ معولين محتضراً بأن واسمها وحبرها ، فالنحاة يشتون
حالات أخرى يبطل فيها عمل (طرٍ وأحوائها) لفظاً ويسمى محلاً ، وهو ما سمي
بالتعيق . كالتعيق بالاستفهام أو النفي أو الاستدعاء بلام لا استدعاء أو افتراء بمفعول بلام
القسم وسرها في ذكره النحاة اتفاقاً أو خلافاً^٥

بكلمة (مسد) في الإعراب تفسر حرواح بعض أنماط التعبير النصحيحة في العربيّة
على حدّ الباب ورسمه ، فيرجح للباب تمسكه وبصاطه كما في صسط سدّاد لحان مسدّ
خبر ، د عدم التفسير بالسداد يحتاج إلى التدبير ، ولا ضروره مدجته إليه
والسدّاد فيه احتكام للظاهره الشككيّه من اللغة ، يد تُعطي الشكل حرفه بوحده
لأحكام على اللفظ الذي بسدّ مسدّ لموقع غير المذكور

لتفسير بالتأويل النحوي

يقصد بالتأويل النحوي خوء جمهور النحاة إلى تفسير القاعده النحويّة وأنماط التعبير
في العربيّة بأويل التعريف والتشكيك والخبر والإثراء والوصف والحمود والاشفاق
والشوت والانتقال ، وغيرها لاسباب وأصل القاعده

^٥ لأصل في حان أن يقع بكرة مشتقاً متفعلاً ، وهذا لأصل يكسره مجيء الحان

معرفة أو حامداً أو دالاً على ثوب ، لكن هذا الكثير لا يعدُّ مصباً لأصل الثوب ؛ لأنَّ جمهور النحاة يقدّمون به تفسيراً عذماً له . حتمال من الصواب ، وهو يحافظ على تأصيل النحاة لثلاثاً يحرم كلامهم ، ويتحمّل الصّدّيق في أب و حد ، حيث أنَّ التسوية في حدّ الحاح بين الاشفاق و الحمد تحمّل للصّدّيق ، لكن التأصيل والصرح لكلّ و حد من الصّدّيق تحيل اجتماعهما معاً في قاعدة عمدة واحدة

وعلى هدي هذ المهم بالتفسير بالتأويل النحويّ استوعب نحاة العربيّة في بنائهم لصرح النحو العربيّ أعطاءً متصادمه من التعبير الصحيح المصباح في الباب الواحد فهي باب الحاح ذهب جمهور النحاة إلى أنّ الأصل في الحاح أن يكون مشقّق بكرة لكنهم أجازوا الخروج على هذا الأصل بفانين لأن القاعدة لا تكسر لأبقاعده ، قد العكسيّ «وقد جاءت - في باب الحاح أنشاء بحالف ما أصلها رُدّت بالتأويل إلى هذه لأصول ، فمن ذلك وقوع الحاح معرفة ، كقولهم

فأرسلها العراك « ٥٠

والتقدير فأرسلها معتركة ٥١ ، فأوكت المعرفة بالكثرة بدلالة صحّة الاستدال

وفي قولنا

طلع ريد بعتة

يؤول جمهور النحاة بمصدر (بعته) مشتقّ تقديره (مباعاً)

وفي باب البعت تنص النصريّون والكوفيّون على أنّ البعت بمصدر خلاف لأصل ، كقولنا

- هذا رجل عدل .

ثم يحلّمون بالتأويل ، قال الأزهريّ «فإن قلت كيف صحّ أن يكون اسم المعنى بعثاً للدان؟ قلت صحّ ذلك عند الكوفيّين على التأويل بالمشقّق سم فاعل أو مفعول ، أي عادل وعند النصريّين على تقدير مضاف ، أي ذو عدل « ٥٢

واشترط النحاة في المبعوث أن يكون بكراً إذا كان البعت حمّة ، ثمّ حتلّصو في

تصبّد السكره من جهة اللفظ أو معنى أو اخنتين معاً ولهذا حثفوا في إعراب البيت
اشهور

ولقد أمر على اللثيم بسبي فأعف ثم أقول لا بعيسي

فذهب فريق إلى تقدير جملة (بسبي) بالعت على تأويل كلمة (اللثيم) بالكره
باعتبار تعريفها بأل الخمسة ، فهو تعريف عطفي لا معنوي ، وذهب فريق إلى مراعاة
الشكل ، وتقدير الجملة بالحل رعاية لصورة الكلمة^{٢١}

وثمة أمثلة أخرى على هذه الصرّب من التفسير في باب السند والخمر ، وباب
السمير ، وغيرها إضافة إلى ظاهرة الخذف والتقدير ، وهي أمثلة دالة على حرص نحاة
العرسة على صفة السبق والتماسك والصلب في بناء القاعدة الحوثة ، ويظهر ذلك
لحرص في تحاور جمهور النحاة تأويل اللفظ إلى تأويل معناه كما في إعراب كلمة
(جدلاً) من قولنا

- فرحت جدلاً وسروراً .

فأولوا المصدر على الترادف مع معنى الفعل (فرح) ، وهذا التأويل كان منكأ في
إعراب كلمة (جدلاً) نائياً عن مفعول المطلق ، مرادفه في المعنى

أين التفسير بنظرية العامل ؟

لا تُدْرسُ أسئلة البحث الحوئي من أن تمرّ بصورة العامل ؛ فنظرية العامل من رقى ما
وصل إليه البحث العلمي في النحو العربي ، إن لم يكن بالفعل هي الأرقى ، فهي نظرية
تفسيرية تفسّر ظاهرة الإعراب في العرسة ؛ والإعراب أبرّ طواهر العرسة ، كما أن نظرية
العامل أبرّ تفسيرات هذه الظاهرة

ونظرية العامل في أسط صورها افسران بين عنصرين تُسمّى الأول منهما عاملاً ،
والثاني معمولاً وطبيعة الأول طلب بقيّد الثاني المعمول لحكم الإعرابي الذي
يأمنه موقعه ، ووظيفة الثاني التلليل على تنفيذ طلب الأول - العامل - بعلامة إعراس
تصلح أمارة على احكم الإعرابي ، فيكون تفسير العلامة الإعراسية تقتضاء العامل لها ،
وهذا لاقتضاء نابع عن لا افسران الشكلي المنظم من العمل والمعمول

فالمعمول في الأصل العام جزء من ظاهرة الإعراب لظهور علامته للإعراب عنه ، أمّا
العامل فلا يشترط أن يكون معرباً ، فيمكن أن يكون مستقلاً كالفعل الماضي ، وأحرف
مختصة ، وقد علمنا أنّ ظاهرة الإعراب سحبي في معظم أبواب العرسيّة ، وعدم أنّ
العامل يمكن أن يكون مبيّناً ، ثبت لدينا أن نظريته العامل أوسع مقولات النحو التفسيرية
شذراً في النحو العربي ، وقد بلغ من سعته أن تأسى بعض النحاة والباحثين اختلاط
التفسيرية الأخرى في النحو العربي ، وأصبح التفسير عندهم يدور في فلك البحث عن
العامل وعلاقته بالمعمول

إن فكرة العامل الذي يعسر العلامة الإعراسيّة في المعمول تحوّلت إلى نظريته علميّة
بني عليها تفسير جمهور النحاة لظاهرة الإعراب في العربيّة ، وهي تشبه إلى حدّ كبير
فكرة السكس والمتحرك في العروض ، إذ تمكّن لجلّس من أحمد بعد كشف هذين
المفهوميّن من صياغة فوّه علميّة بصط عروض الشعر العربي ؛ لتفسيره من الشر
وتفسير مراده وقد ظهر ذلك في صياغة بقاعيل العروض ثمّ بحوره

وليس ساعد ممثّل النحاه بهذه الثابته في نظريته العامل الذي يكون في الأصل
النظريّ لا العمليّ معادلاً للسكس ؛ لأنه في الأصل عسر معمول ، وفي نظريته المعمول
الذي يظهر عليه العلامة الإعراسيّة عالٍ لأنّه يعادل متحرك ، ولهد صاع بعض النحاه
النحو العربيّ وفق هذين المفهوميّن العامل والمعمول ، كما في العوامن لمائه للبحرانيّ
(ب ٤٧١ هـ ، ١٠٦١ م)

نظريته العامل حاصرة في جُلّ أبواب النحو العربيّ ، وبأحيرها في دراسة حوّه
التفسير العلميّ في النحو العربيّ هدفه محاولة الاتصالات من أسر هذه النظرية لأحد
الفرصة لشرح حوّه تفسيرية أخرى في النحو العربيّ

ومع أن جمهور النحاه يؤمنون بنظرية العامل ويؤمنون من يرفضها عن قوس واحدة إلّا
أنهم نباحثوا كثيراً في العامل وتحديدده ، وحظوا على مداها شتّى أصلها لاتفاق على
نظرية العامل ، ومن سبب الاختلاف أن النحاه - فيما يبدو - تحاوروا الاتفاق على قانون
يرشد إلى العامل في المعمول ؛ ولهذا لا صير في أن يقترح قانوناً يرشد إلى العامل في
المعمول

الاستدلال على العامل

ذكر أبو السركان الأساري (ت ٥٧٧ هـ ١١٨١ م) في بضافه مسأله الاختلاف في
عمل النصب في المفعول به ، فقال «ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب
المفعول والفاعل جميعاً ، نحو (صرت رداً عسكراً) وذهب بعضهم إلى أن العامل هو
الفاعل ، ونص هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت (طست رداً
فائماً) نصب (ريد) بالياء و(قائم) ب (الطن) وذهب حنف الأحمر من الكوفيين إلى
أن العامل في مفعول معنى المفعولية ، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية وذهب
انصاريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً»^١

تدل مسألة أولاً على لاتفاق على المبدأ ، وهو نظرية العامل التي أصبح البحث عنها
هدفاً ، واخذل حولها وسيله ، فإذ ، حلقت الوسائل واتحدت الأهداف فإن هذا خلاف
يعدّ خلافاً عديمياً يذب على مستوى متقدم من البحث العلمي

وبدل مسألة ثانياً على عدم وجود قانون متفق عليه يرشد إلى العامل لهذا الحجه
الحجه أفراداً وجماعات فأصابوا أخطاءاً حبا ، ذلك أن ما يقترح القانون الأبي في
تحديد العامل ، وهو أن العامل هو العنصر الذي يد حذف احتل إعراب الكلام لأنه علّه
يسور مع المفعول وجوداً وعدمياً ، ويمكن أن سمي هذا القانون "قانون التدمير" ، إذ يحل
الدمار بالحملة عند حذف العامل بالقوة أو بالفعل ، ويصح الحذف وسنة لاحتدر في
الاستدلال على العامل ، كما نأني

قوب الكوفيون في عدم الفعل والفاعل عملاً في مفعول النصب عمر دقيق مع أن
حذف الفعل والفاعل فلا يدير يلعي إعراب المفعول به ، وذلك أن هذا العامل مكوّن من
عنصرين الفعل وهو عامل ، والفاعل وهو معمول أي من ساكن ومحرك بالمفهوم المجرد
وهذا تناقض يُحلل اتحادهما سكوناً معاً عاملاً وحداً

أمّ الفاعل فلا يحور حذفه من الحميه بما يعني أنه د ثم الوجود في الحملة المعبنة ،
وهو في الأصل معرب أي أنه معمول بالضرورة ، به يمكن أن يكون سبب إعرابه سبب
إعراب عبره سبب مفعلة اللارم والمعدني إذ كلاهما يسوحت الفاعل لكن المعني من
لأفعال هو الذي يسوحت مفعول ، فالقوب بأن الفاعل عامل يعني سبب مفهوم المعنة
إليه ، وهذا ما تمنعه قوانين العربية

ورأي هشام مسابقة للرأي السابق في المفعول به لأوز ومعارفه به في المفعول به
الثاني لأنه يرجع ظهره التعدي إلى الفاعل والفعل ، وهو غير دقيق

فما رأي حلف لأحمر فيقوم على فكرة الموقعة ، فموقع الفاعلة عامل رفع الفاعل ،
وموقع المفعوليه عامل نصب المفعول ، فأصبح المرفوع المجرد عاملاً والمثيل التنصيصي به
معمولاً ، فكأن العامل والمفعول شيء واحد ، وهو لا يفسر الجملة بشكل أفقي يوضح
العلاقة بين الفعل والفاعل والمفعول مثلاً ، بل يفسرها بشكل رأسي يوضح العلاقة بين
سببه محرّدة وأخرى غير محرّدة نعتاً عملياً لها

فما رأي النصريين فيسردقفاً ، وإذا نظرنا إلى جملة

- عشق المزارع الأرض

فإننا نجد أنها تكون من فعل وفاعل مرفوع ومفعول منصوب ، وعند حذف الفعل
في جملة ستصبح

المزارع الأرض .

وهذه الجملة لا معنى لها ، وسعي بسقاط العلامة لإعرافه من عصبها ، مما يعني
أن الجملة عند حذف الفعل قد بدّمت ، وهذا يدل على أن الفعل هو العامل الذي
أوجد التفسير الصاهر لرفع الفاعل ونصب المفعول

وفي الجملة الاسمية ، نحو

الطقس معتدل

ظهرت العلامة لإعرافه على المسدأ والخبر مما يشير إلى أنهما معمولان بعامل ما
، حذف النجاء في الاستدلال عليه ، ولعل الصور القول بالاستدعاء عملاً محدوداً في
رفع المستدأ

وقد أثبت الدكتور عبدالرحمن لحاح صالح وجوده باستعمال منهج الساطر الريصي
كما في الجدول الآتي

المعمول الثاني	المعمول الأول	العمل
مجنه	ريد	Φ
محتهد	ريد	ب
محتهدا	ريد	ك

فثمة حادة فارعة ناصر (إن) و(كان) "وهد بدل على صحة القول بالابتداء أو ما يعرف بالفاعل معنوي عبر المصوطة به فابتداء مرفوع بالابتداء ، والخبر أيضاً مرفوع به ؛ ذلك أن المبتدأ كالفاعل موجود دائماً ولو حذف فإنه يقدر ، لكن مفهوم الابتداء المعدل بفعل في الجملة الفعلية هو العامل في الخبر

وفي الاستثناء بعد لاماً من وجود "إلا" ووجود المستثنى المصوب ؛ لأن حذف هذه الاستثناء يحل بالجملة ، فالاستثناء عمله الأدب ، لكن هذه الأدب غير محصورة نصب الاسم بعدها أو لاكتفاء بالدخول على الاسم ، لهد أميل إلى عذها عاملاً بالنيابة عن الفعل "استثنى" الذي يطلب منصوباً إذا نصب ، وهد تجعل العوامل على ثلاثة أنواع

١ العوامل النقطية

العوامل النقطية هي الأصل في العربية كالفعل الذي يعمل في الفاعل وبائه وفعول به ، والفعول فيه ، والمفعول له ، وما شبه ، فحذف الفعل من الحمل الآتية يلعب صهره الإعراب ينظم في كلماتها

عاد ريد

صرب ريد سعيداً

قتل الدئب

- فهم سعيد الحو فهما جيداً

- درس سعيد النحو رعية فيه

عاد سعيد ظهراً

لهذا بعد الفعل عاملاً في كل كلمة فيها ، وهو عامل لفظي مفعول به في احمدة ومثله لحروف المخصصة بالاسم أو الفعل المضارع ، نحو (إِنَّ وَأُحْوَاهَا) في الدخول على حمده لاسمية ، و(أَنْ وَأُحْوَاهَا) في نصب المضارع ، و(نَمْ وَأُحْوَاهَا) في حرم المضارع ، و(إِنْ وَأُحْوَاهَا) في الشرط ، وما حُمِلَ على هذه الأدوات ، مثل (لَا) الدفعية بحسب

٢ العوامل المعنوية

العوامل المعنوية هي التي لا تظهر في حمدة لكن أثرها وهو الإعراب ، يستظم يظهر في حمدة ، فرفع السند أثر عامل معنوي لا يظهر ، وكذلك رفع الفعل المضارع وأثر لعامل معنوي لا يظهر في الكلام ، ولا استدلال عنه بالتناظر ، كما يأتي

العامل	المعمول الأول	المعمول الثاني
Φ	بحضر	ربد
سم	بحضر	ربد
س	بحضر	ربد

فنية حابه فارعة تضر أداة الحزم والنصب ، وهي العامل المعنوي الذي أحدث الرفع في الفعل المضارع

وثمة ملاحظة عجيبة مفادها أن الفعل معمول من جهة وعامل من جهة أخرى لأن الفاعل في الخمس السابقة معمول بالفعل لأن الفعل يسد عنه ويمتصبه ، واختلاف لجهتين بلعي التافض

٣- العوامل النائية عن معانيها

وهي العوامل التي تتلارم مع مدحولها تلامزاً د ثماً بالفعول أو بالفعول كحروف البدء
التي تتلارم المادى ، فاحرف (يا) هو العامل النابت عن معنى البدء ، أي الفعل (أنادي)
في فوب

نا ريد ، تمهل

يا طالب العلم ، تمهل

يسهل أن البدء لا يصح إلا بهذه الأداة أو أحواتها ، وإذا حذف (يا) فإنها تكون
معدرة ، وبولا التقدير لم يحز أن تحذف ، فدل هـ على طراد وجودها ، فكبت عملاً ،
لكنها ما كانت غير محصنة بديل خروجها بنسبه عدت نائبة عن المعنى ، وهو الفعل
(أنادي) ونحوه

وسبب الفوب باليد أن الفعل المقدّر لا يجوز أن يظهر ، وإن ظهر سحاح الكلام إلى
معنى حديد كتحول البدء بعودة الفعل من ، شيء إلى حيز

ومن العوامل النائية واو المفعول معه التي تنوب عن معنى المصاحبة ، وأداة لامنشاء
(إلا) التي تنوب عن معنى الفعل (أستشي) ونحوه

بين عامل التيات وعامل المسألة

هي نصب حيز (كان) يطرّد أن العمل هو (كان) أو أحد أحواتها ، لأن حذف كان أو
أحد أحواتها يقضي على عاصك الحمله ويلعب معنى انسح فيها ، فنكون كان عامل
ب

وهي لحمل الآية بظهر شكل آخر من العامل

صرب ريداً حالداً ضرباً

- أما ضارباً حالداً ضرباً

الصارب ريداً ضرباً حالداً

فقد تكرر المفعول المطلق ثلاث مرات ، كان في الحملة الأولى معمولاً للمعل ، وفي حملة الثانية كان معمولاً للحبر ، وفي الثالثة لمبيداً ، بدلالة تدمير الحملة عند حذف أي من العوامل الثلاثة السابقة . وهذا يعني أن عمل النصب في المفعول المطلق ليس من شكل عامل الداء ، لأنه متعبر حسب تركيب الحملة ، وهذا ما يُسمى بعمل مسأله ، ويهيأ بي أنه من أسباب الخلاف الحوي لأن بعض النحاة كانوا يظنون أن العامل ينبغي انحد اسمه في الداء كنه

ومن أمثلة عمل مسأله عمل التويع البعت والتوكيد والعطف والبدن ، وعكس صافه عطف البياض عند من يشبه ، لأن عمل هذه التويع هو العامل في شوع ، فبدأ قلنا

- جاء ريداً وحالذ

فعمل رفع الموصوف (حالذ) هو نفسه عامل رفع الفاعل (ريد) ، وكذا سائر التويع بدن ، فالعامل بصرف العلامة الإعرابية على المفعول لأنه ملازمه وبدور معه وجوداً وعدمه بانقوه أو بالمع

هل يقع الخطأ في التفسير العلمي؟

يصف بعض الناس أن التفسير العلمي يؤدي إلى الصواب دائماً ، وهذا الصواب سراب ، ذلك أن التفسير العلمي وصف لا ينقل ، مسهحي بين خطوط القصص أو مسأله أو العلم ، أي أنه حكم على مسهح لا على نسخة تطبيق مسهح ، لهذا يمكن أن يكون التفسير العلمي صواباً من جهة وخطأً من جهة أخرى . وسقى التفسير العلمي صواباً إلى أن شئت حصوه بتدبير علمي ، فقد مر ما أن الخروج من القاعده لا يتم إلا بقاعدة ، وبعض التفسير العلمي لا سم إلا بتفسير علمي آخر

من الأمثلة على ذلك تفسير حمهور القدماء من النحاة والصرفيين بظاهرة "حرف العنة" فهم يفسرون حذف الألف من الفعل (سقى) في فوب (سقت هب الشجرة) بقولهم بـ الأصل (سقى) بفتح السين والقاف وسكين لألف ، وقد انتبه هذه لألف الساكنة مع ناء البائيث الساكنة فاجتمع ساكن ، فحذف الأول لأنه حرف علة ، أي أن حطونهم مسهحة كما يأتي

١- سقى = س ق ي

٢- سقى + ت = س ق ي + ت

٣ ي + ت = ت

إدر سقى + ت = سقت

وهذا تفسير علمي من جهة الشكل الإملائي، لكنه غير صحيح من جهة أخرى، ذلك أن ألف صوب صائب طويل، وهذا يعني أنه ليس بحرف يد لا يكون جزءاً من مصدر، ولا بسبب المقطع الصوتي به، ولا بقل الحركة، وما لا يصل لحركة حركه، أي صائب، وبهذا فهو في الحقيقة لم يحدف وإنما جرى احتراله ونقصيره بدلالة وجود الصفحة التي هي الصائت القصير من الألف

فهذا التفسير الصوتي علمي من جهة المقاطع الصوتية

وفي ورد (افعل) نحو انحذف، وانحرف، وانحرف، وانكسر، ونحوها فسر الحاجة لاسم مرفوع وراءه بأنه فاعل، كما في قولنا

انكسر الرحاح

لأن الفعل لم يظهر عليه تعييرُ الساء للمجهول الذي يظهر على الفعل عادة، ولأن الفاعل لا يُشترط فيه العدم بالفعل على وجه الحقيقة بل يكفي فيه الإسناد وهذا يفسر علمي منهجي من ناحية تقس المعاه للمسي للمجهول

نكر، ثمة تفسير آخر مؤداه أن صبعة (افعل) صبعة للساء للمجهول في بعض السامات التي تنتمي العربية إليها، وعليه يكون مرفوعها نائب فاعل، ونكون نحولها من (فعل) إلى (افعل) فدلت على انساء للمجهول، وقد بسد هذا التفسير المعنى انطاهر من قولنا

انكسر الرحاح

يد يعادل في شكله قولنا

- كسر الرحاح

وهما في الحالتين أو الشكليين محوّلان عن فاعل محذوف من غير تقدير ، والأصل هو

· كسر ريد الرجاء

حذف الفاعل (ريد) وحلّ المفعول مكانه ، فأخذ حكمه الإعرابي وحريّ تعديل على صط الفعل نسي للمعلوم ، فتحوّل لفاء إلى المحوّل

وهذا تفسير علميّ ليس نعت عن الصواب

وهذا يعني أنّ القول بالصواب أو لخطأ يسعى أن يكون سبباً ، وليس ثمه خطأ في أن يكون التفسير خطأ ، كما ليس ثمه خطأ في أن يكون التفسير صواباً ، لكنّ الخطأ أن يكون التفسير مُصدرةً للرأي أو احتكاماً للاعتباط ، فمن أعظم عبر البحريّة الدريحيّة للنحو العربيّ أنّه يظهر مساحةً واسعةً من الاختلاف في الرأي ، فكلّ مجتهد نصيب

هوامش الفصل الثالث

- (١) انظر عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحصار العربي، ص ١٩٢
- (٢) انظر محمود سليمان ياقوت، منهج البحث اللغوي، ص ١٠٠
- (٣) انظر المرجع نفسه، ص ١٠٠
- (٤) صباح صالح القديسي، معلومات والمصاهيم العموماتية، ج ١، ص ٢٣١
- (٥) انظر لقطي، إنباء الرواة، ج ١، ص ٣٤٨، ج ٢، ص ١٤٩
- (٦) انظر حون ليونير، اللغة و اللغويات، ص ٣٢٩
- (٧) انظر رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته لنظرية وممارسه لعملية، ص ٣٣
- (٨) شرح انصريف، ص ٢١١ ٢١٢
- (٩) رسالة الاشتقاق، ص ٢٠
- (١٠) مصنف، ص ١٨٢
- (١١) انظر المصدر نفسه، ص ٢٥٠ ٢٥١
- (١٢) انظر شرح المراح في لصريف، ص ١١٥
- (١٣) انظر مقدمه في دراسة الكلام، ص ١٣٤
- (١٤) شرح الرصي على الكافية، ج ٣، ص ٨٣ ٨٤
- (١٥) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٨٣
- (١٦) انظر في الله كتابا نظرية التعليق في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص ١٥٢ ١٥٧، ص ١٥٩ ١٦٦
- (١٧) يبدو هذا المسك مرياً من قول بعض اللسانيين المحدثين بالتوزيع والخاتية
انظر بهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص ٣٧ ٤٦ ٤٨
- (١٨) انظر الرصي الأستريادي، شرح الرصي على الكافية، ج ٣، ص ١١٧ ١١٨
- (١٩) انظر السيوطي، جمع لهوامع، ج ٣، ص ٨٧
- (٢٠) انظر اللغة العربية والحاسوب، ص ٦٣
- (٢١) انظر نمكري، اللسان في علل البدء والإعراب، ج ٢، ص ٢٠ ٢١
- (٢٢) انظر اللغة العربية والحاسوب، ص ٦٤
- (٢٣) انظر ما ذكره أبو علي الفارسي في كتابه المائل المعربات، ص ٧١ ٧٢
- (٢٤) انظر المصدر نفسه، ص ٧٦ ٧٧
- (٢٥) أشير بهذا التعبير إلى بقاء الكلمات التي دخلت فيها أ ل التعريف على فعل شذوذاً في
المصيدة لني ذكرها ابعدادي في الخزانة، انظر ج ١، ص ٣١ ٣٨

- (٢٦) انظر ابن هشام، معني اللبيب، ج ١، ص ٦٨٩
- (٢٧) الكتاب، ج ٣، ص ٣١٥ ٣١٦
- (٢٨) انظر ابن يعين، شرح المفصل، ج ٨، ص ١٤٣ وابن هشام، معني اللبيب، ج ٢، ص ٩٧ وقد عدّ ثبات النون من التناقص بافتراض (أن) حكم (ما) المصدرية بدليل إجراء المعطوف عليها على أصل لقاعدة
- (٢٩) شرح المتوكي في التصريف، ص ٣٣ ونظريه ص ٣٣ ٣٥
- (٣٠) انظر في الأصل التاريخي والتركيب كتاب نظريته الأصل وفرع في النحو العربي، ص ١١٢ ١٠٨
- (٣١) انظر في الاختصاص في العمل كتاب نظرية لتعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص ١٥٥ ١٥٧
- (٣٢) نظري في التعليل وطبيعته وأهميته وأثره كتاب نظرية لتعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين
- (٣٣) نظر رأي أبي علي لغارسي في كتابه المسائل المتكررات، ص ٦٥
- (٣٤) معني اللبيب، ج ١، ص ٥٢١
- (٣٥) بحر في هذه الحالات وغيرها المظان الآتية
- خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج ١، ص ٢٠٩ ٢١٢
- السيوطي، جمع لهوامع، ج ١، ص ٣٢٧-٣٢٩
- الخصري، حاشية لخصري على شرح ابن عميل، مع ١، ص ١٣٩-١٤٠
- (٣٦) الصعوه الصعبة في شرح الدرّة الألفه، ق ٢، ج ١، ص ٧٩٠
- (٣٧) انظر السيوطي، جمع لهوامع، ج ١، ص ٣٢٦-٣٢٧ والخصري، حاشية لخصري على شرح ابن عقيل، ج ١، ص ١٣٧
- (٣٨) لفاكهة، شرح كتاب الحدود في النحو، ص ٢١٤ ٢١٥
- (٣٩) شرح الكافية الشافيه، ج ١، ص ٢٩٤
- (٤٠) انظر
- المتكودي، شرح المتكودي، ص ١٠٥ وقد ذكر أنّ آياته في المفعول المطلق كثيرة
- خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مع ١، ص ٤٩٣
- الخصري، حاشية لخصري على شرح ابن عميل، ج ١، ص ٢٧٧
- (٤١) النحو الوافي، ج ٢، ص ٢١٣
- (٤٢) انظر خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مع ١، ص ٤٩٥ ٤٩٦
- (٤٣) انظر كتابه معاني النحو، ج ٢، ص ١٦٢ ١٦٣
- (٤٤) أوضح المسالك، ج ١، ص ١٨٤
- (٤٥) شروح التصريح على التوضيح، مع ١، ص ١٩١ ١٩٢

- (٤٦) شرح ابن عهبل، ج ١، ص ١٩٠
- (٤٧) حاشية الخصري على شرح ابن عهبل، ج ١، ص ١٢٤
- (٤٨) نظر الرصبي لأسرايدي، شرح لرصبي على الكافية، ج ١، ص ٢٧٦
- (٤٩) نظر رأي لرصبي لأسترادي، وابن فلاح البصري في شرح الرصبي على الكافية، ج ١، ص ٢٧٦-٢٨٢
- البصري في النحو، ج ٢، ص ٣٥٦ ٣٦٢
- (٥٠) انظر هذه الخلاف في كتب النحو السوطة، منها مع الهوامع، ج ١، ص ٤٩٤-٤٩٦
- (٥١) البديع في علل الابهاء والإعراب، ج ١، ص ٢٨٥
- (٥٢) انظر تحقيق لعكبري في هذه المسألة إذ اقترح مصطلح لائب عن الحد المصدرية، ج ١، ص ٢٨٦
- (٥٣) شرح لتصريح على النوصيح، مج ٢، ص ١١٧ ١١٨
- (٥٤) انظر المصدرية، ج ٢، ص ١١٤ ١١٥
- (٥٥) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٧٨ ٧٩
- (٥٦) نظر الحمدة في كتاب سيبويه، ضمن أبحاث بدو النحو والصرف في جامعة دمشق، ص ٢١١
- وانظر كتابا نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والحديث ص ١٤٦-١٥٢

الخاتمة .. خط النهاية الأول

بهذا الأسفل منهجي من الاستمرار إلى التحليل ثم التفسير أرحو أن أكون قد وقفت في تقديم الترهيد على ما يسمع به النحو العربي من درجة عالية من درجة التفكير العلمي في مادته الأولية ، وهو هذه التحديث ، ونظرياته التفسيرية

وقد حرصت في هذا الترهيد أن أكون أمباً في الثقل دقيقاً في الشرح والتحليل ، عمياً في الطرح والتفسير ، موضوعياً في دراسة نحو العربية ، مصداً بهاج لغة العربية

وهذه الخاتمة نهاية أولى لمشروع التفكير العلمي في النحو العربي ؛ ذلك أن كثيراً من معاصر هذا مشروع دعت الضرورة العلمية إلى فتصايب انبحث فيها لكي تكون هذه المفاصل معالم في طريق درسي العربية من الباحثين المحددين يحملون أمراً زدهر الدراسة اللغوية ، كما أن نقوم التفكير العلمي في النحو العربي ونقيمه في إطار ثوابت الدرس اللغوي التحوي الحديث قد يكون الحكمة المهيبة لهذا المشروع إن يستر الله تعالى لذلك السنين

فالموضوعية العلمية تظهر أن النحو العربي لم يصح بصوحاً تاماً ولا سيما في حواصه التحليلية والتفسيرية ، فهو صرح عادٍ شامخ من سهجته العلمية في القعدة والتفصيل ولكن علاه عمار الزمن وظهر أثر نقص بعض أدوات الدرس الحديثة هه وهههه ، فأصبح بحاجة إلى رجع نظر في شيء يسر من سده لكي يسمى قوياً عالياً ميباً ، دبت أنه مد نأسس تأمس على سهجته العلمية السقيمة في الاستقراء والتحصيل والتفسير ، وهو توافرت لأسلاف النحاة أدوات الدرس الحديثة ، كان النحو في حاجة إلى رجع نظر أو عود تدبر وتفكر ، ولكن هذا سنة الحية ، أن يكمن اللاحق عمل السابق ، والفصل كل الفصل للمقدم ، ولحمد لله دائماً

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- ١ إبراهيم السامرائي، الفعل، مدته وأسنه، مؤسسه الرساله، سروب، ط٣، ١٩٨٣م
- ٢ إبراهيم السامرائي، النحو العربي، نقد وساء، دار اليناروق ودار عمّار، عمّاب، ط١، ١٩٩٦م
- ٣ بن لأثير، صباء الدين بصرالله بن محمد (ب٦٣٦هـ ١٢٣٩م) حنل السائر في أدب الكتاب والشاعر، المكتبة العصرية، بيروت، تحقيق محمد محيي الدين عبد حممد، ١٩٩٠م
- ٤ أحمد محمد قنور، مدحل إلى علقه اللغة العربفة، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٩٩م
- ٥- إدورد سابير، اللغة معدّمة في درسه الكلام، ترجمه مصف عاشور، الدر العربفة للكتاب، تونس، ١٩٩٥م
- ٦- لأرهري، محمد بن أحمد (ب٣٧٠هـ ٩٨٠م) يهدب اللغة، النار المصرفة للاليف والترحمه، مصر، ١٩٦٤م
- ٧ إسماعيل أحمد عمايرة، طاهرة البأيث بين اللغة العربفة والنعب السامفة، در حين، عمّاب، ط٢، ١٩٩٣م
- ٨ إمس بدع بعبوب، المعجم المفضل في شواهد اللغة العربفة، در الكتاب العلمفة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م
- ٩ إن سوب بي، المصائل الحوفة في اللغة العربفة، رساله دكتوراه، الجامعة الأردنية، الأردن، ١٩٩٨م
- ١٠- أنور حندي، أخطاء المنهج العربي الوافد في العفند والتاريخ والحصارة واللغة ولأدب والاحتماع، در الكتاب اللساني، بيروت، ط١، ١٩٧٤م
- ١١- أبو البركب لأساري، عبدالرحمن بن محمد (ب٥٧٧هـ ١١٨١م) أسرار العربفة، دراسة وبحقيق محمد حسن شمس الدين، در الكتاب العلمفة، سروب، ط١، ١٩٩٧م
- ١٢- أبو البركان الأساري، عبدالرحمن بن محمد (ب٥٧٧هـ ١١٨١م) لإصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بلا تاريخ شر

- ١٣ أبو البركات الأباري، عبدالرحمن بن محمد (ب ٥٧٧هـ / ١١٨١م) لإعراب في
 جدول لإعراب وفتح الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفندي، دار الفكر،
 بيروت، ط ٢، ١٩٧١م
- ١٤ أبو البركات الأساري، عبدالرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ / ١١٨١م) برهه لالناء في
 طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامري، مكتبة دار الرقعة، ط ٣، ١٩٨٥م
- ١٥ النعدادي، عبدالعادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ / ١٦٨٢م) حراة الأدب وبت لباب ساد
 العرب، الهيئة المصرية العامة لكتتاب، مصر، ط ٢، ١٩٧٩م
- ١٦ أبو بكر الأسدي، محمد بن القاسم (ب ٣٢٨هـ / ٩٣٩م) إيضاح الوقف والانتدء في
 كتاب الله عز وجل، تحقيق محيي الدين عبدالرحمن رمضان، مجمع اللغة
 العربية، دمشق، ط ١، ١٩٧١م
- ١٧ أبو بكر الأسدي، محمد بن القاسم (ت ٣٢٨هـ / ٩٣٩م) شرح المصنند السع الطول
 الخاهليات، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط ٤، ١٩٨٠م
- ١٨ بول موي، اسحق وفلسفة العيوم، ترجمة فؤاد زكرنا، دار نهضة مصر، القاهرة، بلا
 تاريخ شر
- ١٩ بريح العيوم العام العيم القديم والوسيط، مجموعة مؤلفين بشر ف ربييه تاتوب،
 المؤسسة الجامعة لندراسات والشر، بيروت، ط ١، ١٩٨٨م
- ٢٠ تمام حسان، الأصول در سه إستبمونوحبه للفكر اللعوي عبد العرب، دار الشؤون
 الثقافية، بغداد، ١٩٨٨م
- ٢١ التهادوني، محمد عبي بن علي (ب ١١٩١هـ / ١٧٧٧م) كشاف صطلاحات العيوم،
 وضع حوشبه أحمد حس سح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م
- ٢٢ تيريس موور، وكريستين كارسع، فهم اللغة نحو عيم لغة لا بعدر مرحلة
 شومسكي، ترجمة حمد حسين الحجاج، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط ١،
 ١٩٩٨م
- ٢٣ الثمابي، عمر بن ثابت (ب ٤٤٢هـ / ١٠٥٠م) شرح النصريف، تحقيق إبراهيم بن
 سلمان العمري، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٩٩٩م
- ٢٤ حمير عسانه، مكتبة خليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر، عمان، ط ١،
 ١٩٨٤م

- ٢٥ ابن حنّ، أبو الفصح عثمان (ت ٣٩٢هـ / ١٠٠١م)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط ٤، ١٩٩٠م
- ٢٦ ابن حنّ، أبو الفصح عثمان (ت ٣٩٢هـ / ١٠٠١م)، المصنف شرح نصريف المارني، تحقيق محمد عبدالقادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م
- ٢٧ حود علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٢، ١٩٧٦م
- ٢٨ حوريف شاحب وكليغورد نوروث، براث الإسلام، ترجمة محمد رهبر السمهوري ورملائه، ضمن سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ط ٢، ١٩٩٨م
- ٢٩ حوريبور، اللغة والمعونات، ترجمة محمد العباسي، مؤسسه زلي، عمان، ط ١، ١٩٩١م
- ٣٠- حورليو، مدخل إلى اللغة والسبب، ترجمه حمزة بن قسلاان المرسي، مجلة كلية الآداب، جامعة طوكيو، الرياض، ١٤، مع ١٤، ١٩٨٧م
- ٣١- ابن أبي - جديد، عمر الدين عبد الحميد بدائي (٦٥٦هـ - ١٢٥٨م) شرح بهج السلاعه، تحقيق محمد أبو الفصل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط ١، ١٩٥٩م
- ٣٢ حسن حميس المنح، نايح النحو العربي شعراً، دالية نبي حسان العرناطي، محلة برث، الإمارات العربية المتحدة، ١٤، ٢٠٠٠م
- ٣٣ حسن حميس المنح، التفكير الرياضي في نظريته النحو العربي، محلة دراسات، جامعة الأردنية، ٢٠٠١م
- ٣٤ حسن حميس المنح، امثال النحوي في كتاب مسويه بن الدلالة، لاجتماعية والقاعده النحوية، محلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات العربية المتحدة، العدد رقم ٢٠، ٢٠٠١م
- ٣٥- حسن حميس المنح، منهج النحو السعيمي عند ابن فلاح السمي دراسة في كتبه السعيمي في النحو، محله البيان، جامعة آل السب، العدد ٢، ٢٠٠١م
- ٣٦ حسن حميس المنح، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان، ط ١، ٢٠٠١م
- ٣٧ حسن حميس المنح، نظرية السعيمي في النحو العربي بين المدعاء والمحدثين، دار الشروق، عمان، ط ١، ٢٠٠٠م

- ٣٨- حنفي حنبل، من تاريخ النحو العربي دراسة وخصوص، دار المعرفة خامة، لإسكندرية، ١٩٩٢م
- ٣٩- حمزة بن فلال المريسي، التختير المعوي مظاهره وأسائه، مجلة حنبل، النادي الأدبي الثقافي، حذ، العدد الخامس، ٢٠٠١م
- ٤٠- حمزة بن فلال المريسي، مرجعات لسانه، صر سلسلة كتاب الرياض، مؤسسة البعامة، الرياض، العدد ٧٥، ٢٠٠٠م
- ٤١- أبو حنبل العرباطي، محمد بن يوسف (ب٧٤٥هـ / ١٣٤٤م) مفسر البحر المحيط، دراسة وتحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م
- ٤٢- الخبره اليممي، علي بن سليمان (ب٥٩٩هـ / ١٢٠٢م) كشف المشكل في النحو، تحقيق هادي عطية مضر، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٤م
- ٤٣- خالد لأرهري (ب٩٠٥هـ / ١٤٩٩م) شرح النصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عبوب السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م
- ٤٤- خصري، محمد الشافعي (ب١٢٨٨هـ / ١٨٧١م)، حاشيه خصري على شرح من عفس على ألفيه بن مالك، صر وشكس وتصحيح يوسف الشح محمد البعاعي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م
- ٤٥- الخطيب البعددي، أحمد بن علي (ب٤٦٣هـ / ١٠٧٠م) تاريخ بغداد ومدينة السلام، دراسة وتحقيق مصطفى عبدالمدر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م
- ٤٦- خليل إبراهيم السامرائي، حروف آخر وعلفها، مجلة الأحمدية، العدد ٧، لإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠١م
- ٤٧- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ب١٧٥هـ / ٧٩١م)، الحمل في النحو، وهو مسوب لتحليل، تحقيق فخر الدين فدوه، دار الفكر، دمشق، ط٥، ١٩٩٥م
- ٤٨- الدسوقي، مصطفى محمد عرفة (ب١٢٣٠هـ / ١٨١٤م) حاشية الدسوقي على معني اللبيب عن كتب الأعارب، وضع حواشيه عبدالسلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م

- ٤٩ الدهسي، محمد بن أحمد (ب ٧٤٨هـ / ١٣٦٤م)، سير أعلام السلاء، تحقيق شعب لأرباؤوط ورملائه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م
- ٥٠ من أبي الرمع، عبدالله بن أحمد (ب ٦٨٨هـ / ١٢٨٩م) السبيط في شرح حمل الرخا حي، تحقيق عياد بن عيد الشبتي، دار العرب للإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م
- ٥١ رحاء وحيد دويدري، البحث العلمي، أسس منه المنطوقه وممارسنة العمدة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م
- ٥٢ رحيم حبر أحمد احساوي، سطور المعونة والأدنة في الحصاره العربيه الإسلاميه، دار أصامه، عمان، ط ١، ١٩٩٩م
- ٥٣ الرصي لأسرايادي، محمد بن حسن (ت ٦٨٨هـ / ١٢٨٩م) شرح الرصي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، مشورت مؤسسة الصدوق، طهران، طبعه مصوره عن طبعه جامعه قاريونس، ليبيا، ١٩٧٨م
- ٥٤ رمزي مير نعلكي، الوحدة الداخليه في كتاب ميسويه، ضمن كتاب بحوث عربيّة مهدها إلى الدكتور محمود السمره، تحرير حسين عطون ومحمد إبراهيم خور، دار المساهج، عمان، ط ١، ١٩٩٦م
- ٥٥ روبرت دي بوخرمد، النص والخطاب والإحراء، ترجمة تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م
- ٥٦ الرّبيدي، محمد بن الحسن (ب ٣٧٩هـ / ٩٨٩م) طبقات النحويين والمعويين، تحقيق محمد أبو الفصّل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٩٨٤م
- ٥٧ الرخا حي، عبد الرحمن بن إسحاق (ب ٣٣٧هـ / ٩٤٨م) لإيضاح في علل النحو، تحقيق مارن اسارك، دار الفانثس، بيروت، ط ٣، ١٩٧٩م
- ٥٨ الرخا حي، عبد الرحمن بن إسحاق (ب ٣٣٧هـ / ٩٤٨م) الحمل في النحو، تحقيق عني بوفيق حمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، بيروت، ط ١، ١٩٨٤م
- ٥٩ الرخا حي، عبد الرحمن بن إسحاق (ب ٣٣٧هـ / ٩٤٨م) محالّس العدماء، تحقيق عبدالسلام محمد هرون، وزارة الإرشاد، الكويت، ١٩٦٢م
- ٦٠ الرمخشري، حر الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ / ١١٤٣م) تفسير الكشاف عن حقائق النبريل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار حياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٧م

- ٦١- أبو رند الأنصاري ، سعيد بن أوس (ب ٢١٥هـ / ٨٣٠م نوادر أبي رند والنوادر في اللغة) يعقوب سعيد الخوري ، مطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٨٩٤م
- ٦٢- سامي عاندين ، الاتجاهات الأدبية في قصر المأمون ، دار العلوم لخدمة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢م
- ٦٣- السخاوي ، عبي بن محمد (ت ٦٤٣هـ ١٢٤٥م) سفر السعادة وسفر الإفادة ، تحقيق الدالي ، بيروت ط ٢ ، ١٩٩٥م
- ٦٤- ابن السراج ، محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ ٩٢٨م) الأصول في النحو ، تحقيق عبدالحسين الفتحي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٩٦م
- ٦٥- ابن السراج ، محمد بن السري (ت ٣١٦هـ ، ٩٢٨م) رسالته لأشعري ، تحقيق محمد عبي الدرويش ومصطفى بخاري ، بلا تزيين نشر
- ٦٦- ابن سعد ، أبو عبد الله محمد (ب ٢٣٠هـ / ٨٤٤م) الطبقات الكبرى ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٨٥م
- ٦٧- سعيد حاتم الريدي ، العباس في النحو العربي نشأته وتطوره ، دار الشروق ، عمان ، ط ١ ، ١٩٩٧م
- ٦٨- سعيد حاتم الرمادي ، مصطلحات ببسب كوفية ، دار أمية للنشر ، عمان ، ط ١ ، ١٩٩٨م
- ٦٩- ابن سلام ، أبو عبد الله محمد حمصي (ت ٢٣٣هـ ٩٤٦م) طبقات فحول الشعراء ، القاهرة ، دار المعارف
- ٧٠- سبويه ، عمرو بن عثمان (ب ١٨٠هـ / ٧٩٦م) الكتاب ، تحقيق عبدالسلام محمد هرون ، دار الخرس ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩١م
- ٧١- السيد حسن الصدر ، تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام ، مؤسسه الأعلمي ، طهران ، نسخة در الراءد ، بيروت ، ١٩٨١م
- ٧٢- سيد قطب ، في طلال القرآن ، در حياه التراث العربي ، بيروت ، ط ٧ ، ١٩٧١م
- ٧٣- السيد هاشم محمد ، أنوار الأسود الدؤبي ، بالمجمع العلمي لأهل البيت ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٥م
- ٧٤- السيراقي ، الحسن بن عبد الله (ت ٢٦٨هـ ، ٩٧٨م) أحبار الحويز البصريين

ومرآتهم وُحد بعضهم عن بعض ، تحقيق محمد إبراهيم الب ، دار الاعصام ،
القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٥م

٧٥ السيوطي ، جلال الدين (ت ٩١١ هـ ، ١٥٠٥م) الأحبار المرونة في سبب وضع
العربية ، ضمن كتاب رسائل في الفقه والذعة ، تحقيق عبدالمجيد الحسوري ، دار
العرب للإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٢م

٧٦ السيوطي ، جلال الدين (ت ٩١١ هـ ، ١٥٠٥م) نعمة الوعاء في طبقات اللغويين
والنحاة ، تحقيق محمد أبو الفصل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، بلا تاريخ
شر

٧٧ السيوطي ، جلال الدين (ت ٩١١ هـ ، ١٥٠٥م) مجمع الهموع في شرح جمع خوامع ،
تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨م
٧٨ صباح صالح القداعي ، المعنومات والمفاهيم ، علموماته ، جامعة الكويت ، الكويت ،
ط ١ ، الجزء الأول ، ١٩٩٩م

٧٩ الصوري ، محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ ، ٩٢٢م) تاريخ الرسل والملوك (تاريخ العصري)
تحقيق محمد أبو الفصل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩م
٨٠ الطوفي ، سليمان بن عبدالقوي (ت ٦١٦ هـ ، ١٣١٦م) الصعفة العصفه في الرد على
مكبري العربية ، دراسة وتحقيق محمد بن خالد الماصي ، مكتبة العبيكان ،
الرياض ، ط ١ ، ١٩٩٧م

٨١ أبو الطيب الخبزي ، عبد الواحد بن علي (ت ٣٥١ هـ / ٩٦٢م) مرآة الحويين ،
تحقيق محمد أبو الفصل إبراهيم ، مكتبة نهضة مصر ، مصر ، ١٩٥٤م
٨٢ عمر سليمان ، التراث اللغوي ، ضمن كتاب حصرة العرو ، دار خرتة ، بغداد ،
الجزء الأول ، ١٩٨٥م

٨٣ - عبدس حسن ، النحو الوافي ، دار المعارف ، مصر ، ط ٥ ، بلا تاريخ شر
٨٤ - عبدالحكيم صبي ، نظرية اللغة في النقد العربي ، مكتبة الخبزي ، مصر ، ١٩٨٠م
٨٥ - عبدالحليم منتصر ، تاريخ العلم ودور العلماء العرب في نهضة ، دار المعارف ، مصر ،
ط ٤ ، ١٩٧١م

٨٦ - عبد محمد الشلقاسي ، لأعرب الرواة ، مشورت منشأة العامة ، ليبيا ، ط ٢ ،
١٩٨٢م

- ٨٧ عبد الرحمن بنوي ، منهج البحث العلمي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٦٨م
- ٨٨ عبد الرحمن الخاج صالح ، الخمسة في كتاب مسبوقة ، ضمن أعمال ندوة النحو والصرف ، جامعة دمشق ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ، دمشق ، ١٩٩٤م
- ٨٩ عبد الرحمن الخاج صالح ، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية ، محالته هي العالم العربي ، ضمن كتاب تقدم اللسانيات في الأفق العربي ، دار العرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩١م
- ٩٠ عبد السلام بندي ، التفكير اللساني في حضرة العربية ، دار العربية للكتاب ، تونس ، ط ١ ، ١٩٨١م
- ٩١ عبد العال سالم مكرم ، خلفه المقصوده في تاريخ النحو العربي ، مؤسسه الرساله ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٣م
- ٩٢ عبد الفهر الحرجاني (ب ٤٧١هـ / ١٠٧٨م) دلائل الإعجاز ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٨٤م
- ٩٣ عبدالله بن حمد الخثر ، مراحل تطور الدرس النحوي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣م
- ٩٤ عبد المصم بلع ، صناعة المصم عرض للمنهج العلمي ودوره في تقدم البشر ، دار المطبوعات الحديثه ، الإسكندرية ، ١٩٩٤م
- ٩٥ عمر الدين محدوب ، المتول النحوي العربي ، قرءه سانية حديثة ، دار محمد علي الحامي ، تونس ، ط ١ ، ١٩٩٨م
- ٩٦ ابن عساكر ، علي بن الحسن (ب ٥٧١هـ / ١١٧٥م) تاريخ مدينة دمشق ، دراسة وتحقيق محب الدين عمر عمره العمروي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٥م
- ٩٧ عصام نور الدين ، تاريخ النحو ، المدخل الشأ والتأسيس ، دار الفكر اللساني ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٥م
- ٩٨ من عصفور ، علي بن مؤمن (ب ٦٦٩هـ / ١٢٧٠م) شرح جمل الرخاحي ، وضع هوامشه ، نور الشعار ، دار الكتب العميه ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨م
- ٩٩ ابن عقيل ، بهاء الدين عبدالله (ب ٧٦٩هـ / ١٣٦٧م) شرح بن عميل ، تحقيق محمد محيي الدين عبد حميد ، دار العلوم الحديثه ، بيروت ، بلا تاريخ نشر

- ١٠٠ العسكري، عبدالله بن حسين (ت ٦١٦هـ / ١٢١٩م) النسيب عن مذاهب النحويين
النصريين والنفوس، تحقيق ودرسة عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة
العسكر، الرياض، ط ١، ٢٠٠٠م
- ١٠١ العسكري، عبدالله بن الحسين (ت ٦١٦هـ / ١٢١٩م) اللسان في علل النساء
والإعراب، تحقيق عدي محار طبقات وعبدالإله سهدان، دار الفكر المعاصر ودر
العكر، بيروت، ط ١، ١٩٩٥م
- ١٠٢ علي أبو المكارم، أصول الفكر النحوي، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣م
- ١٠٣ عبيد المكارم، تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري، القاهرة
الحدثة مطبعة، القاهرة، ط ١، ١٩٧١م
- ١٠٤ عبيد أبو مكارم، تفهيم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، ط ١، ١٩٧٥م
- ١٠٥ علي سامي السار، مناهج البحث عند مفكرين للإسلام وكتشاف منهج العلمي
في العالم الإسلامي، دار النهضة العربية، بيروت، ط ٣، ١٩٨٤م
- ١٠٦ أبو علي الف سبي، الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ / ٩٨٧م) المسائل الخمسة،
تحقيق حسن هداوي، دار العلم ودر حارة، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م
- ١٠٧ أبو علي الفارسي، حسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ / ٩٨٧م) المسائل العسكرية،
تحقيق إسماعيل أحمد عميرة، منشورات الجامعة لأردنية، عمان، ط ١، ١٩٨١م
- ١٠٨ عبيد النحدي ناصف، سبويه إمام النحاة، عالم الكتب، القاهرة، ط ٢، ١٩٧٩م
- ١٠٩ العوتبي، منلة بن مسلم (ت أول القرن الخامس الهجري) كتاب الإبانة في اللغة
العربية، تحقيق عبدالكريم خليفة وبصر عبدالرحمن وصلاح حرار ومحمد حسن
عواد وحسن أبو صفة، وررة التراث القومي، مسقط، ط ١، ١٩٩٩م
- ١١٠ عوض حمد العوري، مصطلح النحوي بشأنه وبطوره حتى أول حر القرن الثالث
الهجري، جامعة الرياض، الرياض، ط ١، ١٩٨١م
- ١١١ العسبي، محمود بن أحمد (ت ٨٠٥هـ / ١٤٠٢م) شرح المرح في التصريف،
تحقيق عبد أنسار جود، مطبعة الرشيد، بغداد، ١٩٩٠م
- ١١٢ - العرباطي، محمد بن عاصم (ت ٨٥٧هـ / ١٤٥٣م) حجة الرضا في التسليم بد قدر
الله وقصى، تحقيق صلاح حرار، دار النشر، عمان، ط ١، ١٩٨٩م

- ١١٣ العراقي، أبو حامد محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ / ١١١١م) معيار العلم في من
المنطق، تحقيق سليمان ديبا، دار المعارف، مصر، ١٩٦١م
- ١١٤ المصري، محمد بن محمد بن طرخان (ت ٣٣٩هـ ٩٥٠م) كتاب الحروف
تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط ١، ١٩٧٠م
- ١١٥- ابن فارس، أحمد (ت ٣٩٥هـ ١٠١٤م) الصحاح في لغة اللغة ولسان العرب في
كلامها، مكتبة السلفية، القاهرة، ١٩١٠م
- ١١٦- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر، عمان، ط ١، ٢٠٠٠م
- ١١٧ فاضل عبدالواحد علي، العلوم الإنسانية في حضارة العراق القديم، محله صدى
التاريخ، اتحاد المؤرخين العرب، بغداد، ط ١، ٢٠٠١م
- ١١٨ العنكهي، عبدالله بن أحمد (ت ٩٧٢هـ ١٥٦٧م) شرح كتاب الحدود في النحو،
تحقيق منتولي، مصنف أحمد الدميري، مكتبة وهبة، مصر، ١٩٩٣م
- ١١٩ المرآة، يحيى بن رناد (ت ٢٠٧هـ / ٨٢٢م)، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف
نجاني ومحمد علي النجار، دار السرور، بلا تاريخ نشر
- ١٢٠ بن فلاح السمي، تقي الدين منصور (ت ٦٨٠هـ / ١٢٨١م) المعني في النحو،
تحقيق عبدالرزاق أمجد السعدي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٩م
- ١٢١ فؤاد زكريا، التفكير العلمي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٧٨م
- ١٢٢ فوري حسن الشيب، محاضرات في اللسانيات، ورره انتفاضة، عمان، ط ١،
١٩٩٩م
- ١٢٣ الفاسم بن سلام، أبو عبد الهروي (ت ٢٢٤هـ ٨٣٨م) معيار القائل الوارد في
المرآة الكريمة، تحقيق عبد الحميد السيد طيب، جامعة الكويت، الكويت، ط ١،
١٩٨٤م
- ١٢٤ المعاصي المفصل، مفصل بن محمد (ت ٤٤٢هـ ١٠٥٠م) تاريخ العلماء السحويين
من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق عبدالصالح محمد خلو، دار حجر بطناءه
والنشر، مصر، ط ٢، ١٩٩٢م
- ١٢٥- ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ ٨٩٩م) الشعر والشعراء أو طبقات
الشعراء، تحقيق محمد فميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٥م
- ١٢٦ قراءات في فقه اللغة، مجموعة مؤلفين، تحرير بروح برودي، ترجمه تحت
إخصادي، دار النهضة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م

- ١٢٧- القفطى ، علي بن يوسف (ت ٦٢٤هـ / ١٢٢٦م) إنباه الرواة على أنباء النحلة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٦م .
- ١٢٨- ابن كثير ، عماد الدين إسماعيل (ت ٧٧٤هـ / ١٣٧٢م) تفسير ابن كثير ، المختصر ، اختصره وحققه : محمد علي الصابوني ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٧٩م .
- ١٢٩- كمال إبراهيم ، واضع النحو الأول ، مجلة البلاغ ، العراق ، (٨٤ ، ٩ ، ١٠) ، ١٩٦٧م .
- ١٣٠- كمال بشر ، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم ، دار غريب ، القاهرة ، ١٩٩٩م .
- ١٣١- كيس فيرمستيج ، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي ، ترجمة : محمود كناكري ، وزارة الثقافة ، عمان ، ط ١ ، ٢٠٠٠م .
- ١٣٢- الكيشي ، محمد بن أحمد القرشي (ت ٦٩٥هـ / ١٢٩٥م) الإرشاد إلى علم الإعراب ، تحقيق : عبدالله علي الحسيني البركاتي ومحسن سالم العميري ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٩٨٩م .
- ١٣٣- ماريوباي ، أسس علم اللغة ، ترجمة : أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٨٣م .
- ١٣٤- مازن الوعر ، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي ، مكتبة لبنان ، بيروت ، سلسلة لغويات ، ط ١ ، ١٩٩٩م .
- ١٣٥- ماكس بيروتر ، ضرورة العلم : دراسات في العلم والعلماء ، ترجمة : وائل أناسي وبسام معصراني ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، العدد رقم ٢٤٥ ، ١٩٩٩م .
- ١٣٦- ابن مالك ، محمد بن عبدالله (ت ٦٧٢هـ / ١٢٧٣م) شرح الكافية الشافية ، تحقيق : علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٠م .
- ١٣٧- المبرد ، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ / ٨٩٨م) المقتضب ، تحقيق : محمد عبدالحالقي عزيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، بلا تاريخ نشر .
- ١٣٨- مجدي إبراهيم يوسف ، الجهود اللغوية لابن السراج : دراسة تحليلية ، دار الكتاب المصري واللبناني ، بيروت ، ٢٠٠٠م .
- ١٣٩- محمد إبراهيم عبادة ، عصور الاحتجاج في النحو العربي ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠م .

- ١٤٠- محمد حسن عبدالعزيز، مدخل إلى علم اللغة، مكتبة الشباب، مصر، ١٩٩٢م.
- ١٤١- محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.
- ١٤٢- محمد خليفة الدناخ، التطوير اللغوي، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، ط١، ١٩٩٧م.
- ١٤٣- محمد خير الحلواني، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي، حلب، ١٩٧٤م.
- ١٤٤- محمد خير الحلواني، المغني الجديد في علم الصرف، دار الشرق العربي، بيروت، ط٥، ١٩٩٩م.
- ١٤٥- محمد خير الحلواني، المفصل في تاريخ النحو العربي، قبل سيبويه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٧٩م.
- ١٤٦- محمد رضا المظفر، المنطق، انتشارات دار الغدير، إيران، ط١، ٢٠٠٠م.
- ١٤٧- محمد زيان عمر، البحث العلمي: مناهجه وتقنياته، دار الشروق، جدة، ط٤، ١٩٠٣م.
- ١٤٨- محمد سالم محيسن، تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أصاليب القرآن، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- ١٤٩- محمد السعيد زغلول، موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف، عالم التراث، بيروت، ط١، ١٩٨٩م.
- ١٥٠- محمد عبيدات ومحمد أبو نصار، وعقلة مبيضين، منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان، ط٢، ١٩٩٩م.
- ١٥١- محمد عيد، الرواية والاستشهاد باللغة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٦م.
- ١٥٢- محمد محمد طاهر الخاقاني، عناصر العلوم، دار أنوار الهدى، قم، ط١، ١٩٩٧م.
- ١٥٣- محمد المنجي الصيادي، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٥، ١٩٩٣م.
- ١٥٤- محمد يوسف حبلى، من أسس علم اللغة، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط١، ١٩٩٤م.
- ١٥٥- محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م.

١٥٦- محمود سليمان ياقوت ، منهج البحث اللغوي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ م .

١٥٧- محمود فجال ، الإصباح في شرح الاقتراح ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٩ م . وهو شرح لكتاب الاقتراح للسيوطي .

١٥٨- المرادي ، الحسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ / ١٣٠٨م) الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق : فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دارالكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٢ م

١٥٩- مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ / ٨٧٤م) صحيح مسلم بشرح النووي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، بلا تاريخ نشر .

١٦٠- المكودي ، عبدالرحمن بن علي (ت ٨٠٧هـ / ١٤٠٤م) شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٦ م .

١٦١- مهدي الخزومي ، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط ٢ ، ١٩٥٨ م .

١٦٢- الموسوعة العربية العالمية ، مجموعة مؤلفين ، ترجمة مؤسسة أعمال الموسوعة ، الرياض ، ط ١ ، ١٩٩٦ م .

١٦٣- الميداني ، أحمد بن محمد (ت ٥١٨هـ / ١١٢٤م) مجمع الأمثال ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار القلم ، بيروت ، بلا تاريخ نشر .

١٦٤- النابغة الذبياني ، زياد بن معاوية (ت ١٨ ق .هـ / ٦٠٤م) ديوانه ، جمعه وشرحه وكملة : محمد الطاهر بن عاشور ، الشركة الوطنية ، تونس ، ١٩٧٦ م .

١٦٥- ناصر الدين الأسد ، مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية ، دار الجيل ، بيروت ، ط ٧ ، ١٩٨٨ م .

١٦٦- نبيل علي ، اللغة العربية والحاسوب ، دار تعريب ، ط ١ ، ١٩٨٨ م .

١٦٧- نهاد الموسى ، العربية : نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م .

١٦٨- نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، دار البشير ، عمان ، ط ٢ ، ١٩٨٧ م .

- ١٦٩- النيلي، إبراهيم بن الحسين (ت ق ٥٧هـ) الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية، تحقيق: محسن بن سالم العميري، جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة، ١٩٩٨م.
- ١٧٠- ابن هشام، عبدالله بن يوسف (ت ١٧٦١هـ/ ١٣٥٩م) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ط ٥، ١٩٧٩م.
- ١٧١- ابن هشام، عبدالله بن يوسف (ت ١٧٦١هـ/ ١٣٥٩م) شرح شذور الذهب، تحقيق: بركات يوسف هبّود، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٨م.
- ١٧٢- ابن هشام، عبدالله بن يوسف (ت ١٧٦١هـ/ ١٣٥٩م) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، وضع حواشيه: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
- ١٧٣- ابن ولّاد، أحمد بن محمد (ت ٣٣٢هـ/ ٩٤٣م) الانتصار لسيبويه على المبرد، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.
- ١٧٤- ابن يعيش، يعيش بن عليّ الخليلي (ت ٦٤٦هـ/ ١٢٤٨م) شرح المفصل، نشر عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ نشر.
- ١٧٥- ابن يعيش، يعيش بن عليّ (ت ٦٤٦هـ/ ١٢٤٨م) شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٨م.
- ١٧٦- بمنى طريف الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين: الأصول - الحصاد - الآفاق المستقبلية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد رقم ٢٦٤، ٢٠٠٠م.